وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي – ميلة –

معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم إقتصادية المرجع ...../2019

ميدان: علوم إقتصادية التجارة وعلو التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

أثر مقررات بازل3 على إدارة سيولة البنوك الإسلامية.

-دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص " اقتصاد نقدي وبنكي "

من إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

- رماش منال مشري فريد

لجنة المناقشة:

إسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
عيساوي سهام	المركز الجامعي ميلة	رئيسا
بيراز نوال	المركز الجامعي ميلة	مناقشا
مشري فريد	المركز الجامعي ميلة	مشرفا و مقررا

السنة الدراسية 2019/2018

شكر وتقدير

شكر وتقدير:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على الأنبياء المرسلين، الحمد لله على سوابغ آلائك وجزيل نعائمك و وافر عطائك، ولك الشكر على توفيقك وإحسانك وخيراتك وافضالك لما اعنتنا بالعلم وزينتنا بالحلم وأكرمتنا بالتقوى واجملتنا بالعافية وحمدا وشكرا يبلغان رضاك ويجيران من سخطك.

كما أتقدم بتشكراتي الخالصة للأستاذ الدكتور الفاضل " مشري فريد " بالإشراف على مذكرتي، ولما لمسته من صدر رحب وتوجيه سديد ونصائح قيمة ومثمرة ان لها أبلغ الأثر في انجاز هذا العمل وأتمنى انني سرت على خطى توجيهاته، فجزاه الله عني كل خير و اسأل الله العلي القدير أن يثيبه خير الثواب إنه سميع مجيب الدعاء.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بالموافقة على مناقشة هذا البحث وإبداء ملاحظتهم، فلهم مني كل الاحترام والتقدير.

ولا يسعني في الأخير إلا أن أحمد الله عز وجل مرة أخرى على التوفيق.

إهداء

إهداء:

إلى من تعهداني بالتربية في الصغر، وكانا نبراسا يضئ فكري بالنصح والتوجيه في الكبر أمي وردة وابي ابراهيم حفظهما الله.

إلى من شملوني بالعطف، وأمدوني بالعون، وحفزوني للتقدم اخواتي وكل عائلتي رعاهم الله.

إلى كل من أحببناهم بإخلاص وبادلوني نفس الشعور، إلى كل صديقاتي وأخص بالذكر رفيقات دربي وزميلاتي في التخصص والحياة: حسناء، نوال، فهيمة، كريمة، سناء.

إلى كل من علمني حرفا، وأخذ بيدي في سبيل تحصيل العلم والمعرفة، إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي ونتائج بحثي المتواضع .

ملخص

ملخص:

مع تطور الصناعة المصرفية ظهرت مقررات بازل، وأمام هذا الوضع المستجد فإن هذه المعايير أصبحت ضرورية ولا مفر منها للبنوك الإسلامية وذلك لتعزيز مكانتها ومواجهة التحديات المحلية والدولية. ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة في محاولة توضيح واقع تطبيق البنوك الإسلامية في الكويت لنسب السيولة قصيرة وطويلة الأجل وفق مقررات بازل3، وقد توصلت إلى أن البنوك الإسلامية محل الدراسة قادرة على مواكبة وتنفيذ هاته النسب، وتؤكد مكانتها في النظام المصرفي والعالمي وتستفيد من الميزة التنافسية لها.

الكلمات المفتاحية:

إدارة السيولة، البنوك الإسلامية، مقررات بازل3، نسب السيولة، تغطية السيولة، التمويل المستقر.

Abstract :

With the development of the banking industry basel decisions have emerged, with this new situation have become binding and unavoidable for Islamic banks, in order to streng then its position, and meet local and international challenges, it is this sens that this study cones in on attempt to clarily the reality of the application of Islamic banks in Kuwait to the liquidity ration in accordance with the basel3 for the period 2017-2018, have concluded that these Islamic banks, able to keep up with and implement basel3 filters and confirm their place in the financial and banking system.

Key words:

Liquidity management, Islamic banks, basel3 decisions, liquidity rations, liquidity coverage, stable financing.

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
شكر والتقدير.	–
الإهداء.	–
ملخص	–
فهرس المحتويات.	III -I
فهرس الجداول.	I-I
فهرس الأشكال.	I -I
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية (2-33)	
تمهيد.	2
المبحث الأول: ماهية إدارة السيولة في البنوك الإسلامية	3
المطلب الأول: مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية	3
المطلب الثاني: أهداف إدارة السيولة في البنوك الإسلامية	6
المطلب الثالث: مشاكل إدارة السيولة في البنوك الإسلامية	7
المطلب الرابع: متطلبات الإدارة الفعالة للسيولة في البنوك الإسلامية	10
المبحث الثاني: استراتيجيات وتقنيات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية	13
المطلب الأول: استراتيجيات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية	13
المطلب الثاني: نظريات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية	15
المطلب الثالث: تقنيات وأدوات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية	17
المبحث الثالث: تقييم الأدوات المالية والنقدية لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية.	23
المطلب الاول: شهادات الاستثمار الإسلامية ودورها في إدارة السيولة	23
المطلب الثاني: صكوك الاستثمار ودورها في إدارة السيولة	25
المطلب الثالث: سندات المضاربة ودورها في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية	29
خلاصة الفصل الأول.	33
الفصل الثاني: مقررات بازل ثلاثة وواقع تطبيقها على البنوك الإسلامية (35-87)	
تمهيد.	35
المبحث الأول: لجنة بازل ومقررات بازل 1 و 2	36
المطلب الأول: لجنة بازل للرقابة المصرفية	36

المطلب الثاني: مقررات بازل 1	40
المطلب الثالث: مقررات بازل 2	51
المبحث الثاني: الإطار النظري لمقررات بازل3	62
المطلب الأول: مفهوم بازل 3 وأسباب صدورها	62
المطلب الثاني: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3 ومرتكزاتها	64
المطلب الثالث: تقييم اتفاقية بازل 3 وتأثيرها المحتمل على النظام المصرفي	80
المبحث الثالث: واقع وأثار تطبيق مقررات بازل 3 على البنوك الإسلامية	83
المطلب الأول: واقع تطبيق مقرر بازل 3 في البنوك الإسلامية	83
المطلب الثاني: إدارة السيولة في البنوك الإسلامية وفق مقررات بازل 3	84
المطلب الثالث: أثار تطبيق مقررات بازل 3 على البنوك الإسلامية	86
خلاصة الفصل الثاني.	
الفصل الثالث: تقييم سيولة البنوك الإسلامية في الكويت في الفترة (2017-2018)	(90-185)
تمهيد	89
المبحث الأول: تقديم النظام المصرفي والبنوك الإسلامية محل الدراسة.	90
المطلب الأول: لمحة عن النظام المصرفي الكويتي	90
المطلب الثاني: تعريف البنوك الإسلامية في الكويت	96
المطلب الثالث: لمحة عن البنوك الاسلامية محل الدراسة	98
المطلب الرابع: نسب السيولة المطبقة على البنوك الإسلامية في الكويت	113
المبحث الثاني: تطبيق نسب السيولة بازل3 على البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2017-2018	132
المطلب الأول: تطبيق نسب السيولة على بنك وربة خلال الفترة 2017-2018	132
المطلب الثاني: تطبيق نسب السيولة على بيت التمويل الكويتي خلال الفترة 2017-2018	148
المطلب الثالث: تطبيق نسب السيولة على بنك بوبيان خلال الفترة 2017-2018	167
المبحث الثالث: تحديات تطبيق مقررات بازل3 على البنوك الإسلامية في الكويت	183
المطلب الأول: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في الكويت	183
المطلب الثاني: تحديات تطبيق مقررات بازل 3 على إدارة السيولة في البنوك الإسلامية الكويتية.	184

خلاصة الفصل الثالث.	186
الخاتمة	188
قائمة المراجع.	195

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01-02	الموجودات وأوزانها حسب مقررات بازل 1.	45
02-02	معاملات تحويل الالتزامات العرضية حسب مقررات بازل 1.	46
03-02	أهم الفروق بين اتفاقيتي بازل 1 و بازل 2.	60
04-02	متطلبات راس المال و راس مال التحوط وفق مقررات بازل 3.	65
05-02	مراحل تنفيذ اتفاقية بازل 3 ابتداءا من 1 جانفي 2013.	67
06-02	مكونات رأس المال حسب بازل3.	68
07-02	تطور نسبة راس المال التنظيمي من قيمة الاصول المرجحة بأوزان المخاطر بازل3.	69
08-02	نسبة المتطلبات الرأسمالية للسندات بازل3.	70
09-02	تطبيق نسبة تغطية السيولة حسب بازل3.	75
10-02	الاختلافات بين بازل 1 وبازل2 وبازل 3.	78
01-03	أكبر البنوك الكويتية وتاريخ تأسيسها.	92
02-03	تطور ارصدة البنوك المحلية من جانب الموجودات والمطلوبات.	95
03-03	المواد القانونية المتعلقة بالبنوك الإسلامية في الكويت.	97
04-03	الشركات التابعة والزميلة لبيت التمويل الكويتي.	99
05-03	معدلات التدفق النقدي للودائع الاقل استقرارا.	117
06-03	معدلات التدفق النقدي الخارج للودائع غير المضمونة من عملاء المشروعات الصغيرة.	118
07-03	معدلات التدفق النقدي الخارج للالتزامات المضمونة.	120
08-03	معدلات تدفق النقدي الخارجي الناشئة عن عقود التحوط الإسلامية..	121
09-03	معدلات التدفق النقدي الخارجي على خطوط الائتمان والسيولة الملزمة.	122
10-03	معدلات التدفق النقدي الخارج لالتزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى.	123
11-03	معدلات التدفق النقدي الداخلي لمعاملات التمويل المضمونة.	124
12-03	ملخص فئات الالتزامات ومعاملات التمويل المستقر المتاح القصوى المرتبطة بها.	124
13-03	ملخص فئات الالتزامات ومعاملات التمويل المستقر المطلوب القصوى المرتبطة بها.	128
14-03	ملخص فئات الانكشافات خارج الميزانية ومعاملات التمويل المستقر المطلوب	131

	المرتبطة بها.	
15-03	تطور الأصول السائلة عالية الجودة الربع سنوي لبنك وربة لسنتي 2017 و2018.	132
16-03	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة الربع سنوي لبنك وربة لسنتي 2017 و2018.	134
17-03	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة الربع سنوي لبنك وربة لسنتي 2017 و2018 .	137
18-03	صافي التدفقات النقدية الخارجة الربع سنوي لبنك وربة لسنتي 2017 و2018.	138
19-03	نسبة معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبنك وربة لسنتي 2017 و2018.	139
20-03	تطور رأس المال الرقابي الربع سنوي لبنك وربة لسنة 2018.	141
21-03	تطور بنود التمويل المستقر المتاح الربع سنوي لبنك وربة لسنة 2018.	142
22-03	تطور بنود التمويل المستقر المطلوب الربع سنوي لبنك وربة لسنة 2018.	144
23-03	نسبة صافي التمويل المستقر الربع سنوي لبنك وربة لسنة 2018.	147
24-03	تطور الأصول السائلة عالية الجودة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنتي 2017 و2018.	149
25-03	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنتي 2017 و2018.	151-152
26-03	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنتي 2017 و2018.	154
27-03	صافي التدفقات النقدية الخارجة الربع سنوي لبنك وربة لسنتي 2017 و2018.	155
28-03	نسبة معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنتي 2017 و2018.	156
29-03	تطور رأس المال الرقابي الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنة 2018.	158
30-03	تطور بنود التمويل المستقر المتاح الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنة 2018.	158
31-03	تطور بنود التمويل المستقر المطلوب الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنة 2018.	161
32-03	نسبة صافي التمويل المستقر الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنة 2018.	165
33-03	تطور قيمة الأصول السائلة عالية الجودة الربع سنوي لبنك بوبيان لسنتي 2017 و2018 .	168
34-03	إجمالي التدفقات النقدية الخارجة الربع سنوي لبنك بوبيان لسنتي 2017	170

	و2018.	
35-03	إجمالي التدفقات النقدية الداخلة الربع سنوي لبنك بوبيان لسنتي 2017 و2018.	172
36-03	صافي التدفقات النقدية الخارجة الربع سنوي لبنك بوبيان لسنتي 2017 و2018.	173
37-03	نسبة معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبنك بوبيان لسنتي 2017 و2018.	174
38-03	تطور رأس المال الرقابي الربع سنوي لبنك بوبيان لسنة 2018.	176
39-03	تطور بنود التمويل المستقر المتاح الربع سنوي لبنك بوبيان لسنة 2018.	177
40-03	تطور بنود التمويل المستقر المطلوب الربع سنوي لبنك بوبيان لسنة 2018.	179
41-03	نسبة صافي التمويل المستقر الربع سنوي لبنك بوبيان لسنة 2018.	181

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	مشكلات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.	9
01-02	تصنيف دول العالم حسب بازل1.	42
02-02	تطور نسبة كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 1.	47
03-02	أصناف المخاطر التي تعالجاها اتفاقية بازل 2.	55
04-02	مبادئ عملية الرقابة الاحترازية حسب بازل2.	56
05-02	شكل توضيحي للأسس التي تقوم عليها اتفاقية بازل 2.	57
01-03	تطور موجودات البنوك المحلية في الكويت.	93
02-03	تطور مطلوبات البنوك المحلية في الكويت.	94
03-03	الهيكل التنظيمي لبيت التمويل الكويتي.	100
04-03	الهيكل التنظيمي لبنك وربة.	105
05-03	الهيكل التنظيمي لبنك بوبيان.	110
06-03	تطور الأصول السائلة عالية الجودة الربع سنوي لبنك وربة لسنتي 2017 و2018.	133
07-03	تطور نسبة معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبنك وربة لسنتي 2017 و2018.	140
08-03	تطور نسبة صافي التمويل المستقر الربع سنوي لبنك وربة لسنة 2018.	148
09-03	تطور الأصول السائلة عالية الجودة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنتي 2017 و2018.	150
10-03	تطور نسبة معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنتي 2017 و2018.	157
11-03	تطور نسبة صافي التمويل المستقر الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنة 2018.	166
12-03	تطور الأصول السائلة عالية الجودة الربع سنوي لبنك بوبيان لسنتي 2017 و2018.	169
13-03	تطور نسبة معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبنك بوبيان لسنتي 2017 و2018	175
14-03	تطور نسبة صافي التمويل المستقر الربع سنوي لبنك بوبيان لسنة 2018.	182

مقدمة

شهد القطاع المصرفي والمالي في العالم العربي تطورا للبنوك الإسلامية القائمة على فكرة المشاركة في الربح والخسارة، وتعتبر هذه البنوك مؤسسات مصرفية حديثة النشأة لكنها استطاعت تقديم ضماناتها المصرفية الى قطاع عريض من المتابعين وذلك باتباعها اليات محددة. وقد كان لنجاح تجربة البنوك الإسلامية أثار عديدة منها زيادة حجم الودائع والحسابات الاستثمارية عن ما كان متوقعا من مشروعات استثمارية تستوعبها، وترتب على ذلك زيادة التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة ورصيد النقدية الواجب الاحتفاظ بها، مما جعل هذه البنوك تواجه تحدي إدارة السيولة لحل فائض السيولة والعجز فيها، والذي ينشأ عن وجود تباين بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها. وبينما لا تستطيع البنوك الإسلامية السيطرة على مصادر أموالها إلا أنها تستطيع السيطرة على استخداماتها، وبالتالي فعلى البنوك الإسلامية إدارة سيولتها وتوظيفها بكيفية تسمح لها باتخاذ قرارات استثمارية ملائمة وذلك لتجنب التعرض لحالة عدم المقدرة على سداد التزاماتها تجاه العملاء المودعين في لحظة ما بما قد يؤثر على سمعة البنك.

أولى الخبراء في مجال البنوك اهتماما متزايدا بالسيولة وإدارتها باعتباره خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنوك لخسائر بسبب توظيف أمواله في عمليات لا تخلو من المخاطر، لذلك حاول الخبراء وضع معايير مختلفة تطورت مع تطور البنوك وزيادة تعرضها للأزمات، حيث توجت ووصلت هذه الأفكار إلى ما يعرف بمقررات بازل3، وهي مجموعة قواعد وضعتها اللجنة لمواجهة المخاطر والأزمات والتي اهتمت فيها بمشكلة السيولة ومواجهة متطلباتها وذلك بالاعتماد على قياس نسب ومعاملات للسيولة للتنبؤ المبكر بقدرة البنوك على مواجهة مختلف حالات الضغط.

بما أن البنوك الإسلامية تشكل حاليا جزءا هاما من القطاع المصرفي العالمي وبما أن خدماتها متميزة وطبيعة عملها مختلف عن البنوك التقليدية، فقد قامت بعض الجهات الإسلامية بإعداد معايير إسلامية مناسبة للمقررات الدولية بازل3 لكن في اطار المعاملات المالية الإسلامية وذلك لتلبية متطلبات الانفتاح المالي العالمي والتطورات التنافسية.

أولا: إشكالية الدراسة.

في ظل الحديث عن معايير بازل3 ومدى ملائمتها لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية، يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر مقررات بازل3 على إدارة السيولة في البنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2018/2017؟

ومن هذا التساؤل الرئيسي تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما مدى تطبيق نسب السيولة قصيرة وطويلة الأجل وفق مقررات بازل3 في بنك وربة لفترة 2017-2018 ؟
2- ما مدى تطبيق نسب السيولة قصيرة وطويلة الأجل وفق مقررات بازل3 في بيت التمويل الكويتي لفترة 2017-2018 ؟
3- ما مدى تطبيق نسب السيولة قصيرة وطويلة الأجل وفق مقررات بازل3 في بنك بوبيان لفترة 2017-2018 ؟

ثانيا: الفرضيات.

للإجابة على الأسئلة الفرعية يمكن وضع جملة من الفرضيات التي تكون منطلقا للدراسة:

1- يواجه بنك وربة صعوبات في تطبيق نسب السيولة وفق مقررات بازل3، باعتباره بنك حديث النشأة نظرا لإمكانية محدودية السيولة لدى هذا البنك على المدى القصير والطويل خلال الفترة 2017-2018.
2- بنك التمويل الكويتي يحترم نسب السيولة قصيرة وطويلة الأجل لمقررات بازل3 لكن بقيم مغالاة فيها، نتيجة تمتعه بفوائض مالية وذلك خلال الفترة 2017-2018.
3- بنك بوبيان يحترم الحد الأدنى لنسب السيولة قصيرة وطويلة الأجل وفق مقررات بازل3 خلال فترة الدراسة.

ثالثا: أسباب اختيار الدراسة.

هناك عدة أسباب لاختيار موضوع الدراسة، وتتمثل في:

- الميل نحو الدراسات الاقتصادية الإسلامية عامة، الصيرفة الإسلامية خاصة.
- تماشي موضوع البحث مع التخصص اقتصاد نقدي وبنكي.
- حداثة الموضوع وتناسبه مع التحولات العالمية الحالية.
- تعاظم مكانة البنوك الإسلامية في الاقتصاد العالمي، خاصة بعد أزمة 2008.
- محاولة الاحاطة بالتطورات المرافقة للبنوك الإسلامية بعد مواكبتها للمعايير الدولية للرقابة المصرفية بازل3.

رابعا: أهمية الدراسة.

لما كانت اتفاقية بازل3 لم تتناول موضوع البنوك الإسلامية، فإن هذه الدراسة تأتي لتحليل أبعاد تأثيرها على هذه الأخيرة، لذلك تتمثل أهمية هده الدراسة في:

- تعد هذه الدراسة مفتاحا أساسيا وتحصيل معرفي إضافي في هذا المجال نظرا لمحدودية الدراسات السابقة حول إدارة السيولة في البنوك الإسلامية حسب مقررات بازل3.
- إن معايير لجنة بازل3 تعتبر من أهم الأساليب الحديثة في إدارة البنوك، والتي يجب مسايرتها لضمان سلامة واستقرار النظام المالي والمصرفي.

خامسا: أهداف الدراسة.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- عرض شامل لمفاهيم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، أدواتها تقنياتها واستراتيجياتها.
- التعرف على مقررات لجنة بازل المصرفية ومختلف تعديلاتها التنظيمية.
- إسقاط ما جاء في مقررات بازل3 حول السيولة على الواقع العملي للبنوك الإسلامية، وإعطاء صورة واضحة عن سيولة البنوك محل الدراسة.
- التعرف على مدى مواكبة البنوك الإسلامية للتطورات الجديدة في عملها المصرفي، وتطبيقها للمعايير الدولية للرقابة المصرفية بازل3.

سادسا: حدود الدراسة.

للتوصل إلى النتائج المرجوة من هذا البحث، حصرت الدراسة ضمن الحدود التالية:

الحدود المكانية: تتحدد الدراسة بعينة من البنوك الإسلامية في دولة الكويت، والمتمثلة في بنك وربة، بيت التمويل الكويتي، بنك بوبيان. ويرجع اختياري لهذا الاطار المكاني لتوفر الجانب التشريعي لتطبيق مقررات بازل3 للبنوك الإسلامية في الكويت.

الحدود الزمانية: حيث يتم دراسة مدى تطبيق هذه البنوك لمقررات بازل3 الخاصة بالسيولة للربع سنوي للفترة 2017-2018.

سابعا: صعوبات الدراسة.

تتمثل أهم العراقيل التي واجهتني أثناء البحث:

- قلة المراجع بلغة البحث المتعلقة ببازل3.
- ضيق الوقت وصعوبة الموضوع واتساعه.
- عدم توفر المعلومات والبيانات بالقدر الكافي حول تجربة البنوك الإسلامية في هذا المجال.

ثامنا: المنهج المتبع والأدوات المستخدمة في الدراسة.

لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي استنادا إلى طبيعة الموضوع، وذلك بتقسيم البحث إلى قسمين، الأول نظري يعتمد على المنهج الوصفي والثاني تطبيقي يعتمد على المنهج التحليلي.

أما الأدوات المستخدمة في هذا البحث فقد اعتمدت على عدة مراجع من كتب، مجلات، مذكرات، تقارير، قوانين، ملتقيات وطنية ودولية، كما استنعت بشبكة الانترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي تعذر علي إيجادها في المكتبات.

تاسعا: الدراسات السابقة.

الدراسة الأولى: حكيم برايضية، رسالة ماجيستير بعنوان "**التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية**" سنة 2011، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف.

من خلال هذه الدراسة تمكن الباحث من التوصل إلى مجموعة من النتائج من بينها ارتفاع نسبة السيولة لدى البنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية وذلك لعدم استفادة البنوك الإسلامية من وظيفة

المقرض الأخير للسيولة، وبالتالي اضطرار هذه البنوك إلى الاحتفاظ بسيولة عالية لمواجهة حالات السحب على الودائع. إضافة إلى قلة أدوات وتقنيات إدارة السيولة وضعف السوق المالية الإسلامية، كما توصل إلى أن حسن إدارة السيولة يكمن في الموازنة بين الإبقاء على نسبة من السيولة للوفاء بالتزامات المتعاملين واستثمار جزء منها لتحقيق الربحية.

الدراسة الثانية: ايت عكاش، بن ناصر محمد، مداخلة بعنوان "**البنوك الإسلامية وتطبيقات معيار لجنة بازل3**".المؤتمر العالمي العاشر للاقتصاد والتمويل الاسلامي " **الجوانب المؤسسية للإصلاحات الاقتصادية والنقدية والمالية**"، جامعة محمد بن خليفة، مارس 2015، الدوحة، قطر.

من خلال هذه الدراسة تحدث الباحثان عن البنوك الإسلامية وانتشارها وما يميزها من أساس فكري، ومنهج علمي. وهي أحد مكونات الجهاز المصرفي، تخضع لرقابة البنك المركزي للدولة، وفي هذا الاطار اتت هذه الدراسة لتبيان مدى تطبيق البنوك الإسلامية لمعايير لجنة بازل1 وبازل2 بالإضافة إلى دراسة إمكانية تطبيق معايير بازل3، ومدى توافقها مع خصوصيات البنوك الإسلامية.

الدراسة الثالثة: مفتاح صالح، فاطمة رحال، مداخلة بعنوان " **تأثير مقررات لجنة بازل على النظام المصرفي الإسلامي**"، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي "**النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي**"، سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا.

تناولت الدراسة الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل3، من خلال هدفها في زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي، حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة في محاولة توضيح تأثير مقررات بازل3 على النظام المصرفي الإسلامي.

تعقيب على الدراسات السابقة:

يستخلص من هذه الدراسات السابقة وبمقارنتها مع الدراسة الحالية بأن الدراسة الأولى ركزت على إدارة السيولة دون التطرق ما تتطلبه المستجدات المصرفية والمالية، أما باقي الدراسات فركزت على مدى تأثير مقررات بازل بصفة عامة وفي بنك واحد أو بلد واحد، أو تركيزها على كل معايير مقررات بازل3. بينما موضوع بحثي سيتطرق إلى أهم عنصر في إدارة البنوك باعتبارها خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنك لخسائر وهي السيولة، وكيفية إدارتها في ظل المتطلبات الحديثة للرقابة المصرفية بازل3 في دولة

الكويت، وكانت عينة الدراسة متكونة من ثلاثة بنوك إسلامية عكس الدراسات السابقة، كما تعتبر هي الأحدث من بين هذه الدراسات إذ تمت الدراسة في الفترة الزمنية 2017-2018.

عاشرا: هيكل الدراسة.

حتى نتمكن من الإلمام بجوانب هذا البحث وتحليل الإشكالية المطروحة ومحاولة اختبار الفرضيات المذكورة سابقا. اعتمدت في تقسيم البحث حسب الهيكل التالي:

الفصل الأول: تحت عنوان "الإطار النظري لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية" تطرقت في هذا الفصل إلى أساسيات إدارة السيولة حيث تضمن هذا الفصل 3 مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية إدارة السيولة وأهدافها وأهم المشاكل التي تواجه إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، والمبحث الثاني تطرقت فيه إلى استراتيجيات وتقنيات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، وأخيرا المبحث الثالث الذي تناولت فيه تقييم الأدوات المالية والنقدية لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية.

الفصل الثاني: والذي جاء بعنوان "مقررات بازل3 وواقع تطبيقها على البنوك الإسلامية" تطرقت فيه إلى الجوانب الأساسية لمقررات بازل1 وبازل2 من حيث النشأة والتطور بالإضافة إلى مفهوم لجنة بازل ومكونات رأس المال حسب بازل1 وأهم التعديلات التي شملتها وأهدافها وانعكاساتها، ثم تحدثت عن مقررات لجنة بازل3 والأسباب التي أدت إلى ظهورها وأهم الإصلاحات الواردة في الاتفاقية والمحاور التي تناولتها اتفاقية بازل3، وكذا مراحل تنفيذ الاتفاقية وأخيرا واقع تطبيقها على البنوك الإسلامية والأثار المترتبة عليها.

الفصل الثالث: تحت عنوان "مقررات لجنة بازل وتطبيقاتها على البنوك الإسلامية في الكويت في الفترة 2017-2018" حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول تطرقت فيه إلى تقديم النظام المصرفي الكويتي وأهم البنوك المشكلة له، وكذا تقديم البنوك محل الدراسة من خلال التعريف بها وذكر أهدافها وهيكلها التنظيمي، وفي المبحث الثاني تم فيه تحليل مدى تطبيق البنوك الإسلامية محل الدراسة لنسب السيولة بازل3 وذلك من خلال البيانات المستخرجة من التقارير المالية الربع سنوية للبنوك خلال سنتي الدراسة، وفي اخر مبحث تم فيه التطرق إلى التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في الكويت بصفة عامة، والتحديات التي تواجهها في تطبيق مقررات بازل3 بصفة خاصة.

الفصل الأول:

الإطار النظري لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية.

تمهيد:

إن إدارة السيولة في البنوك الإسلامية من التحديات الصعبة والوظائف المعقدة نظرا لطبيعة عمل هاته البنوك الخالية من التعاملات الربوية، والتي تشوبها شبهات، ولا تتطابق مع معايير وضوابط الشريعة الإسلامية، وكذا صعوبات التوفيق بين متطلبات السيولة الواجب الاحتفاظ بها واعتبارات الربحية المرجو تحقيقها.

وتزيد أهمية إدارة السيولة في البنوك الاسلامية بسبب نقص الموارد والأدوات المستخدمة من طرف البنوك الإسلامية وعدم قدرتها اللجوء إلى البنوك المركزية في حالة نقصها لأنها تقوم على مبدأ الفائدة المحرم شرعا، ومع التغيرات العالمية السريعة والعميقة التي تواجه الاجهزة المالية والمصرفية التقليدية والإسلامية، فلابد على البنوك الإسلامية إتباع استراتيجيات من أجل الإدارة الفعالة للسيولة واستخدام تقنيات وأدوات سواء ابتكارية، أو تطوير أدوات تقليدية وإعادة هيكلتها لتتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وللتعرف على كيفية إدارة السيولة في البنوك الإسلامية من مختلف جوانبها وأدواتها، قسمت الفصل إلى 3 مباحث تتمثل في:

- **المبحث الأول:** ماهية إدارة السيولة في البنوك الإسلامية؛
- **المبحث الثالث:** استراتيجيات وتقنيات إدارة السيولة في البنوك الاسلامية؛
- **المبحث الثالث:** تقييم الأدوات المالية والنقدية لإدارة السيولة في البنوك الاسلامية.

المبحث الأول: ماهية إدارة السيولة في البنوك الإسلامية

إن إدارة السيولة في البنوك الإسلامية تختلف عن طبيعتها في البنوك التقليدية الربوية، بل هي أكثر أهمية وأشد، وبالتالي فإن الحاجة ملحة إلى وجود ألية يتم من خلالها الحصول على الأموال بسرعة وسهولة وبشكل يتماشى مع الشريعة الإسلامية، حتى تتمكن البنوك الإسلامية من استثمار فائض السيولة لديها، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على أدائها وقيمتها السوقية ووضعها التنافسي.

المطلب الأول: مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.

تعتبر البنوك الاسلامية من المتطلبات الحديثة في المجال المالي والمصرفي، والتي دعت إلى ضرورة التخلي عن التعاملات الربوية واستبدالها بأساليب تمويل تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من ناحية والحد من التعاملات الربوية من جهة ثانية. ولمقابلة الاحتياجات المالية التي تواجهها لابد من توفر السيولة لمواكبة متطلبات المتعاملين وكذا التقلبات التي يمكن أن تحدث في ميزانية المصرف فهي تمثل قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته.

أولا: تعريف البنك الإسلامي.

على الرغم من وجود عدد من التعاريف للبنك الإسلامي إلا أنه يمكن تعريفه على أنه:" مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة ".[1]

ويمكن تعريفه أيضا على أنه: " مؤسسة مالية استثماري ذات رسالة تنموية ، إنسانية واجتماعية، يستهدف تجميع الأموال وتحقيق الاستخدام الأمثل لموارده بموجب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية لبناء مجتمع التكافل الإسلامي بين الأفراد بالدعوة إلى أداء الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية ".[2]

ثانيا: تعريف السيولةّ.

[1] - محمد محمود العجلوني: **البنوك الإسلامية (أحكامها – مبادئها – تطبيقاتها المصرفية)**،ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012، ص: 110.

[2] – خبابة عبد الله: **الاقتصاد المصرفي (النقود – البنوك التجارية – البنوك الإسلامية – السياسة النقدية – الأسواق المالية – الأزمة المالية)** ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الجزائر،2013 ، ص : 232.

تقوم البنوك الإسلامية بتجميع وتعبئة الموارد المالية وتوجيهها في شكل عقود وصيغ تمويلية، الأمر الذي يترتب عليه تأمين السيولة المناسبة بالمبلغ المطلوب وفي الوقت اللازم من أجل القيام بمهام الوساطة المالية، وبالتالي يمكن تعريف السيولة المصرفية بأنها: " القدرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان وهذا ما يستدعي احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل إضافة إلى أصول شبه سائلة أي تلك التي يمكن تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة دون خسائر في قيمتها، وكذا قدرته على الاقتراض وذلك لمقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة أو لمنح قروض جديدة " .[1]

كما تعرف على أنها : " هي قدرة البنك الإسلامي على مواجهة طلبات العملاء للسحب من الودائع وسداد المستحقات الدورية وغير الدورية على البنك بالإضافة إلى إتمام عمليات التمويل والاستثمار الواجب على البنك ممارستها، وتتمثل عناصر السيولة في البنوك الإسلامية في كافة الأصول النقدية وشبه النقدية ، بما يساهم في سداد الالتزامات قصيرة الأجل بسرعة وبدون أو بأقل الخسائر".[2]

ثالثا: تعريف إدارة السيولةّ.

تعتبر إدارة السيولة من عمليات إدارة الخزينة في البنك، وتستهدف بالدرجة الأولى التوفيق بين الأصول والالتزامات، أو الموجودات والمطلوبات، في بيئة تتسم بعدم التوافق بين الأصول والالتزامات من الناحية العملية.

فتعرف على أنها : " إدارة الأصول السائلة والاستخدامات قصيرة الأجل بما يضمن توافق بينهما من حيث المبالغ و الآجال ".[3]

كما تعرف على انها: " التنبؤ بحجم وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية والكشف مبكرا عن احتمال حدوث عجز أو فائض في الرصيد النقدي مما يسمح باتخاذ الإجراءات المسبقة لمواجهته".[4]

---

[1]– حكيم براضية: **دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان.2016، ص:31.

[2]- حكيم براضية. مرجع سابق، ص :90.

[3]– رحيم حسين: "**لاقتصاد المصرفي**"، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص:227.

[4]– منير ابراهيم هندي: **إدارة البنوك التجارية –مدخل اتخاذ القرارات–**، ط3، مطبعة الدالتا، الاسكندرية– مصر–، 2010، ص: 351.

عرف البنك المركزي الكويتي السيولة وإدارتها لدى بنك ما " بمدى قدرته على مواجهة الانخفاض في جانب المطلوبات، وتمويل الزيادة في جانب الموجودات، ويعتبر مستوى السيولة في البنك مناسبا إذا ما توفرت القدرة التمويلية لديه، وبتكلفة سوقية مناسبة لتمويل موجوداته ونموها بالإضافة إلى مواجهة الانخفاض المتوقع (أو غير المتوقع) في موارده (المطلوبات)، وبشكل عام فإن السيولة ترتكز بصورة أساسية على قاعدة التوافق بين أجال استحقاق الموجودات بما يكفل عدم حدوث ضغوط تمويلية أنية أو مستقبلية، حيث أن فقدان هذا التوافق من شأنه أن يهدد وضع السيولة لدى البنك ".[1]

البنك المركزي الماليزي كذلك أصدر معيارا حدد فيه مفهوم إدارة السيولة في البنوك الإسلامية وبين أن إدارة السيولة تعني: " احتفاظ البنك بتدفقات كافية لمواجهة سحوبات كبيرة بشكل فجائي أو غير معتاد".[2]

و يقصد بها أيضا:" الاستثمار الأمثل للأموال المتاحة بما يحقق أقصى عائد والمقدرة على الوفاء بالالتزامات للدائنين عند الحد الأدنى للتكاليف ".[3]

ومن هذا التعريف يتبين أن إدارة السيولة لها عنصران رئيسيان:

– **الأول:** استثمار فائض السيولة بما يحقق أقصى عائد. فتكدس النقود لدى المصرف وتجاوزها للحدود المقبولة من دون استثمار يعد مؤشرا على عدم كفاءة إدارته النقدية، لأن ذلك يعني تفويت فرص استثمارية كان بالإمكان له تحقيقها.

الثاني: المقدرة على الوفاء بالالتزامات لاسيما الحالية منها بالحد الأدنى من التكاليف ويتعين على المصرف في سبيل تحقيق ذلك الملائمة بين الأصول والمطلوبات من حيث الأجل أو العائد وتوافر التمويل.

وكتعريف شامل يمكن القول بأن إدارة السيولة هي الملائمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وبأفضل سعر وبين استثمارها وتوظيفها بصورة مجدية.

---

[1]– بنك الكويت المركزي : تعليمات رقم (2/ر ب أ/ 2003/149) بشأن نظام السيولة وفقا لسلم الاستحقاقات،2003،ص:3

[2]– أسامة العافي. محمود الشويات: **إدارة السيولة النقدية في البنوك الاسلامية**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرف الاسلامي.تحت عنوان **إدارة السيولة في البنوك الاسلامية** جامعة عجلون الوطنية، الأردن، 2015، ص:8.

[3]– يوسف بن عبد الله الشبيلي: **أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية** ، المؤتمر الحادي عشر للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة– البحرين– ، 8–7 ماي 2012، ص: 32.

المطلب الثاني: أهداف إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.

تهدف إدارة السيولة في البنوك الإسلامية إلى النقاط التالية:

- توفير الإدارة المصرفية السليمة التي تتخذ القرارات المناسبة بشأن الوصول إلى مستوى معين من حجم الودائع، لا يكون زائدا عن الحاجة من خلال عدم القدرة على توظيفها الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض معدلات الربحية؛[1]
- المحافظة على سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة وذلك دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول (أسهم، صكوك، ودائع وكالة استثمارية، ...) ما قد يعرض البنك لتحقيق خسائر على هذه الأصول وخصوصا عندما لا تكون ظروف السوق مواتية؛
- تحقيق عائد مناسب ومنافس على استثمارات البنك؛[2]
- تقليل مخاطر الاستثمار التي يمكن أن تنشأ عن عدم التأكد من المحيط بالأسواق المالية أو بظروف المؤسسات المالية المصدرة للأدوات المالية التي يستثمر فيها البنك، ويكون ذلك بشكل أساسي من خلال تنويع محفظة الأوراق المالية ووضع الحدود القصوى لها؛
- وضع القواعد والضوابط والسقوف لتقليل مخاطرة البنك بمجالات التوظيف والوصول إلى مخاطرة مقبولة ومدروسة؛
- المراجعة الدورية لسياسة السيولة بما يتناسب مع نشاطات البنك؛
- وضع حدود دنيا لحجم السيولة بما يتلاءم ونشاطات البنك والنسب المحددة من قبل السلطات النقدية؛
- التأكد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وتحصيل الذمم والتمويلات والاستثمارات في تاريخ استحقاقها؛[3]
- المحافظة على استمرار البنك في أداء وظيفته على أحسن وجه وإبعاد مخاطر العسر المالي عنه؛
- تقوية ثقة المودعين وبالتالي استمرارهم في الإيداع من خلال الإدارة الجيدة لموجوداتهم؛

---

[1] – شوقي بورقبة: **إدارة السيولة في البنوك الإسلامية** . موقع الكتروني، تاريخ الاطلاع: 2019/02/20:
https://www.kantakji.com/media/224540/1-20.pdf

[2] – عبد القادر الدويك: **إدارة السيولة في البنوك الإسلامية**، المؤتمر الخامس للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، بنك سوريا الدولي الإسلامي ،سوريا.22،23 مارس ،2016، .ص ص:7-8.

[3] – أسامة العاني: **مرجع سابق** ، ص ص : 10-11 .

- توريق أصول بغرض إصدار صكوك لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين وتغطية جزء من العجز في الميزانية؛
- تجنب المصرف اللجوء الاضطراري للاقتراض بشروط مجحفة أو غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: مشاكل إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.

إن إدارة السيولة في البنوك الإسلامية تعرف جملة من المعيقات والمشاكل لتوفيرها في الوقت والتكلفة المطلوبان ومن أبرز هذه المشاكل :

- غياب أدوات السيولة القصيرة الأجل التي يمكن أن تستثمر فيها البنوك الإسلامية جزءا من سيولتها، وكذا غياب ألية اتفاقيات إعادة الشراء أو التسليف لمدة يوم؛
- القيود الشرعية على بيع الديون والتي تمثل جزء كبير من أصول البنوك الإسلامية؛
- تعامل البنوك الإسلامية أقرب ما يكون للبنوك الاستثمارية حيث تتعامل كثيرا في الأصول المادية وتتملك سلعا وعقارات وهذا يصعب عليها عملية تسييل تلك الأصول؛[1]
- عدم وجود سوق مالي إسلامي حيث أن هذه السوق تعتبر من ضروريات الاستثمار، وما تتميز به الأدوات المالية المتداولة من قدرة على تحويل الأوراق والاصول الشبه نقدية إلى سيولة حاضرة، كما أنها لا تملك أدوات تمكنها من استقطاب موارد مالية ذات أجال طويلة من العملاء فالأدوات المالية التي تتعامل بها البنوك الإسلامية تقتصر على الودائع الجارية والاستثمارية وودائع التوفير وهي استحقاقات قصيرة الأجل؛[2]
- تطبيق البنوك المركزية على البنوك الإسلامية نفس نسبة السيولة بالرغم من اختلاف مكونات بسط النسبة؛
- تطبيق البنوك المركزية على البنوك الإسلامية نفس نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي؛

[1]– حكيم بن راضية، كريم قندوز: **تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات**. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر، 2014، ص: 19.

[2]– فهد شلاش خلف الجبوري، عماد أحمد التركي الجبوري : **مشكلة إدارة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية وبعض المقترحات لحلولها**. مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد 23 ، جامعة تكريت، العراق، 2016، ص: 16.

- عدم استفادة البنوك الإسلامية من إعادة الخصم، حيث أن هذه الأداة تتعارض مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية وذلك لأنها من الربا المحرم شرعا؛[1]
- تعدد واختلاف الفتاوى في منتجات إدارة السيولة نتيجة تواجد البنوك الإسلامية في بيئات مختلفة، وبالتالي فإن رؤية بعض الفقهاء في القضايا الفقهية المتعلقة بالمعاملات المالية والمصرفية كانت مختلفة مما انعكس على منتجات إدارة السيولة؛[2]
- تعارض سياسة السوق المفتوحة مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية فالأوراق المالية الحكومية موضوع تلك السياسة تقوم على سعر الفائدة المحرم شرعا، ولا يمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة من هذه السياسة إلا إذا كانت الأوراق الحكومية المصدرة منضبطة بالضوابط الشرعية.[3]

[1]– أحمد محمد السعد، حمود بني خالد: **مرجع سابق**، ص ص :11-12.

[2]– قدري نهلة: **إدارة السيولة والربحية في البنوك الإسلامية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة ، الجزائر ،2014، ص: 72.

[3]- سليمان ناصر: **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، ملخص أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2005، ص: 1.

شكل (01-01): مشكلات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.

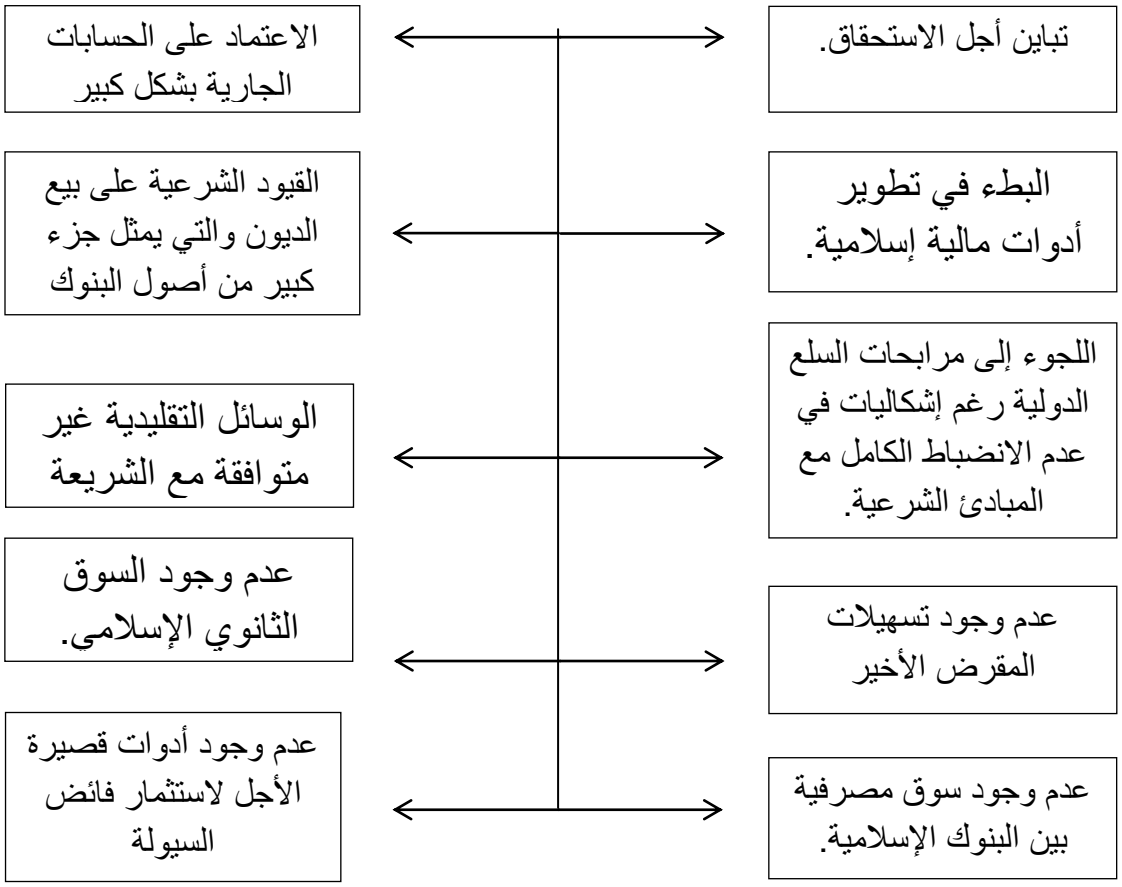

المصدر: عبد القادر الدويك: **إدارة السيولة في البنوك الإسلامية**، المؤتمر الخامس للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، بنك سوريا الدولي الإسلامي ، سوريا.22،23 مارس ،2016، ص: 18.

المطلب الرابع: متطلبات الإدارة الفعالة للسيولة في البنوك الإسلامية.

توجد عدة متطلبات تسهم في إدارة السيولة بفعالية في البنوك الإسلامية من بينها:

أولا: تخطيط التدفقات النقدية في البنك الإسلامي: يجب العمل على تصنيف وتحليل التدفقات النقدية، والتوفيق بينهما حتى يتمكن البنك من توفير درجة معينة من السيولة، وذلك لمقابلة الاحتياجات التالية:[1]

- الطلبات العادية والجارية لأصحاب الودائع الجارية؛
- الطلبات العادية والفجائية لأصحاب الودائع الادخارية؛
- الطلبات العادية والفجائية لأصحاب الودائع الاستثمارية إذا كان من الممكن سحبها قبل الموعد.
- المصروفات العادية للبنك؛
- طلبات التمويل المختلفة للمشاركة، المضاربة، المرابحة؛
- انتهاز الفرص الاستثمارية المتاحة أمام البنك.

ثانيا: تطبيق قاعدة تناسب الآجال كمدخل لإدارة السيولة: تقوم البنوك بخلط جميع مواردها معا في وعاء واحد، ثم تعمل على توزيعها على كافة مجالات الاستخدام دون البحث في مواعيد استحقاقها واجالها المتباينة، وهذا لا يمثل أسلوب مناسب لإدارة الموارد المتاحة لما يمثله من عبئ على إدارة السيولة في البنك وإمكانية تعرضه للإفلاس.[2]

وعليه يجب على البنوك تخصيص المصادر المالية على الاستخدامات بحسب أجالها بنسب معينة وذلك على النحو التالي:

- الودائع الجارية تخصص للأرصدة النقدية والأرصدة لدى البنوك والتمويل قصير الأجل مثل المرابحة؛
- الودائع الاستثمارية تخصص نسبة منها للنقدية والتمويل قصير الأجل أيضا، هذا فضلا عن التمويل طويل الأجل مثل: مجالات المشاركة والمضاربة؛

[1]– حكيم براضية: **مرجع سابق**، ص ص: 94.

[2]– **مرجع نفسه**، ص: 96.

- ودائع التوفير تخصص للنقدية والأرصدة لدى البنوك والتمويل قصير الأجل والاستثمارات طويلة الأجل؛
- الأموال المملوكة للبنك تخصص للأصول الثابتة في البنك، والاستثمارات طويلة الأجل.

ثالثا: التحديد الدقيق والواضح لمصادر الأموال في البنوك الإسلامية: لما تشتمله من رأس مال وأرباح محتجزة واحتياطات، إلى جانب الودائع بأشكالها المختلفة الجارية منها والادخارية والاستثمارية، بالإضافة إلى أي التزامات أخرى اتجاه البنوك الإسلامية والتقليدية.[1]

رابعا: تحديد مجالات الاستخدامات المالية من البنوك الاسلامية: بما يمثله من نقديات لدى خزينتها ولدى المصرف المركزي والبنوك الأخرى، وكذا الاستثمارات المباشرة للبنوك، وما تمارسه البنوك من عمليات تمويل مختلفة في مجالات المضاربة والمشاركة والمرابحة، والمتاجرة إلى جانب احتياطات البنوك من الأصول الثابتة.

خامسا: التعرف على مواطن التعارض بين السيولة والربحية: كون الاحتفاظ بقدر يزيد عن اللازم يفقد البنك ارباحا كان يمكنه تحقيقها إذا عمد إلى تشغيل هذه السيولة في مجالات تدر ارباحا. فالربحية كهدف والسيولة كوسيلة تعارضهما يمثل عائقا أمام تحقيق أهداف البنك الإسلامي، لهذا يجب على البنك الإسلامي العمل على تحقيق الانسجام بين الأهداف المختلفة للبنوك الإسلامية والوسائل التي يمكنها الاستعانة بها لتحقيق تلك الأهداف.

سادسا: العمل على إنشاء سوق مالية إسلامية متطورة وكفؤة: لتلبية احتياجات المتعاملين وهي المكان الذي تم فيه تداول الأدوات ذات أجال الاستحقاق القصير والطويل، وفيها يتم تداول الصكوك الإسلامية.

سابعا: إقامة بنك مركزي إسلامي يراعي خصوصيات البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية: ويقوم بدور المقرض الأخير على أسس شرعية، ويقبل الاحتياطات الموافقة للشريعة الإسلامية لدعم عمليات إدارة السيولة. وفي حال عدم تحقق هدف إقامة هذا البنك المركزي الإسلامي، ينبغي الحرص على التعامل مع البنوك المركزية التقليدية بأدوات شرعية تقترحها البنوك الإسلامية على البنوك المركزية.

---

[1]– محفوظي فؤاد وأخرون : **الاستخدامات المالية والأنشطة الاستثمارية في البنوك الإسلامية كألية استراتيجية**، الملتقى الدولي الأول حول: **الاقتصاد الإسلامي واقع ورهانات المستقبل**، المركز الجامعي غرداية، يومي 23–24 فيفري، الجزائر،2011، ص : 6.

ثامنا: العمل على تنويع وتطوير المنتجات المالية الإسلامية: حيث يعتبر الابتكار عاملا مهما في مسيرة تطوير المنتجات المالية الإسلامية.

تاسعا: تطوير المزيد من الصكوك الإسلامية والتنويع بين أجالها: وذلك من أجل تلبية مختلف العمليات التنموية وميزة الصكوك أنها مرتبطة بأغلب العقود والصيغ التنموية، فنجد صكوك السلم وصكوك الإجارة والمقارضة وغيرها، تعتبر بديلا عن بيع الديون المحرمة في الشريعة الإسلامية في أغلب حالاته، فعملية التصكيك عملية تنتج عنها أوراق قابلة للتداول مبينة على أصول عديمة السيولة.

المبحث الثاني: استراتيجيات وتقنيات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.

تقوم البنوك الاسلامية بعدة استراتيجيات تمكنها من إدارة السيولة المتوفرة لديها بأقصى فعالية كما تستخدم لأجل ذلك عدة تقنيات وأدوات شرعية توافق مبادئ وأسس الشريعة الاسلامية.

المطلب الأول: استراتيجيات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.

تمتلك كل البنوك أصولا يمكن بيعها فورا بسعر يقترب من القيمة السوقية وذلك لتلبية احتياجات السيولة، وكذلك فإن الالتزامات قد تكون سائلة إذا ممكن إصدار ديون بسهولة للحصول على النقد بتكلفة معقولة ولهذا فحينما يحتاج البنك إلى نقود فإنه يمكنه بيع الأصول أو زيادة القروض، وتبعا لذلك توجد ثلاث استراتيجيات لإدارة السيولة: إدارة سيولة الأصول، إدارة سيولة الخصوم، الإدارة المتوازنة للسيولة.

أولا: إدارة سيولة الأصول.

البنوك التي تعتمد على إدارة الأصول للحفاظ على السيولة في مواجهة التحولات في أصول العملاء وتفضيلات السيولة، تركز على ضبط الأسعار وتوافر الائتمان ومستوى الأصول السائلة لديها، وتقوم هذه الاستراتيجية على أساس أن الأصول السائلة تعتبر مصدرا بديلا للنقد، والأصول السائلة هي التي تتميز ب:[1]

- إمكانية التحويل إلى سيولة بسرعة؛
- سعرها مستقر نسبيا؛
- قابلية للمناقلة (التحول من نقد إلى أصل أو العكس) بدون خسارة أو مع خسائر منخفضة.

ويعود تركيز البنوك الإسلامية على هذه الاستراتيجية:

- افتقار الصناعة المالية الإسلامية إلى البنية التحتية الملائمة لمناقلة الأموال بسبب غياب الأسواق الثانوية الإسلامية التي تقوم بهذه المهمة؛[2]
- حاجة البنوك الإسلامية إلى سياسات وإجراءات واستراتيجيات فعالة لإدارة السيولة؛
- انخفاض رؤوس الأموال في المؤسسات المالية الإسلامية إلى مستوى لا يعزز إدارة السيولة.

---

[1]- حكيم براضية: **مرجع سابق** ، ص ص: 65-66.

[2]- حسين سعيد: **إدارة السيولة في البنوك الاسلامية**، المؤتمر الخامس للبنوك الاسلامية والمؤسسات المالية الاسلامية، سوريا، مارس 2010، ص : 15.

وعلى الرغم من المزايا التي تتمتع بها إدارة سيولة الأصول إلا أنها مكلفة نوعا ما، ويظهر ذلك في الجوانب التالية:

- خسارة الأرباح المستقبلية على الأصول التي يتم تصفيتها (تسليمها)؛
- تكاليف المعاملات على الأصول التي تتم تصفيتها (تكاليف الدخول في المعاملات)؛
- الخسائر المحتملة في رأس المال في حالة ارتفاع أسعار الفائدة؛
- الأصول السائلة تكون عوائدها في العادة منخفضة.

ثانيا: إدارة سيولة الخصوم.

وتعتمد على لجوء المصرف إلى السوق النقدي (الشراء أو الاقتراض) لتغطية احتياجاته للسيولة، وتلجأ إلى هذه الاستراتيجية البنوك الكبيرة والراسخة في السوق المصرفية، أي أن هذه الاستراتيجية تعتمد على سمعة المصرف ووضعه المالي، ومن أدواتها: اتفاقياتَ إعادة الشراء، تعتبر هذه الاستراتيجية جد خطيرة.

ثالثا: الإدارة المتوازنة.

تقع الاستراتيجية المتوازنة لإدارة السيولة وسطا بين إدارة سيولة الأصول وإدارة سيولة الخصوم، بمعنى آخر أن على البنك الاحتفاظ بأصول سائلة (دون إفراط) مع لجوئه عند الضرورة إلى الإقراض (من السوق النقدي) ويمكن اعتبار الإدارة المتوازنة للسيولة شكلا من أشكال إدارة الأصول والخصوم، وهي بحسب تعريفها فن وعلم اختيار أفضل مزيج من الأصول لمحفظة الخصوم لكنها تهتم فقط بجانب السيولة دون بقية الجوانب (كالربحية والنشاط).[1]

المطلب الثاني: نظريات إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.

[1]–حكيم براضية. **مرجع سابق**، ص: 7.

هناك عدة نظريات ظهرت لتفسر مشكلة إدارة السيولة في البنوك، وتتمثل هذه النظريات في: [1]

أولا: نظرية القرض التجاري (commercial loanstheory) .

يقول مؤيدي هذه النظرية بأن سيولة البنك تعتبر جيدة ما دامت أمواله يتم استخدامها في قروض قصيرة الأجل، بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها والتي تكون معظمها من ودائع جارية يمكن سحبها في أي وقت، وكذلك لأن البنوك تتعامل بالمعاملات التجارية والنشاطات ذات الأمد القصير.

وفي الأساس ترى هذه النظرية بأن سيولة الأصل تتوقف على إمكانية تحويل الأصل إلى نقد جاهز عند الحاجة، وهذه الإمكانية تستند على وجود سوق تباع فيها هذه الأصول، أي أن سيولة الأصل أصبحت تتوقف على:

- وجود سوق يباع فيه الأصل؛
- قابلية الأصل للبيع بدون خسارة تذكر.

إلا أن هذه النظرية تعرضت للعديد من الانتقادات منها:

- عدم ضمان سهولة بيع السلع الممولة وتحويلها عند الحاجة إلى نقود وخصوصا وضع الكساد الاقتصادي؛
- هذه النظرية تأخذ بعين الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لا يتم سحبها جميعا في وقت واحد، بل إن عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة، أما بالنسبة لودائع التوفير فكثرة عدد تلك الحسابات وطبيعتها من حيث أنها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر مما يجعلها تتمتع بالثبات النسبي، فتواريخ استحقاقها معرفة للبنك، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها.

ثانيا: نظرية التحول (passibilitédfconversion) .

هذه النظرية هي تطور لنظرية القرض التجاري، وتهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول التي يحوزها البنك، فهي لا ترى في القروض التجارية أنها غير صالحة ولكنها لا تريد أن تقتصر عمليات البنوك على تلك الأصول، فعندما يقوم البنك بعمليات عديدة من قروض قصيرة الأجل أو استثمارات في السوق

[1]– عبد السلام لفته سعيد: **إدارة البنوك وخصوصية العمل المصرفي**، دار الذاكرة،الأردن،2013، ص: 111.

المفتوحة أو تدعيم محفظة أوراقه المالية، ثم يطلب أصحاب الودائع بسحب أموالهم، فإن البنك لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل أو التبديل والقدرة على بيع الأوراق المالية، أو تسييل بعض الأصول، للمحافظة على سيولة وتدعيم مركزه المالي، وهذه المرونة في التحويل والتبديل تتوقف على تنوع وتعدد حجم الأصول والعمليات التي يقوم بها البنك، وتعتبر هذه النظرية الأساس في امتلاك البنك للاحتياطات الثانوية.

ثالثا: نظرية الدخل المتوقع (expected in come) .

تحول التفكير وفق هذه النظرية لا إلى نوع الأصل وإمكانية تحوله بل إلى الدخل المتوقع لصاحب هذا الأصل في المستقبل سواء كان مقترضا (بالنسبة للقروض والسندات) أو مالكا (بالنسبة للأسهم) فإذا كان دخل الشركة صاحبة السهم أو السند أو المقترضة المتوقع مرتفعا وكافيا لسداد أقساطه وأرباحه فإن على المصرف تقديم القروض بها أو شراء أسهمها سواء كان قرضا قصير الأجل أو طويل الأجل، أما إذا كان العكس وأشار التنبؤ المالي للشركة إلى تدهورها أو احتمال خسارتها مستقبلا فإن المصرف سيفقد أمواله التي سيقدمها إلى الشركة سواء بالاقتراض أو الاستثمار بغض النظر عن نوع ذلك الاستثمار ومدته، وبالتالي فتحت هذه النظرية المجال لمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل و الاستثمارات المختلفة الأجل أيضا.

رابعا: نظرية إدارة الخصوم (liabilitymanagement) .

انتقل الاهتمام وفق هذه النظرية من جانب الأصول وكيفية استثمار أموال المصرف في المجالات المختلفة إلى جانب الخصوم وكيفية الحصول على الأموال من المصادر المختلفة، فإذا ما ضمن المصرف حصوله على الأموال عند حاجته إليها في الوقت والتكاليف المناسبة التي بإمكانه استثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة بغض النظر عن أجالها، وبالتالي انتقل اهتمام المصرف إلى كيفية حصوله على الأموال فتفنن بخلق أساليب جديدة في جذب الودائع ذات الكلف الواطئة كشهادات الإيداع وتوفير الخدمات المختلفة للمودعين وغير ذلك.

خامسا: نظرية نموذج الكمبيوتر computer Model.

تمثل العلاقات المتداخلة بين بنود الميزانية وقائمة الدخل مع مرور الوقت وفق معادلات في برنامج الكمبيوتر على شكل تحليل إحصائي statisticalanalysis،وتتميز هذه النظرية عن النظريات السابقة بما يلي:[1]

أ- يمكن التنبؤ بوساطة البرنامج عن حاجة السيولة المستقبلية وكيفية مواجهتها؛

ب-برنامج مرن يضع حلا لكل مشكلة على حدة، وليس حلا دائما لجميع المشكلات.

المطلب الثالث: تقنيات وأدوات إدارة السيولة في البنوك الاسلامية.

على البنوك الاسلامية اتباع استراتيجيات من أجل الإدارة الفعالة للسيولة واستخدام تقنيات وأدوات سواء ابتكارية أو تطوير أدوات تقليدية وإعادة هيكلتها لتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

أولا: تقنيات إدارة السيولة.

تتمثل تقنيات إدارة السيولة في البنوك الاسلامية في: [2]

1-الاستثمار من خلال المضاربة بين البنوك:هي إحدى الآليات التي تستطيع من خلالها أية مؤسسة مصرفية إسلامية تعاني من العجز (مصرف يمثل وعاء استثماري)، الحصول على استثمارات من المؤسسات المصرفية ذات الفائض (المصرف المستثمر) على أساس المضاربة (أي المشاركة في الأرباح). وتتراوح مدة الاستثمار بين ليلة واحدة وسنة. ويتم إعادة رأس المال المستثمر في نهاية هذه المدة بالإضافة إلى جزء من الأرباح الناتجة عن استثمار المصرف الذي يمثل الوعاء الاستثماري للاعتمادات المالية المقدمة إليه.

2-قبول الودائع بين البنوك: استخدمت هذه الآلية في ماليزيا، حيث تقوم البنوك الإسلامية بإيداع الأموال الفائضة لديها في البنك المركزي ضامنة ويكون البنك كأمين عليها من دون مقابل إلا إذا قام صاحب المال – المصرف – بذلك من قبيل الهبة، ثم يلجأ البنك إلى مبدأ قبول الودائع بين البنوك بغرض

[1]- عمر محمد فهد شيخ عثمان: **إدارة موجودات/ المطلوبات لدى البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية** ،أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية،2009، ص30.

[2]- حكيم براضية : **مرجع سابق** ، ص ص : 22-23.

امتصاص السيولة الزائدة من سوق المال الإسلامي من خلال قبول أموال كوديعة لمدة ليلة واحد أو ودائع ذات فترة انتفاع ثابتة.

3-الصكوك: تعتبر الصكوك من أفضل الأدوات التي يمكن للبنوك الإسلامية استخدامها في التعامل مع مشاكل السيولة، خاصة لو تم تطوير سوق نشط للصكوك.

4-عقود المبادلة: من التقنيات التي تمكنت من تطويرها البنوك الإسلامية للتحوط ضد مخاطر السيولة، وهي الية أشبه ما تكون بعقود المبادلات التقليدية، ويمكن اعتبارها كأحد أنواع المشتقات المالية المتوافقة ومبادئ الشريعة الإسلامية، فهي أن تنشئ المؤسسة المالية بالاتفاق مع أحد البنوك عقدي اقراض أو اقتراض مستقلين في التاريخ نفسه، ولأجل استحقاق واحد أي يتم من خلال هذه التقنية قيام مؤسسة مالية بالحصول على قروض من طرف مؤسسات مالية أخرى بالتعامل في أصوله (في شكل مرابحات مثلا) وتمنح المؤسسة الثانية ما يقابل ذلك من العملية المحلية، وبذلك تتمكن البنوك الإسلامية من تحقيق أمرين هما:

- تنظيم تدفقاتها النقدية؛
- تثبيت سعر الصرف لطول مدة القرض.

5-مبادلة الأصول: يقصد بعقد مبادلة الأصول المبادلة التي تتم بين طرف لديه أصول ذات عوائد ثابتة وبين طرف لديه أصول ذلت عوائد متغيرة ويقضي الاتفاق بمبادلة العوائد لفترة محددة، بحيث يهدف صاحب الأصول ذات العوائد المتغيرة إلى تقليل مخاطر التقلبات في العائد، ويهف صاحب الأصول ذات العوائد الثابتة إلى زيادة أرباحه، لأن مخاطره قد زادت، أو لأن أحد الأطراف له ميزة في الحصول على التمويل عن الأخر، وتثير مبادلة الأصول عدة أشكال فقهية، ويمكن تصحيحها لتتوافق مع عمل البنوك الإسلامية.

ثانيا: أدوات إدارة السيولة.

إن توفير السيولة في البنوك الإسلامية في الوقت المناسب و بأقل التكاليف من الوظائف الحساسة، لذلك تلجأ هذه البنوك إلى استخدام عدة أدوات تسمح لها بإدارة السيولة بكفاءة عالية، من بين هذه الأدوات نذكر:

1-صكوك السلم قصيرة الأجل: تعتبر هذه الصكوك أداة تمويلية لاحتياجات الحكومة قصيرة الأجل، وترتكز على عملية استثمارية تقوم على صيغة المضاربة باعتبار حاملي الصكوك هم "رب العمل"، وتمثل وزارة

المالية و الاقتصاد الوطني "المضاربة" وموضوع المضاربة عملية سلم محلها نفط تملكه الحكومة السودانية (مثلا)، تعتبر صكوك السلم بديلا إسلاميا لسندات الخزينة.[1]

2-صكوك الاستصناع الحكومية: تعتبر هذه الصكوك أداة قصيرة الأجل لتمويل البنية التحتية، وتغطية جزء من العجز في الموازنة العامة للدولة وإدارة السيولة.

3- شهادة مشاركة البنك المركزي (السودان): هي صكوك ذات أجال قصيرة، والهدف من طرحها هو تمويل الإنفاق الحكومي الجاري من خلال الشهور الأولى من السنة المالية، التي تعجز خلالها إيرادات الميزانية من الضرائب والرسوم عن مقابلة الإنفاق الحكومي الجاري، وتتمتع هذه الصكوك بسيولة عالية حيث يتم تداولها في سوق المال، كما يقف البنك المركزي مستعدا لشرائها متى ما رغب المستثمرون في ذلك.

4- صكوك الاستثمار الحكومية: هي صكوك مالية تقوم على مبدأ الشرع الإسلامي، تستخدم لإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوح.[2]

5-عقود الوكالة: قام مصرف البحرين المركزي بتطوير أداة جديدة بامتصاص واستثمار فائض السيولة لدى البنوك الاسلامية والقدرة على ايداعها لدى المصرف المركزي بما يتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية، ذلك استنادا إلى عقود معيارية للوكالة تم تطويرها من قبل السوق المالية الاسلامية الدولية لفترة أسبوع واحد فقط، من خلال هذه الأداة تقوم مصارف التجزئة الاسلامية الراغبة في إيداع السيولة الفائضة لدى المصرف بإبرام صفقة وكالة بعني بموجبها المصرف المركزي كوكيل لاستثمار السيولة بالنيابة عن الموكل عليه يستثمر المصرف هذه المبالغ في محفظة استثمارية خصصت مسبقا لدعم هذه الأداة تحتوي على صكوك اسلامية.

6-صكوك التأجير الإسلامية: يتم إصدارها على صيغة الإجارة أو المشاركة في الإنتاج، توفر سيولة معتبرة للبنوك الإسلامية وذلك من خلال ما يسدده المستأجر من أقساط الإيجار إلى جانب القدرة على تسييل الأصول الثابتة، يذر دخلا دوريا ومنتظما وعلى درجة عالية من الضمان مما يؤدي إلى زيادة نسبة الربحية للبنوك الإسلامية.

---

[1]- نجاح عبد العليم أبو الفتوح : **أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية**، دار عالم الكتاب الجديد. الأردن، 2014. ص : 240.

[2]- بدر الدين قرشي: **التجربة السودانية في إدارة السيولة (تطبيق عمليات السوق المفتوح عبر الصكوك الحكومية)**، بنك السودان المركزي. شركة السودان للخدمات المالية المحدودة. خرطوم، السودان ، أوت2009, ص: 21.

7-المرابحة السلعية: هو مصطلح يعبر عن التمويل بالتورق وهو منتج يتضمن قيام طرف بتوكيل مؤسسة مالية بشراء أصل من طرف ثان بالأجل، ثم بيعه لطرف ثالث نقدا بثمن أقل من الثمن الأجل بهدف الحصول على السيولة، وتسمى هذه المعاملة ليس لاستعادة الأصل المشتري ولكن الحصول على السيولة النقدية، وتعتبر المرابحة السلعية إحدى الصيغ الأكثر استخداما في إدارة السيولة قصيرة الأجل في منطقة الخليج.[1]

8-خيارات الفوركس الإسلامي: صممت خيارات الفوركس الإسلامي للمؤسسات المالية الإسلامية التي تزيد تحوط التزاماتها (وليس بهدف المضاربة) حيث يسمح المنتج للمؤسسات المالية الإسلامية بتأمين الحق في تبادل عملتين مختلفتين في تاريخ متفق عليه، ويتم طرح المنتج من خلال إصدار (الوعد) من قبل الأطراف ذات العلاقة.[2]

9-الإصدارات الاستثمارية الحكومية: تهدف أداة "الإصدارات الاستثمارية الحكومية" لتوفير السيولة النقدية للحكومة، ويتم تنفيذها عن طريق صيغة بيع المرابحة من خلال الشراء والبيع لسلعة وتوكيل البنك المركزي بذلك.[3]

10-الأدوات الإسلامية القابلة للتداول: وتندرج تحت هذه الأداة نوعان من الأدوات وهما:

- أدوات الإيداع الاسلامية القابلة للتداول؛
- شهادة الدين الإسلامي القابلة للتداول.

حيث تقوم هذه الأداة على مبدأ المضاربة، حيث يقوم المستثمر بإيداع مبلغ من المال لدى البنك الإسلامي وعند الاستحقاق، يتم إعادة المبلغ المستثمر بقيمته الإسمية مضافا إليه حصة من الربح.

11-سندات المديونية الإسلامية الخاصة: وتعرف ب"الصكوك" هي أوراق مالية يتم هيكلتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، طرحت فكرة سندات المديونية الإسلامية الخاصة في ماليزيا منذ 1990، وتعد هذه

---

[1]- هبة عبد المنعم: **انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، 2016، ص:32.

[2]- عبد الباري مشعل:**الحلول الشرعية لإدارة السيولة في البنوك الاسلامية**، المؤتمر الثاني عشر لعلماء الشريعة في المالية الاسلامية بعنوان .**منتجات التمويل الشخصي وأدوات إدارة السيولة في الصناعة المالية الاسلامية: تعزيز الانضباط الشرعي والكفاءة الاقتصادية**. ماليزيا، 2017، ص :18-20.

السندات في الوقت الحالي أحد أهم التعاملات البارزة في السوق، ويتم طرحها بناء على مبادئ البيع بثمن أجل المرابحة والمضاربة المتوافقة مع الشريعة.

12-الكمبيالات الإسلامية المقبولة: هي أداة لتمويل رأس المال العامل، ويتم التنفيذ من خلال بيع المرابحة.

13- الأوراق المالية دون فوائد المدعومة بأصول: تقدم هذه الأداة على توريق الأصول المالية التي يملكها المصرف المركزي النيجيري وهذه الأصول المالية قد تكون صكوك صادرة عن المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة أو صكوك أخرى صادرة عن اطراف أخرى.[1]

14- التورق مع البنك المركزي: هي أداة مهمة لإدارة السيولة حيث تقوم البنوك بإيداع فائض السيولة لدى بنك الكويت المركزي على المدين القصير والطويل باستخدام ألية مماثلة لمرابحة السلع.

15-نوافذ التمويل: لعدم شرعية استخدام سعر الخصم وحتى يستطيع القيام بدور الملجأ الأخير للسيولة والمساهمة في تمويل المشروعات الكبيرة ابتكر بنك السودان ما عرف بنوافذ البنك المركزي للتغلب على مشكلات عجز السيولة في البنوك الإسلامية من خلال صيغتي المضاربة المطلقة والمضاربة المقيدة تتمثل هذه النوافذ في:[2]

أ- **نافذة العجز السيولي:** يلجأ إليها بنك يعاني عجزا مؤقتا في السيولة وهي تعد كبديل لأليات مقرض الملاذ الأخير في البنوك التقليدية، هذه النافذة تخضع لأسس وضوابط محددة تمكن المصرف من مواجهة مشكلة نقص السيولة وتمتع في الوقت ذاته سوء استغلال هذه الأداة من قبل البنوك، يتم في إطار هذه النافذة توفير موارد مالية من بنك السودان المركزي لدعم سيولة البنوك من خلال صيغة المضاربة المطلقة.

ب-**نافذة تمويل الاستثمار:** تستهدف هذه النافذة تحقيق هدفين رئيسين أحدهما هدف كلي يتمثل في معالجة القصور في موارد البنوك في توفير السيولة المطلوبة للأنشطة الاقتصادية وفق البرنامج الموضوع على مستوى الاقتصاد الكلي، فيما يتمثل الهدف الثاني في هدف جزئي وهو معالجة مشكلة موسمية في طلب التمويل المصرفي.

[1]- عبد الباري مشعل : **مرجع سابق** ، ص: 84-86.

[2]- هبة عبد المنعم: **مرجع سابق**، ص: 38.

16-عملية حسم الأوراق التجارية: يمكن للصكوك الاستثمارية القابلة للتداول (صكوك الاجارة مثلا) أن تكون البديل الملائم للبنوك الإسلامية عن حسم الأوراق التجارية، حتى تستطيع هذه البنوك أن تتبع الصكوك التي بحوزتها للبنك المركزي عند حاجتها للسيولة بدلا من عرضها مباشرة في الأسواق الثانوية، وذلك لئلا تحدث انخفاضا في أسعارها نتيجة زيادة المعروض منها فيشتريها البنك المركزي.[1]

[1]- حكيم براضية: **مرجع سابق**، ص: 15.

المبحث الثالث: تقييم الأدوات المالية والنقدية لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية.

تعتبر شهادات وصكوك الاستثمارية وسندات المضاربة المشاركة في الربح والخسارة من أبرز أدوات إدارة السيولة في البنوك الاسلامية، حيث يلجأ إليها البنك في حالات الفائض والعجز من أجل توفير أو استثمار هاته السيولة.

المطلب الأول: شهادات الاستثمار الإسلامية ودورها في إدارة السيولة.

شهادات الاستثمار الاسلامية تعتبر اصدارات تقوم بها صناديق الاستثمار الاسلامية، تستخدم لإدارة السيولة في البنوك الاسلامية باستخدام أليات حسب حالة التوظيف، ففي حالة الفائض في السيولة تقوم البنوك بشرائها وفي حالة العجز تقوم بإصدارها.

أولا: تعريف صندوق الاستثمار.

صناديق الاستثمار الاسلامية هي أوعية استثمارية تصدرها بنوك أو شركات استثمار بعد إعداد دراسة اقتصادية لمشروع أو عدة مشاريع توضح مكونات الصندوق وقيمته، ومن ثم تقسيمه إلى وحدات أي حصص أو صكوك أو أسهم متساوية القيمة، ويكون امتلاك صك منها امتلاكا مشاعا من رأس مال الصندوق بحيث يلتزم المصرف أو الشركة المصدرة بأحكام الشريعة الاسلامية في جميع ما يتعلق بإنشاء الصندوق وعملياته.[1]

ثانيا: تعريف شهادة الاستثمار الاسلامية.

هي شهادات يصدرها البنك الاسلامي وفقا لنظام المضاربة الشرعية مقابل أموال المستثمرين، لتمويل المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل، ويصدر البنك الاسلامي نوعين من هذه الشهادات، أولهما: شهادات الاستثمار المخصصة وتخصص حصيلتها للاستثمار في مشروع معين أو نشاط اقتصادي محدد أو صيغة استثمارية معينة بذاتها، أما النوع الثاني فهو شهادات الاستثمار العامة وتخصص حصيلتها للاستثمار في أنشطة البنك المتنوعة ومشاريعه المتعددة.[2]

ثالثا: إدارة صناديق الاستثمار الاسلامية.

[1]- حسين محمد سمحان: **أسس العمليات المصرفية والإسلامية**، دار المسيرة، عمان الأردن، 2013، ص: 186.

[2]- شهاب أحمد سعيد: **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس، عمان الأردن، 2019، ص: 32.

هناك صورتان لإدارة صناديق الاستثمار يجرى العمل بهما وهما جائزتان شرعا:[1]

1-الإدارة على أساس الوكالة: وهي التي يحدد فيها المقابل للمدير (الوكيل) بعمولة معينة (مبلغ مقطوع) أو بنسبة من المساهمات وهذه النسبة تؤول إلى مبلغ مقطوع، أو بنسبة من صافي قيمة الموجودات، وهذا التحديد بها سائغ عند بعض الفقهاء على أساس الوكالة بالبيع بالنسبة للثمن.

2-الإدارة على أساس المضاربة: وهي التي يحدد فيها المقابل للمدير (المضارب) بحصة (بنسبة) معلومة من ربح الصندوق.

رابعا: الضوابط الشرعية لأنشطة الصناديق الاستثمارية.

يجب أن تتم انشطة الصندوق كغيرها من الصيغ طبقا لأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية: ويشمل ذلك كلا من:

- تنظيم العلاقات بين أصحاب الأسهم أو الوحدات والإدارة والأطراف الأخرى ذات الصلة؛
- اختيار الموجودات التي تمثلها الأسهم أو الوحدات؛
- انتقاء الضمان الأصل أو الربح فيما بين المشاركين أو بينهم وبين الإدارة إلا في حالة التعدي أو التقصير؛
- استحقاق الأرباح وتحميل الخسائر؛
- التداول والاسترداد، والتصفية وغير ذلك من التطبيقات.

وهناك أنشطة ممنوعة شرعا لا يجوز للصندوق الاستثمار فيها:

- فيما يتعلق بغرض الصندوق كالاستثمار في العمليات الربوية أو التأمينية التقليدية، أو المسكرات أو القمار، أو المجون، أو اللحوم المحرمة، وكل مادة ممنوعة شرعا؛
- ومنها ما يتعلق بإدارة الأموال كالإيداع بفوائد، أو الاقتراض بفوائد.

وقد صدرت قرارات مجمعية وفتاوى بتأكيد حرمة الاستثمار في الصناديق التي تمثل مبالغ نقدية تستثمر بالإقراض بفائدة كما يحرم التداول في الصناديق التي تمثل الديون ولو كانت ناشئة عن تعامل مباح كبيوع المرابحة إلا إذا كان مع ديون المرابحة أعيان ومنافع غالية على النقود وذمم المرابحة.

[1] – صادق راشد الشمري: **الصناعة المصرفية الاسلامية: مداخل وتطبيقات**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2014، ص ص : 386-387.

خامسا: دور شهادات الاستثمار التي تصدرها صناديق الاستثمار الاسلامية في إدارة السيولة.

تتمثل ألية التعامل مع الاوراق المالية التي تصدرها صناديق الاستثمار الاسلامية كما يلي:[1]

1-حالة وجود فائض في السيولة: يقوم البنك الاسلامي بشراء شهادات الاستثمار التي تصدرها بالصناديق، ويختار ما يناسبه حسب الآجال ونوعية المخاطر وطبيعة محتويات المحافظ الاستثمارية والية التسييل.

2-حالة وجود عجز في السيولة: يقوم البنك الاسلامي ببيع ما لديه من شهادات الاستثمار التي أصدرتها الصناديق، وعليه أن يختار الوقت المناسب لذلك لا يتحمل خسائر أو يضيع عليه أرباح.

المطلب الثاني: صكوك الاستثمار ودورها في إدارة السيولة.

ان منتجات الصكوك تعتبر أكثر الأدوات الاستثمارية الإسلامية انتشارا على المستوى العالمي، وأدى هذا إلى إتاحة هذه الأدوات للمستثمرين، ويساهم بذلك في فتح أسواق جديدة لهذه الأداة المالية من خلال توظيف السيولة الفائضة، وذلك من خلال القدرة على إدارة الموجودات والوفاء بالالتزامات بفعالية أكبر، وباعتبار أن الصكوك الاستثمارية تتميز بتعددها وتنوعها فيمكن للبنوك الإسلامية أن توظف الفوائض المالية بشراء هذه الأسهم، على أن تقوم ببيعها عند الحاجة إلى السيولة.

أولا: مفهوم صكوك الاستثمار.

ان مفهوم الصكوك الاستثمارية هو: مصطلح مركب ينقسم الى جزئين أساسين وهما الصك والاستثمار.

1-تعريف الصكوك: أداة مالية تصدرها الشركات والحكومات للحصول على تمويل مثلها مثل الأسهم والسندات، ولكنها تتصف بضوابط شرعية لكونها تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ومصطلح الصكوك بذاته ليس مصطلحا حديثا، فالصك اصطلاحا هي ورقة مالية، و يطلق على السهم صك ملكية، والسند صك دائنية، ولكن مع ظهور أوراق مالية لها بعض صفات السندات، ولكنها متوافقة مع الشريعة الإسلامية فأطلق عليها في البداية السندات الإسلامية، إلى أنه تم الاتفاق على تسميتها بالصكوك.[2]

2-تعريف الاستثمار: تشغيل المال لزيادة الإنتاج والاستزادة من نعم الله، وذلك لتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية.[3]

---

[1]- حسين حسين شحاتة: **إدارة السيولة في البنوك الإسلامية –المعايير والأدوات**– الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، 25-29 ديسمبر، 2010 ، ص : 34.

[2]- أحمد محمد حسنين إبراهيم الهايج: **استخدام الصكوك لتمويل الاستثمارات العامة**، مذكرة ماجيستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، 2012، ص: 10.

[3]- محمد الموسى: **الصكوك الاستثمارية: مفهومها، نشأتها، مخاطرها، ضوابطها**. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية و القانونية، المجلد 13 العدد2، الشارقة، 2016، ص: 70.

3-تعريف صكوك الاستثمار: ورد في تعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله.[1]

ثانيا: خصائص الصكوك الاستثمارية.

هناك خصائص تميز الصكوك عن غيرها من أدوات الاستثمار الأخرى، ساهمت في انتشارها انتشارا واسعا، تتمثل فيما يلي:

1-تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة: إن مقتضى المشاركات التي يقوم عليها مبدأ إصدار الصكوك من حيث العلاقة بين المشتركين فيها هو الاشتراك في الربح والخسارة بصرف النظر عن صيغة الاستثمار المعمول بها، حيث تعطي لمالكها حصة من الربح، وليس نسبة محددة مسبقا من قيمتها الإسمية وحصة حملة الصكوك من أرباح المشروع أو النشاط الذي تموله تحدد بنسبة مئوية عند التعاقد، فمالكوها يشاركون في غنمها حسب الاتفاق المبين في نشرة الإصدار، ويتحملون غرمها بنسبة ما يملكه كل منهم وفقا لقاعدة الغنم بالغرم.[2]

2-وثائق تصدر باسم مالكها بفئات متساوية القيمة: تصدر الصكوك بفئات متساوية القيمة لأنها تمثل حصصا شائعة في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك لتسيير شراء وتداول هذه الصكوك.

3-تصدر وتتداول وفقا للشروط والضوابط الشرعية: تخصص حصيلة الصكوك للاستثمار في مشاريع تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية كما أنها تقوم على أساس عقود شرعية وفقا لصيغ التمويل الإسلامية كالمشاركات والمضاربات وغيرها بضوابط تنظم إصدارها وتداولها.

4-تحمل أعباء الملكية: حيث يتحمل حامل الصك الأعباء والتبعات المترتبة على ملكيته للموجودات المتمثلة في الصك، سواء كانت الأعباء مصاريف استثمارية أو هبوط في القيمة وليس على المستفيد من موجودات التي يمثلها الصك أي أعباء إلا إذا كانت المصاريف تشغيلية أو دورية.

5-صكوك قابلة للتداول: غالبا ما تكون صكوك الاستثمار الشرعية قابلة للتداول، وهو محكوم بضوابط شرعية حسب الموجودات التي تمثلها عند التداول، أما التداول في السندات فهو خصم للدين المترتب لحامله في ذمة الجهة المصدرة.

---

[1]- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والاسلامية، المعايير الشرعية، معيار رقم 17 صكوك الاستثمار ص: 238.

[2]- منصف شرفي: **التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية اسلامية**، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي العاشر للاقتصاد والتمويل الاسلامي تحت عنوان: **الجوانب المؤسسية للإصلاحات الاقتصادية والنقدية والمالية**، دوحة، قطر، ماي 2015، ص ص : 6-7.

ثالثا: الضوابط الاقتصادية والشرعية للصكوك الاستثمارية.

وتتمثل في:

1-الضوابط الشرعية للصكوك الاستثمارية.

تخضع صكوك الاستثمار لعدة ضوابط شرعية، وضعها مجمع الفقه الاسلامي الدولي في قراره (رقم 30 (4/3))، وكذا هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية في المعيار رقم 17 والتي يجب أن تلتزم بها كل المؤسسات المالية والإسلامية وهيئات الرقابة الشرعية وتتمثل في:

- أن يمثل الصك ملكية شائعة في المشروع الذي أصدرته الصكوك لإنشائه وتمويله، وتستمر هذه الملكية طيلة المشروع من بدايته إلى نهايته ويترتب عليها جميع الحقوق والتصرفات المقررة شرعا للمالك في ملكه من بيع وهبة ورهن وارث وغيرها، مع ملاحظة أن الصكوك تمثل رأس مال المضاربة؛[1]
- يقوم العقد في صكوك المضاربة على أساس أن شروط التعاقد تحددها (نشرة الاصدار) وأن (الإيجاب) يعبر عنه (الاكتتاب) في هذه الصكوك وأن القبول تعبر عنه موافقة الجهة المصدرة؛

ولا بد أن تشتمل نشرة الاصدار على جميع البيانات المطلوبة شرعا في عقد المضاربة من حيث بيان مصدر رأس المال وتوزيع الأرباح مع بيان الشروط الخاصة بذلك الاصدار على أن تتفق جميع الشروط مع الأحكام الشرعية؛

- أن تكون صكوك المقارضة قابلة للتداول بعد انتهاء الفترة المحددة للاكتتاب باعتبار ذلك مأذونا من المضارب عند نشوء السندات؛
- أن من يتلقى حصيلة الاكتتاب في الصكوك الاستثمارية وإقامة المشروع بها هو المضارب أي عامل المضاربة ولا يملك من المشروع إلا بمقدار ما قد يسهم به بشراء بعض الصكوك فهو رب مال بما أسهم به بالإضافة إلى أن المضارب شريك في الربح بعد تحققه بنسبة الحصة المحددة له في نشرة الاصدار وتكون ملكيته في المشروع على هذا الأساس، وأن يد المضارب على حصيلة الاكتتاب في الصكوك وعلى موجودات المشروع هي يد أمانة لا يضمن إلا بسبب من أسباب الضمان الشرعية.

2-الضوابط الاقتصادية للصكوك الاستثمارية.

يرى الدكتور "كمال توفيق حطاب " أن ابرز الضوابط الاقتصادية هي التالية:[2]

-التأكد على توافر كافة ظروف ومستلزمات الإفصاح في السوق، و تجنب كافة العمليات المبنية على الربا أو الغرر والجهالة والخداع؛

---

[1]- الصوفي ولد الشيباني: **التمويل عن طريق الصكوك الاسلامية**، مجلة الفقه والقانون، العدد الرابع والثلاثين، 2015،ص: 12.

[2]- كمال توفيق حطاب: **الصكوك الاستثمارية الاسلامية والتحديات المعاصرة**، بحث مقدم إلى مؤتمر: **البنوك الاسلامية بين الواقع والمأمول** ، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الامارات، 31 ماي-3 جوان، 2009، ص: 26.

-أن يكون التعامل مع مالكي الصكوك الحقيقيين، فالتعامل مع المالكين الحقيقيين يقلل من الوسطاء والمضاربين الذين قد يتلاعبون بأسعار الصكوك ارتفاعا وانخفاضا وفقا لمصالحهم؛

- فرض قيود على المؤسسات المالية الكبرى مثل صناديق التقاعد وشركات التامين وصناديق الاستثمار بحيث توجه أموال للاستثمار وليس للمقامرة، ففي بورصة طوكيو كمثال لا يسمح لمثل هذه المؤسسات باستثمار نسبة تزيد عما تحدده سلطة السوق؛

- المراقبة المستمرة لعمليات السوق بحيث تكون عمليات حقيقية وليست صورية؛

- التأكد على ضرورة منع عمليات البيع بالهامش أو بزيادة المداينات على حساب الأصول؛

- فرض قيود للحد من تقلبات الأسعار؛

- التحكم بأوقات التداول بزيادتها في الأحوال الطبيعية وخفضها في الظروف الاستثنائية؛

- توفر سوق اوراق مالية كفؤة تتميز بالعمق والاتساع حتى تجد الصكوك مجالا للتسييل، ودورسوق الاوراق المالية حيوي في توسيع قاعدة المتعاملين في الادوات المالية وتشجيع المؤسسات على الاستثمار في الاوراق المالية لتحقيق عائد، او اللجوء اليها للمعالجة نقص في السيولة , كما تقوم السوق المالية بالتسعير الكفؤ للأوراق المالية ... الخ، والتخصص الامثل للموارد المالية ... .وبدون توفير هذه السوق، وتمتع الصكوك بالتداول، فان الاستفادة من الصكوك ستظل محدودة للغاية، ولا يقتصر الامر على الصكوك فقط، بل ان عدم توفر هذه السوق يؤثر بالسلب على اداء البنوك الاسلامية في مجموعها.

رابعا: إدارة السيولة باستخدام الصكوك الاستثمارية.

يتم إدارة السيولة باستخدام الصكوك الاستثمارية بالاعتماد على أليتين:

1-التعامل مع فائض السيولة: إن من أبرز التحديات التي تواجه البنوك الاسلامية في إدارة السيولة هي كيفية التحكم والتصرف عند وجود فائض في السيولة، وباعتبار أن الصكوك من أبرز الوسائل التي تلعب دورا جوهريا في تحقيق التوازن عند وجود فائض في السيولة، حيث تستطيع البنوك الاسلامية أن تستفيد من ذلك من خلال استثمار هذا الفائض في الاكتتاب في الصكوك المختلفة، وهذه الصكوك تكون قائمة على

التعاقدات الشرعية. وبالتالي في حالة وجود فائض سيولة تستطيع أن تشتري هذه الصكوك من المعروض منها حسب السياسات التي تدير بها الخزينة.[1]

2-التعامل مع عجز السيولة: في حالة نقص السيولة تستطيع البنوك أن تصكك بعض مشروعاتها الاستثمارية طويلة الأجل مثل: مشروعات الاستصناع، مشروعات بيوع السلم، مشروعات الإجارة، والإجارة المنتهية بالتمليك، مشروعات المشاركة، والمشاركة بالتمليك وغيرها.

المطلب الثالث: سندات المضاربة ودورها في إدارة السيولة في البنوك الاسلامية.

يعتبر أسلوب المضاربة أحد أساليب الاستثمار التي تساعد البنوك الاسلامية على توظيف السيولة المتوفرة لديها من خلال استغلال القدرات والمواهب والعلوم المتوفرة لدى جمهور المتعاملين معها.

أولا: مفهوم السندات.

تعرف على أنها: صكوك تمثل أجزاء متساوية لقرض طويل الأجل، يصدر من طرف شركة او هيئة من الهيئات المرخص لها بذلك، وفقا لطريقة الاكتتاب العام، وتعتبر هذه الصكوك بمثابة عقد او اتفاق بين الهيئة المصدرة والمستثمر يترتب عنها حقوق والتزامات، أهمها تعهد المقرض بدفع فائدة معلومة ومحددة مسبقا عند الاكتتاب للطرف المقترض، ضف إلى تسديد قيمتها عند ميعاد استحقاقها أو قبل هذا الميعاد حسب ما تم الاتفاق عليه عند الاكتتاب.[2]

ثانيا: مشروعية التعامل بالسندات.

السند عبارة عن صك مديونية ويمثل قرضا بفائدة، وتعتبر هذه الفائدة من الربا المحرم شرعا وفقا للقاعدة الشرعية: "كل قرض جر نفعا فهو ربا" ولذلك لم يجز الفقهاء السندات مهما كان نوعها وشكلها.[3]

تقوم البنوك الاسلامية بالتعامل مع السندات (إصدارا أو شراء أو تداولا) القائمة على أساس المضاربة الاسلامية لمشروع ما، أو نشاط استثماري معين بحيث لا يكون لمالكيها فائدة أو نفع محددو سلفا، وإنما تكون لهم نسبة من ربح هذا المشروع بقدر ما يملكون من هذه السندات أو الصكوك ولا ينالون هذا الربح إلا إذا تحقق ذلك الربح أو الفائدة فعلا.

---

[1]- مصطفى بن ناصر الناعبي: **الهندسة المالية ودورها في إدارة السيولة**. بحث مقدم للمؤتمر الأول للأكاديمية الأوربية للتمويل والاقتصاد الاسلامي ،**البنوك الاسلامية بين فكر المؤسسين وواقع التطبيق**، الأكاديمية الأوربية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، 16.17 أفريل 2018، اسطنبول تركيا، ص ص: 20-21.

[2]- حسين محمد سمحان: **مرجع سابق**، ص: 48.

[3] نعيم نمر داوود: **البنوك الاسلامية نحو اقتصاد اسلامي**. دار البداية، عمان ، الاردن، 2012، ص :133.

بناء على خصائص السند وتكييفه الفقهي على أنه قرضا بفائدة على الشركة المصدرة، فقد جاء في قرار مجمع الفقه الاسلامي حكمه:[1]

- السندات التي تمثل التزاما بدفع مبلغا مع فائدة منسوبة اليه أو نفعا مشروطا، محرم شرعا من الإصدار أو الشراء أو التداول، لأنها قرض ربوي ولا أثر لتسميتها شهادات أو صكوك استثمارية أو ادخارية أو تسمية الفائدة الربوية ربحا أو عمولة أو عائد، فالعبرة للمعاني لا للألفاظ والمباني.
- تحرم أيضا السندات ذات الكوبون الصفري، باعتبارها قرضا ربويا يجري بيعها بأقل من قيمتها الاسمية، ويستفيد صاحبها من الفروق بين القيمة الاسمية والخصم على هذه السندات.
- كما تحرم السندات ذات الجوائز باعتبارها قرضا شرط فيه نفعا وزيادة بالنسبة لمجموع المقرضين أو لبعضهم فضلا عن شبهة القمار.

ثالثا: سندات المضاربة المشاركة في الربح والخسارة.

هي نوع من أنواع السندات لا تدر عائدا ثابتا، بل مشاركة في الربح والخسارة وفقا لقاعدة: الغنم بالغرم في الفقه السلامي، ومشتري السند لا يشترك في الإدارة ولكن يشارك في الربح والخسارة في الخسائر مثل حامل السهم.

ولقد أجاز مجمع الفقه الاسلامي المنعقد في دورته الرابعة بجدة في المملكة العربية السعودية هذه الصيغة وأطلق عليها سندات المقارضة (المضاربة) المشاركة في الربح والخسارة.

ومن المنظور المالي الشرعي لا تختلف كثيرا عن صكوك الاستثمار، ولكن تتميز بأنها قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية وتقرها البنوك المركزية ومؤسسات النقد.[2]

تعرف سندات المقارضة أو المضاربة بأنها: " الوثائق الموحدة القيمة والصادرة بأسماء من يكتتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة بها، وذلك على أساس المشاركة في نتائج الأرباح والإيرادات المحققة من

[1] محمود عبد الكريم إرشيد: **النشاط الاقتصادي الاسلامي وأثر القيم والأخلاق فيه**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008، ص: 328.

[2] – مشري فريد .**الأدوات المالية الإسلامية ودورها في علاج مشكلة السيولة في البنوك الاسلامية–دراسة حالة بنك دبي الاسلامي** : أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد السابع عشرن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، جوان 2015، ص ص : 9– 10.

المشروع المستثمر فيه بحسب النتائج المعلنة على الشيوع، المتبقية من الأرباح الصافية لإطفاء قيمة السندات جزئيا على السداد التام".[1]

قامت بعض المؤسسات المالية الاسلامية بإصدار سندات المضاربة المشاركة في الربح والخسارة بعد فتوى مجمع الفقه الاسلامي بجدة وصدور المعيار الشرعي من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، وأطلق على ذلك مصطلح التصكيك الشرعي.

من بين تلك المؤسسات مجمع البركة وبعض المؤسسات المالية الاسلامية في ماليزيا وغيرها من البنوك الاسلامية، كما طبقت مؤسسات الوقف الخيري ومؤسسات الزكاة هذا الأسلوب من أساليب التمويل والاستثمار الاسلامي.

رابعا: خصائص سندات المضاربة المشاركة في الربح والخسارة.

ومن خصائص سندات المضاربة نذكر: [2]

- تعتبر أداة مناسبة لجمع الأموال وهي قائمة على أساس تقسيم رأس مال المضاربة إلى حصص متساوية تسجل بأسماء مالكيها لتمويل مشروع استثماري معرف بوضوح في نشرة الإصدار؛
- تمثل صكوك المضاربة حصصا شائعة في رأس مال المضاربة تتيح لحاملها فرصة الحصول علي أرباح المشروع إن وجدت وبصورة غير محددة، وبحسب مساهمات حملة الصكوك المختلفة؛
- قابلة للتداول طالما هي تمثل محلا لأصل معروف يعمل في نشاط معلوم غير مناف للشرع.

وتطبق عند التداول الأحكام التالية :

- إذا كان مال المضاربة المتجمع بعد الاكتتاب ما يزال نقودا فان تداول صكوك المضاربة يعتبر مبادلة نقد بنقد وتطبق عليه أحكام الصرف؛
- إذا أصبح مال المضاربة ديونا تطبق على تداول الصكوك أحكام التعامل بالديون؛
- إذا صار مال المضاربة موجودات مختلطة من النقود والمنافع فأنه يجوز تداول صكوك المضاربة وفقا للسعر المتراض عليه.

[1] – مشري فريد: **دور الأدوات المالية الاسلامية في تمويل البنوك الاسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية**، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2016-2017، ص: 66.

[2] – مشري فريد: **دور الأدوات المالية الاسلامية في تمويل البنوك الاسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق**، ص : 66.

وانطلاقا مما سبق يمكن أن يساهم هذا الأسلوب في معالجة مشكلة السيولة في البنوك الإسلامية كما يلي:

1-في حالة نقص السيولة: تستطيع البنوك أن تصكك بعض مشروعاتها الاستثمارية طويلة الأجل مثل:

- مشروعات الاستصناع؛
- مشروعات بيوع السلم؛
- مشروعات الاجارة والاجارة المنتهية بالتمليك؛
- مشروعات المشاركة والمشاركة بالتمليك.

وبذلك تستطيع الحصول على السيولة اللازمة وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية.

2-في حالة فائض السيولة: تستطيع أن تشتري مثل هذه الصكوك من المعروض منها حسب السياسات التي تدير بها الخزينة.

وما يمتاز به هذا الأسلوب من أساليب التمويل بالاستثمار الاسلامي هو خاصية التعامل به في الأسواق المالية في بعض الدول الإسلامية ويمكن لشركات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية التعامل به.

خلاصة الفصل الأول:

إن إدارة السيولة هي الاستثمار الأمثل للموارد المالية المتاحة والملائمة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وبأفضل سعر وبين استثمارها وتوظيفها بما يحقق أقصى عائد، وفي هذا الصدد مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة عمل البنوك الإسلامية فإنها تولي إدارة السيولة أهمية معتبرة تجنبها اللجوء الاضطراري للاقتراض بشروط مجحفة أو غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في حالة نقصها وكذا ما يسببه فائض السيولة من إساءة لسمعة البنك الإسلامي ودلالة ذلك على نقص كفاءته في استثمار الأموال بما ينفع المجتمع.

تقوم البنوك الإسلامية من أجل إدارة فعالة للسيولة بتخطيط تدفقاتها النقدية وتطبيق قاعدة تناسب الآجال والتحديد الدقيق والواضح لمصادر الأموال ومجالات استخدامها والتعرف على مواطن التعرض بين الربحية والسيولة والتوفيق بينهما لتجنب الوقوع في مشاكل ومعيقات تؤثر على ربحيتها، وتستخدم هذه البنوك عدة أدوات ومنتجات ابتكارية وتقليدية مطورة تساعدها على توفير السيولة واستخدامها استخداما أمثل وتوفر هاته الأدوات في الوقت المناسب وبأقل التكاليف من الوظائف الحساسة وبناء على ذلك تتبنى استراتيجيات مختلفة تتوافق والحالة المراد التعامل معها .

الفصل الثاني:

مقررات بازل3 و واقع تطبيقها على البنوك الإسلامية.

مقدمة:

إن القطاع المصرفي ذا أهمية قصوى في الحياة الاقتصادية، ونظرا لحساسية هذا القطاع وما تخللته من أزمات ومخاطر على مر السنوات زاد الاهتمام بالجانب الرقابي والإشرافي، ومع تطور العلاقات الدولية المعاصرة في مختلف الجوانب أصبح من الضروري وضع ترتيبات ومعايير دولية تنظم وتضبط سير العمل المصرفي، حيث توجت هذه المعطيات بما يسمى اتفاقيات ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وهي لجنة لا تستند إلى أي اتفاقية دولية وإنما انشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية في مختلف دول العالم.

ركزت لجنة بازل منذ صدورها على وضع مبادئ للرقابة لفعالة وقد وضعت عددا من المعايير الإرشادية الخاصة بإدارة النظام المصرفي وإدارة المخاطر، فبعد اتفاقية بازل سنة 1988 والتي وضعت الأساس للنظام المصرفي الفعال جاءت اتفاقية بازل2 سنة 2004 لتضيف نقاط أخرى وتعديلات أساسية، لتليها اتفاقية بازل 3 والتي بدأ التطبيق الفعلي لها سنة 2013. والتي ستطبق على كل الجهاز المصرفي سواءا كانت بنوكا تقليدية أو إسلامية. وللتعرف على ما جاءت به اللجنة من اتفاقيات وتقييماتها وكذا واقع تطبيق الاتفاقية 3 على البنوك الاسلامية قسمت هذا الفصل إلى 3 مباحث:

المبحث الأول: لجنة بازل ومقررات بازل1 و بازل2.

المبحث الثاني: الاطار النظري لمقررات بازل3.

المبحث الثالث: واقع واثار تطبيق مقررات بازل 3 على البنوك الإسلامية.

المبحث الأول: لجنة بازل ومقررات بازل1 و2.

تعتبر المعايير التي وضعتها بازل بداية من 1988 والتعديلات التي أدخلت عليها من أهم العوامل التي ساعدت على استقرار النظام المصرفي العالمي، ووقف التدهور المستمر في رأس مال البنوك الدولية وتحسين الأوضاع بين البنوك العاملة على الصعيد الدولي، فجاءت اتفاقية بازل1 لتليها بازل الثانية حيث عملت اللجنة فيهما بصياغة معايير رقابية توجيهية وعملت على صياغة معايير رقابية توجيهية والتقارب نحو منهج مشترك ومعايير موحدة.

المطلب الأول: لجنة بازل للرقابة المصرفية.

نتيجة للتوسع الذي عرفته الأسواق المالية الدولية وامتداد نشاط البنوك عبر الحدود، ظهرت الحاجة إلى معايير موحدة يمكن استخدامها في التعامل المصرفي على المستوى الدولي بحيث يضمن درجة كافية من الرقابة المصرفية، وكانت أول خطوة في هذا الاتجاه هي تشكيل لجنة بازل للرقابة المصرفية للحفاظ على سلامة مراكزها المالية وللتوصل لقطاع مصرفي خال من العمليات المصرفية غير القانونية.

أولا: نشأة لجنة بازل.

لقد تأسست لجنة بازل عام 1974م تحت اشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا نتيجة تفاقم ازمة المديونية الخارجية للدول النامية وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها وزيادة المنافسة القوية بين البنوك اليابانية والأمريكية والاوربية بسبب نقص اموال تلك البنوك ,ولقد ضمت لجنة بازل ممثلين عن مجموعة الدول العشرة وهي: بلجيكا، كندا، فرانسا، المانيا الاتحادية، ايطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، بريطانيا لوكسمبورغ، الولايات المتحدة الامريكية وتم الاتفاق على ان تحظى توصيات لجنة بازل باجتماع الاعضاء، ولقد انجزت اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد من أراء التوصيات في 1988م حيث وافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية وكذا الاتحاد الاوروبي على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح معيار موحد لكفاية راس المال حيث يتعين على كافة البنوك الالتزام بها.[1]

[1]– دريس رشيد بحري سفيان: **مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر**، الملتقى الوطني حول: **المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية**، المركز الجامعي بشار الجزائر، الجزائر، 2015. ص: 3.

ثانيا: تعريف لجنة بازل.

هي لجنة استشارية فنية لا تستند على اي اتفاقيات دولية، انشئت بقرار من محافظين البنوك المركزية لمجموع الدول الصناعية العشر، فهي مؤلفة من 11 بلدا : بلجيكا، كندا، فرنسا، المانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية، ثم انضمت بعد ذلك لوكسمبورغ واسبانيا واصبح العدد 13، وعادة ما تجتمع هذه اللجنة في مقر بنك التسويات الدولية أربع مرات سنويا، يساعدها عدد من فريق العمل لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، وقد تم انشاء هذه اللجنة بعد أزمة البنك الالماني هير ستاتherstatt والبنك الامريكي فرنكلين franklin وغرضها الأساسي هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك وذلك في 3 جوانب وهي :[1]

- فتح مجال البنوك المركزية للتعامل مع مشكلات الرقابة المصرفية؛
- التنسيق بين السلطات الرقابية المختلفة ومشاركة السلطات مسؤولية ومراقبة وتنظم تعاملها مع المؤسسات المالية الاجنبية بما يحقق بما يحقق كفاءة وفعالية الرقابة المصرفية؛
- تحفيز ومراقبة نظام رقابي معياري يحقق الامان للمودعين المستثمرين والجهاز المصرفي ويحقق الاستقرار في الاسواق المالية.

ثالثا: أهداف لجنة بازل.

يمكن إيجاز أهداف لجنة بازل في النقاط الأساسية التالية:[2]

- المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية بسبب توسع البنوك الدولية منها التي تورطت في ديون منفردة أو معدومة في دول أمريكا اللاتينية وأسيا وافريقيا مما اضطرها إلى اسقاط الديون أو توريقها؛
- إزالة مصدر رئيسي للمنافسة غير متكافئة بين البنوك في الأسواق الدولية، والمتمثل في الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي، ما دفع لجنة بازل إلى التأكيد على ضرورة توافر العدالة والتناسق في تطبيق نسب كفاية رأس المال؛

[1]– داودي رجاء: **إدارة المخاطر الائتمانية وفق لجنة بازل**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي،الجزائر،2013، ص: 51.

[2]- حياة نجار: **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف1،الجزائر، 2014، ص: 94.

- العمل على إيجاد اليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية والمصرفية؛
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات تحول تلك الأساليب ين السلطات النقدية المختلفة؛
- لقد جاءت جهود التعاون والتنسيق الدولي لتقوية قاعدة رأس المال، سعيا وراء إيجاد نظام مصرفي عالمي مستقر، قادر على التكيف مع الأوضاع المستجدة.[1]

رابعا: معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة.

أعدت لجنة بازل في هذا الخصوص وثيقتين وهما:[2]

1-الوثيقة الأولى: ويطلق عليها (مبادئ بازل الأساسية) والتي يمكن أن تطبق في مجموعة العشر والدول الأخرى، وتشمل 25 مبدأ تغطي كافة جوانب الإشراف المصرفي، وتندرج هذه المبادئ في 7 مجموعات رئيسية، وهي:

أ)- الشروط الواجب توفرها في المؤسسة التي تخضع لهذا النظام:

- تحديد المسؤوليات والأهداف بوضوح؛
- استقلالية الإدارة، فضلا عن توافر موارد مالية كافية؛
- وجود إطار قانوني للرقابة المصرفية؛
- وجود نظام لتبادل المعلومات قائم على الثقة بين المؤسسة والمراقبين.

ب)- منح التراخيص، والهياكل المطلوب للبنوك:

- يجب عدم إطلاق كلمة مصرف على المؤسسة إلا إذا كانت تمارس العمال المصرفي فعلا؛
- من حق السلطات التي تمنح تراخيص العمل المصرفي أن توافق على أو ترفض أي طلبات لتأسيس البنوك إذا اتضح لها عدم الالتزام بالمعايير الموضوعة، ويتمثل الحد الأدنى المطلوب توافره

[1]- طهير أميرة: **إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2017، ص: 20.

[2]- العزاوي محمد عبد الوهاب، خميس عبد السلام محمد: **الأزمات المالية: قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة** ، دار إثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2009 ، ص ص: 172- 174 .

لمنح الترخيص في وجود هيكل محدد لملكية وإدارة المصرف، خطة العمل، نظم الرقابة الداخلية، هذا فضلا عن الوضع المالي المقترح بما فيه قاعدة رأس المال؛

- الحصول على موافقة من قبل الجهات الاشرافية في البلد الأم في حالة وجود مصرف أجنبي شريك في المصرف المزعم إقامته؛
- يجب توافر السلطة الكافية للمراقبين المصرفيين لمراجعة ورفض أي مقترحات لنقل ملكية المصرف.
- يجب منح المراقبين المصرفيين سلطة وضع معايير لمراجعة الحيازات والاستثمارات لدى البنوك، والتأكد من أنها لا تعرض المصرف لمخاطر أو تعوق الرقابة الفعالة.

ج)- الرقابة والمتطلبات الفعالة:

- يجب أن يقوم المراقبون المصرفيون بتحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال المصرف ومكوناته ومدى قدرته على امتصاص الخسائر، علما بأنه يجب ألا تقل هذه المتطلبات عما هو محدد طبقا لاتفاقية لجنة بازل (معيار كفاية رأس المال)؛
- استقلالية النظام الرقابي في تقييمه لسياسات المصرف والإجراءات المرتبطة بمنح وإدارة القروض والمحافظ وتنفيذ الاستثمارات؛
- يجب أن يتأكد المراقبون من تبني البنوك سياسات كافية وإجراءات فعالة لتقييم جودة الأصول، ووجود مخصصات كافية لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها فضلا عن توافر احتياطات مناسبة؛
- يجب أن يكون لدى المراقبين قناعة بأن المصرف لديه نظام للمعلومات يمكن الإدارة من تحديد مركز المحافظ المالية والقروض؛
- يجب أن يقوم المراقبون بوضع حدود امنة لعملية اقراض البنوك للشركات والأفراد، بحيث يعتبر تجاوزها مؤشرا للمراقبين على ازدياد المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.

د)- أساليب الرقابة المصرفية المستمرة:

- يجب أن تجمع الرقابة المصرفية الفعالة بين الرقابة الداخلية والخارجية؛
- يجب أن يكون لدى المراقبون على اتصال منظم بإدارة المصرف، وأن يكونوا على علم بكافة أعماله؛
- يجب أن يكون لدى المراقبين وسائل لتجميع وفحص وتحليل التقارير والنتائج الاحصائية التي تعرضها البنوك على أسس منفردة أو مجمعة؛

- يجب أن يكون لدى المراقبين السلطة التي تمنحهم صلاحية الحصول على المعلومات الرقابية بصورة مستقلة، إما من خلال الفحص الداخلي، أو عن طريق استعانة بالمراجعين الخارجيين؛
- تمثل قدرة المراقبين على مراقبة الجهاز المصرفي في مجموعها عنصرا أساسيا للرقابة المصرفية.

و)- الاحتياجات المعلوماتية (توافر المعلومات):

- يجب أن يتأكد المراقبون من احتفاظ كل مصرف بسجلات كافية عن السياسات المحاسبية وتطبيقاتها، مما يمكن المراقب من الحصول على نظرة ثاقبة وعادلة عن الوضع المالي للمصرف ونتائج أعماله؛
- يجب التأكد من قيام المصرف بنشر ميزانيته التي تعكس مركزه المالي بصورة منتظمة.

ي)- العمليات المصرفية عبر الحدود:

- يجب أن يطبق المراقبون المصرفيون الرقابة العالمية الموحدة، واستعمال النماذج الرقابية المناسبة لكافة الأمور المتعلقة بالعمل المصرفي على النطاق العالمي، وبصفة خاصة بالنسبة للفروع الأجنبية والبنوك التابعة؛
- تستلزم الرقابة الموحدة وجود قنوات اتصال وتبادل المعلومات مع مختلف المراقبين الذين شملهم العملية الرقابية وبصفة اساسية في البلد المضيفة؛
- يجب على المراقبين المصرفيين أن يطالبوا البنوك الأجنبية العاملة في الدولة المضيفة بأداء أعمالها بنفس مستويات الأداء العالية المطالب بها للبنوك المحلية، وإلزامها بتوفير المعلومات المطلوبة لتعميم الرقابة الموحدة.

2- الوثيقة الثانية: وتتضمن ملخصا لتوصيات وأطر معايير اللجنة والمطبقة فعلا.

المطلب الثاني: مقررات بازل1.

بعد سلسة من الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والذي عرف باتفاقية بازل1 وذلك في يوليو 1988 ليصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا.

أولا: تعريف اتفاقية بازل1.

بعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة، وقدرت هذه النسبة ب 8%، وأوصت اللجنة من خلاله على تطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية عام 1992، ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات، بدءا من 1990.[1] وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقد بها "كوك Cooke" والذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة لذلك سميت تلك السنة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل أو نسبة كوك أوبال أو كما يسميها الفرنسيون أيضا بمعدل الملاءة الأوروبي.[2]

ثانيا: الأهداف الأساسية لاتفاقية بازل1.

استهدفت جهود لجنة بازل1 تحقيق هدفين أساسين هما:[3]

1-تقوية واستقرار النظام المصرفي الدولي وذلك من خلال:

- تبادل المعلومات بين السلطات الرقابية.
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف.
- وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال في المصارف.

2-الحد من أثار المنافسة غير العادلة والتي تنتج من تطبيق متطلبات متباينة لكفاية رأس المال من السلطات الرقابية المصرفية في البلدان المختلفة

ثالثا: الركائز الأساسية لمقررات بازل1.

قامت اللجنة المصرفية بوضع جملة من الأسس والمعايير كدعائم أساسية وتتمثل هذه الركائز في:

1- التركيز على المخاطر الائتمانية: حيث تهدف الاتفاقية الى حساب الحدود الدنيا راس المال أخذاً في الاعتبار المخاطر الائتمانية CREDIT RISKاساسا، بالإضافة الى مراعاة مخاطر الدولة

[1]- سليمان ناصر: **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، (2016)، ص : 152.

[2]- سهيلة عرف: **واقع تطبيق مقررا بازل 2 وبازل 3 في القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ؛جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 2016، ص:25.

[3]- نهاد ناهض فؤاد الهبيل : **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013، ص: 67.

COUNTRYRISK الى حد ما ولم يشمل معيار كفاية لراس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الاخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الاوراق المالية.[1]

2-تعميق الاهتمام بنوعية الاموال وكفاية المخصصات الواجب تكوينها: حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الاصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول او الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذللك لأنه لا يمكن تصور ان يفوق معيار كفاية راس المال لدى بنك من بنوك الحد الادنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات اولا ثم يأتي تعد ذلك تطبيق معيار كفاية راس المال .

3-تقسيم دول العالم حسب المخاطر الائتمانية:

حيث قامت اللجنة بتقسيم دول العالم الى مجموعتين حسب مخاطر الائتمانية:[2]

أ)_ المجموعة الاولى: وهي مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي.

وهي مجموعة الدول التي رات اللجنة انه يمكن اذا زادت الايداعات لدى بنوكها اكثر من سنة، فان وزن المخاطر يقل عن الوزن المخصص لباقي الدول وبالتالي ينظر بالتالي هذه الدول على انها ذات مخاطر اقل من باقي دول العالم، وتضم دول هذه المجموعة الدولة كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOCDE، والدول التي يربطها بصندوق النقد الدولي ترتيبات افتراضية خاصة، بشرط استبعاد اي دولة ، من هذه المجموعات لمدة خمس سنوات اذا ما قامت بإعادة جدولة الدين العام الخارجي لها، ومعنى ذلك ان هذا الشرط يسمح بزيادة او انخفاض عدد الدول .

ب)_ مجموعة الدول الاخرى في العالم: وهي تضم باقي دول العالم، وينظر الى هذه الدول على انها ذات مخاطر اعلى من دول المجموعة الاخرى، وبالتالي لا تتمتع هذه الدول والبنوك العاملة فيها بتخفيضات في اوزان المخاطر المقررة للمجموعة الاولى.

[1] – لبنى بن الشيهب: **دور معايير لجنة بازل في تفعيل نظام الحوكمة المصرفية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير؛ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر ، 2016، ص55.

[2] – منار حنينة: **المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقاتها في الجزائر**، مذكرة ماجستير في الحقوق؛ جامعة قسنطينة، الجزائر، 2014، ص ص: 30 -31.

الشكل(02-01) : تصنيف دول العالم حسب بازل.

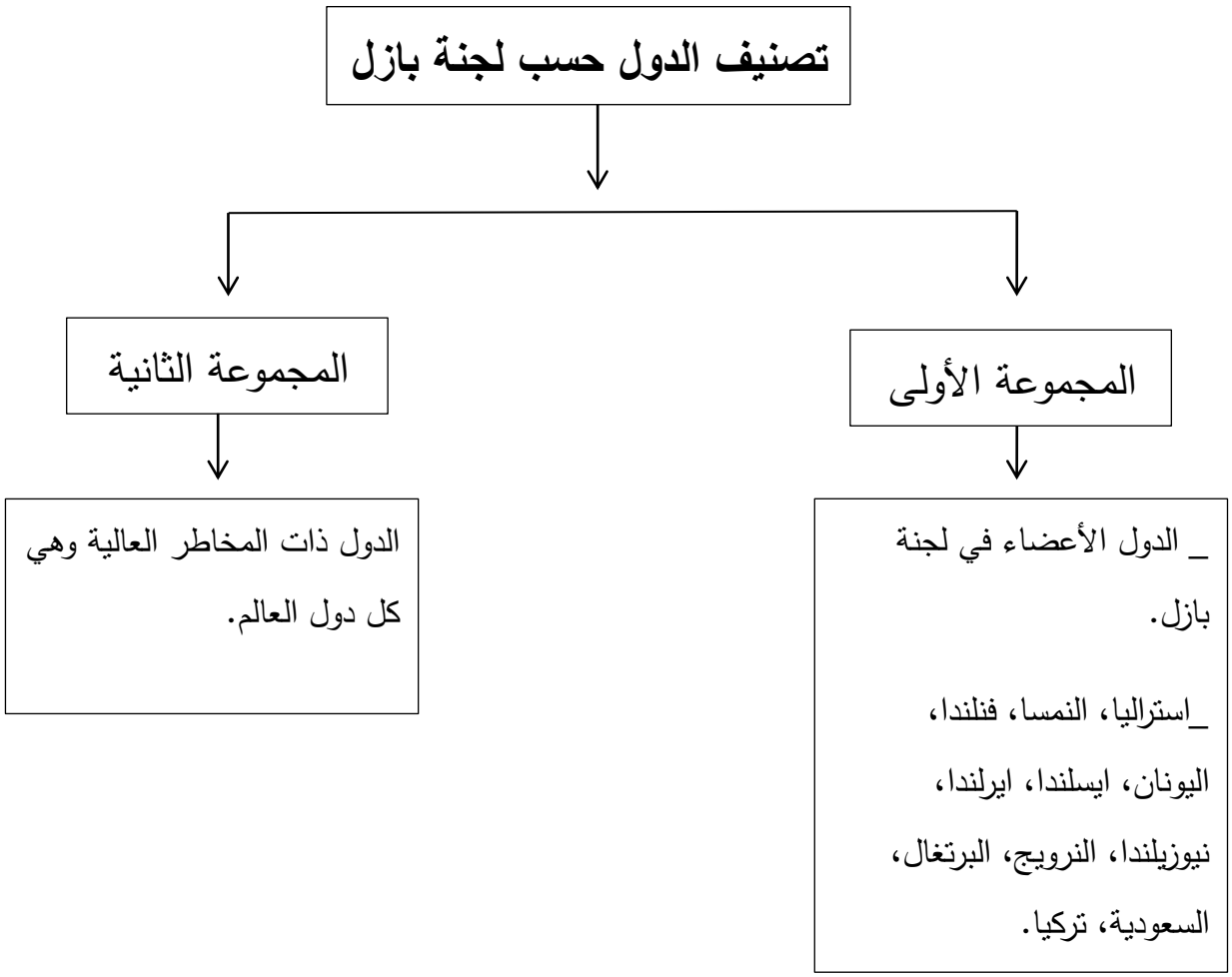

المصدر: لبنى بن الشيهب: **دور معايير لجنة بازل في تفعيل نظام الحوكمة المصرفية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير؛ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر ، 2016، ص57.

4-تحديد مكونات رأس المال: أصبح الاطار الجديد لكفاية رأس المال يتكون من المعادلة التالية:[1]

رأس المال المصرفي لمعيار الكفاية= رأسمال الأساسي+ رأس المال المساند.

ومعنى ذلك يتكون رأس المال وفقا لمفهوم بازل من شريحتين:

أ)-الشريحة الأولى: واسمى رأس المال الأساسي ويتمثل في حقوق المساهمين التي تتضمن الأسهم العادية المصدرة والمدفوعة بالكامل وكذلك الأسهم الممتازة الدائمة غير تراكمية الأرباح بالإضافة إلى الاحتياطات المعلنة والأرباح المحتجزة وحصة الأقليات في رؤوس أموال الشركات التابعة . ويستثنى من رأس المال الأساسي كل من احتياطات إعادة التقييم والأسهم الممتازة غير الدائمة أو المتراكمة أو ما يطلق عليها القابلة للاستعادة أو القابلة للتحويل إلى مديونية.

ب-الشريحة الثانية:وتسمى رأس المال المساند أوالتكميلي ويتمثل في الاحتياطات غير المعلنة، احتياطات اعادة تقييم الأصول، المخصصات العامة للديون المشكوك فيها، القروض المساندة متوسطة وطويلة الأجل، أدوات رأسمالية.

ولحساب نسبة مجموع رأس المال إلى الأصول الخطرة المرجحة يتم خصم ما يلي من مجموع رأس المال:

- الشهرة؛
- الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك الأخرى كالأسهم والأدوات الرأسمالية الأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاق بازل أورد قيودا متعددة في نطاق حساب عدد من العناصر التي تدخل ضمن رأس المال يمكن توضيحها كما يلي:

- يكون الحد الأقصى للدين المساند 50% من مجموع رأس المال الأساسي؛
- يكون الحد الأقصى للمخصصات العامة/ احتياطات الديون المشكوك في تحصيلها 1.25% من مجموع الأصول الخطرة، ويمكن زيادتها 2% بشكل مؤقت وفي حالات استثنائية فقط.
- تخضع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم قدره 55% عند احتسابها ضمن رأس المال.

وبهذا اصبحت صيغة حساب كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل1 كما يلي:[2]

---

[1]- سعيدي خديجة: **اشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات بازل**، اطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص: 38.

[2] - محمد بن بوزيان: **البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة واقع وافاق تطبيق لمقررات بازل 3**، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي ،**النمو المستدام والتنمية الاسلامية الشاملة من منظور اسلامي**، الدوحة، قطر، 19-21 ديسمبر 2011، ص:17.

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازل1} = \frac{\text{إجمالي رأس المال (رأس المال التكميلي + رأس المال الأساسي)}}{\text{مجموع المخاطر المحتملة المرجحة}} \geq 8\%$$

أي على الأقل يحتفظ البنك برأس مال مساوي ل8% لمجموع الأخطار المرجحة بأوزان معينة.

5-وضع أوزان ترجيحية لدرجة مخاطر الأصول:

تستهدف أوزان المخاطر وضع أسس موحدة للمقارنة بين البنوك وتشجيعها على توظيف أكبر جزء من موارده في أصول توفر لها سيولة عالية. أو أصول ذات مخاطر منخفضة نسبيا وتم تحديد هذه الأوزان كما هو مبين في الجدول:

الجدول رقم (02-01): الموجودات وأوزانها حسب مقررات بازل1.

الوزن	الموجودات
20%	أولا: موجودات لا تحمل مخاطر. - النقود. - المطلوبات من الحكومة والبنك المركزي بالعملة المحلية. - مطلوبات أخرى من دول OCDE وبنوكها المركزية. - مطلوبات معززة بضمانات نقدية أو ضمانات من حكومات OCDE.
0-50% بحسب تقدير السلطة. 20% 20% 20% 20% 50%	ثانيا: موجودات متوسطة المخاطر. - مطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبلها (باستثناء الحكومات المركزية). - مطلوبات من مصارف مرخصة في دول OCDE أو قروض مضمونة من قبلها . - المطلوبات من مصارف التنمية الدولية والاقليمية. - مطلوبات من مؤسسات القطاع العام لحكومات OCDE أو قروض مضمونة من قبلها. - مطلوبات أو قروض مضمونة من مصارف خارج دول OCDE وبقي على استحقاقها اقل من سنة. - قروض تم تسنيدها بالكامل لعقارات لأغراض السكن والتأجير.

100%	ثالثا: موجودات عالية المخاطر. – مطلوبات من القطاع الخاص. – مطلوبات من مصارف خارج دول OCDE وبقي على استحقاقها أكثر من سنة. – مطلوبات من الحكومات المركزية لدول غير OCDE (ما لم تكن بالعملة المحلية). – مطلوبات من شركات تابعة للقطاع العام. – الموجودات الثابتة مثل المباني والآلات. – العقارات والاستثمارات الأخرى. – الأدوات الرأسمالية المصدرة من قبل مصارف أخرى. – الموجودات الأخرى.

المصدر: مفتاح صالح، رحال فطيمة: **تأثير مقررات بازل على النظام المصرفي الإسلامي**. المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي، **النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي**؛ اسطنبول تركيا، 9-11 سبتمبر 2013، ص: 2.

ويتم حساب الأصول المرجحة بالمخاطر كما يلي:[1]

الأصول المرجحة بالمخاطر: فقرات الأصول داخل الميزانية + التعهدات المرجحة.

حيث أن:

- **الأصول المرجحة:** أصول واردة داخل الميزانية + وزن المخاطر الموافقة.
- **الأصول المرجحة خارج الميزانية:** مكافئ الائتمان × وزن الترجيح الموافق.
- **مكافئ الائتمان:** التعهدات خارج الميزانية + معامل التحويل.

تحسب أوزان المخاطرة بالنسبة للالتزامات العرضة (التعهدات خارج الميزانية) كما يلي:

يتم ضرب قيمة الالتزام في معامل ترجيح الخطر (حسب الجدول اللاحق) ثم يتم ضرب الناتج في معامل الترجيح للالتزام الأصلي (المدين) أو المقابل له في أصول الميزانية ومعاملات الترجيح للتعهدات خارج الميزانية هي كالاتي:

[1]– لبنى بن الشيهب: **مرجع سابق**، ص: 59.

الجدول (02-02): معاملات تحويل الالتزامات العرضية حسب مقررات بازل1.

معامل التحويل	الالتزامات العرضية
100%	- بدائل الائتمان المباشر (مثل الضمانات العامة للقروض بما في ذلك خطابات الاعتمادات تحت الطلب كضمان للقروض والاوراق المالية). - القبولات المصرفية (بما في ذلك التظهير الذي يأخذ هذا الطابع).
100%	- اتفاقية البيع وإعادة الشراء وبيع الأصول مع حق الرجوع إلى البنك فيما يتعلق بمخاطر الائتمان.
100%	- المشتريات المستقبلية للأصول والالتزامات عن ودائع مستقبلية والأوراق المالية والأسهم المدفوعة جزئيا والتي تمثل التزامات عند السحب.
50%	- بعد العمليات بالبنود العارضة مثل سندات حسن والتأمينات والكفاءات وخطابات الاعتمادات المستندية المتعلقة بعمليات معينة.
50%	- تسهيلات اصدار الأوراق المالية.
20%	- الائتمانات قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية مثل الاعتمادات المستندية المضمونة بشحن البضاعة.
0%	- الالتزامات قصيرة الأخرى مثل التسهيلات الرسمية وخطوط الائتمان ذات الاستحقاقات التي تزيد عن سنة.

المصدر: احلام موسى مبارك: **الية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص: 76.

رابعا: تعديلات بازل1.

تمثلت التعديلات التي تم إجراءها فيما يلي:[1]

1-اقترحت اللجنة في عام 1993 إدخال بعض التعديلات على أسلوب حساب معيار كفاية رأس المال ليغطي مخاطر السوق، وبمقتضى هذه التعديلات تم إضافة شريحة ثالثة إلى رأس المال بالإضافة إلى الشريحتين السابقتين وتشتمل هذه الشريحة الثالثة في القروض المساندة لأجل سنتين على أن تستخدم لتغطية كخاطر السوق فقط؛

[1]- سهيلة عرف: **مرجع سابق**، ص ص: 30- 31.

2-وافقت لجنة بازل في افريل 1995 على السماح للبنوك باستخدام أساليبها الداخلية الخاصة لقياس مخاطر السوق بغرض تحقيق درجة أعلى من المرونة؛

3-الهدف من استحداث هذا التعديل في اتفاق رأس المال هو توفير ضمانات رأسمالية صريحة ومحددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها البنوك؛

4-اصدرت لجنة بازل سنة 1996 الاتفاقية الخاصة باحتساب كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر السوقية، وفق هذا التعديل تصبح العلاقة المحددة لكفاية رأس المال كما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان مخاطرة} + \text{المخاطر السوقية} * 12.5} \geq 8\%$$

شكل رقم (02-02) : تطور نسبة كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل1.

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال المملوك.}}{\text{الودائع.}}$$

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال المملوك.}}{\text{الموجودات}}$$

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال المملوك}}{\text{الموجودات ذات المخاطرة}}$$

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال المملوك}}{\text{عناصر والأصول الالتزامات العرضية كرجحة بأوزان مخاطرها}}$$

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأصول مرجحة بأوزان مخاطرها} + \text{سوقية مخاطر} * \mathbf{12.5}} \geq \mathbf{8\%}$$

المصدر: احمد قارون: **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة ماجستير في علوم تجارية؛ جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر،2013، ص:22.

خامسا: تقييم بازل1.

ان التطبيق العملي لبازل1 عرف العديد من الايجابيات والنقائص في المقررات الموضوعة وفيما يلي يتم عرض أبرز الايجابيات والسلبيات .

1-إيجابيات بازل1:

وتتمثل في:[1]

- وضع اطار موحد لتقييم رأس المال ووضع اطار كمي لقياس المخاطر؛
- المساهمة في دعم واستقرار النظام المصرفي العالمي ودعم التعاون في قدرة البنوك على المنافسة ووضع معايير مرنة تتماشى مع مواقفها المالية وتجنب الاقتراض الغير رشيد؛
- المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس مال البنوك وجعلها أكثر واقعية؛
- أصبح من المتاح للمساهم العادي القدرة على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره الدولية؛
- الالتزام بالمبادئ الأساسية للرقابة الفعالة والحكم على السلامة المصرفية يساعد على زيادة كفاءة الرقابة المصرفية وسلامة وأمان النظام المصرفي العالمي وتجنب الاقتراض غير الرشيد؛
- لم بعد المساهمون في المنشآت المصرفية مجرد حملة أسهم ينتظرون العائد على غرار المنشآت الأخرى، بل اقحم ذلك المعيار مساهمي البنوك في صميم أعمالها، حيث أن وجوب زيادة رأس المال بزيادة الأصول الخطرة (مع تصاعد الاهتمام بسلامة المراكز المالية للبنوك). وقد ضاعف من مسؤولية الجمعيات العمومية في اختيار مجالس إدارات البنوك واتخاذ القرارات المالية المناسبة، حتى لو اقتضى الأمر زيادة رأس مال المصرف للمخاطر وفق تقدير الجهات الرقابية

[1]- حرم عبد الرحمان، أحمد عبد الرحمان: **مقررات بازل 1 2 3 ودورها في تقويم الأداء المصرفي للبنوك العاملة بالسودان**، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، العدد25؛ (2016)،ص: 88.

وهو ما من شأنه الوصول إلى دور أكثر فاعلية للمساهمين مما يساند الجهات الرقابية في عملها بل ويساند البنوك ذاتها؛[1]

- سيدعو تطبيق معايير بازل1 إلى أن تكون البنوك اكثر اتجاها إلى الوصول إلى معامل أقل من حيث درجة المخاطرة وهو ما قد يترتب عليه الارتفاع النسبي في درجة الأمان من أصول البنوك. حيث ستضيف البنوك ضمن تكلفة حيازة الأصول ما يقتضي الأمر من الاحتفاظ برأس مال مقابل، بل ربما ستسعى إلى بيع الأصول الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة إذا ما صعب عليها زيادة عناصر رأس المال؛
- سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت والجهد، نظرا للاهتمام فقط بمخاطر الائتمان.[2]

2-سلبيات بازل1:

على الرغم من الإيجابيات المتعددة لاتفاقية بازل1، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة للجنة بسبب النقائص الكثيرة التي تضمنتها، ومن أبرز الانتقادات والسلبيات التي عرفتها الاتفاقية ما يلي:

- رغم أن اتفاقية بازل1 كانت بمثابة الانطلاقة لقيام البنوك برفع رؤوس أموالها إلى مستوى يتناسب مع المخاطر التي تواجهها، غير أن تعريف المخاطر وتحديدها الذي تضمنته الاتفاقية تميز بالتبسيط الشديد؛[3]
- عدم التقييم الجيد للمخاطر، حيث تم تقسيمها لأربعة فئات من المخاطر؛
- التقسيم الغير منطقي لدول العالم؛
- عد الأخذ بعين الاعتبار مخاطر السوق؛
- لم تعد نسبة رأس المال المستخدمة وفق قواعد بازل1 مقياس جيد للوضع المالي للبنوك في جميع الحالات، وذلك بسبب التطورات الكبيرة التي شهدتها الأسواق المالية، وقد اثبتت التجارب أنه لا توجد علاقة ثابتة بين تعثر البنوك ونسبة ملاءتها التي من المفروض أن تعبر عن قدرتها على استيعاب الصدمات؛[4]

---

[1]- ميساء محي الدين: **دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها**، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال؛ الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2007، ص ص:35- 36.

[2]- رقية بوحيضر، مولود العرابة : **واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل2**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد 2، (2010)، ص: 18.

[3]- احمد قارون: **مرجع سابق**، ص ص : 23 -24.

[4]- ميرفت على أبو كمال: **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل**، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال؛ الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين،2007، ص ص 39- 40.

- في بعض أنواع التعاملات، لا تحفز الاتفاقية البنوك على استخدام أساليب السيطرة على تخفيض المخاطر RISK MITIGATION حيث أن بازل1 لا تسمح إلا بتخفيض متطلبات رأس المال مقابل الضمانات النقدية وضمانات الحكومات المركزية؛
- لا تأخذ بعين الاعتبار أثر التنويع DIVERSIFICATION في محفظة القروض، فالمخاطر لا تقترن فقط بالموجودات، إنما أيضا بكيفية توزيعها المعروف بRISK DIVERSIFICATION ،وعليه فإن توزيع المخاطر غير مأخوذ في الاعتبار، علما بأن من شأن هذا التوزيع أن يخفف من حجم المخاطر الكلي.

المطلب الثالث: مقررات بازل2.

في 10 جويلية 2003 صدرت المقررات الجديدة للجنة بازل والتي سميت بازل2 بوضع إطار جديد لمعيار كفاية لرأس المال يتضمن قواعد صارمة لإدارة الخطر ويجعل راس مال المصرف اكثر حساسية للاختلافات في قيمة المخاطر فيما بين المؤسسات المصرفية ويشجع على تحسين اداء المصرف ولاسيما دعم مهارات وقدرات قياس المخاطر ومواجهتها، ولا يقتصر ذلك على الخطر الائتماني فقط وانما مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ايضا وكافة المخاطر المتعلقة بالبنك بوجه عام، مثل: خطر التركيز والمخاطر القانونية ومخاطر عدم الالتزام. وأصبحت هذه المقررات سارية التنفيذ اعتبارا من نهاية 2007 وعرفت ببازل2.

أولا: أسباب صدور اتفاقية بازل2 .

وتتمثل في:

- تغير مفهوم راس المال استجابة لابتكارات الادوات المالية الحديثة بالإضافة الى تغير مفهوم الاصول؛[1]
- قصور اتفاقية بازل1 عند تطبيقها على البنوك الكبيرة وهذا راجع لتطور اليات ادارة المخاطر فيها؛
- زيادة التركز في القطاع المصرف؛
- تحديد القروض بمستوى واحد(مثل تحديد 100 % ترجيحا للمخاطر في القروض التجارية في حين نجد ان القروض تختلف فيما بينها اختلافا واسعا وهذا يؤدي الى ان معامل راس المال لا يقدم معلومة دقيقة حول كفاية راس لمال البنك في علاقته بالمخاطر)؛

[1]– احمد قارون: مرجع سابق، ص27.

- تحديد معايير بازل لأربعة مستويات فقط المخاطر؛
- عدم التفرقة بين القروض ايضا شجع البنوك على التلاعب بهذه المعايير لتجنب تغطية المخاطر في الحلات التي تغطيه اعلى من راس المال (مثل بطاقات الائتمان قروض الرهن العقاري) التي لجات البنوك الى توريقها بكميات كبيرة.

ثانيا: المقترحات المعتمدة لاتفاقية بازل الثانية.

ان اتفاقية بازل2 هي تطوير كمي ونوعي لما جاء في اتفاقية بازل1 ومن أبرز المقترحات المعتمدة فيه هي :[1]

1- امكانية حصول البنوك والشركات العاملة في الاسواق الصاعدة على تقييمات اعلى من التقييمات السيادية التي تحصل عليها الدولة نفسها والتي تعمل بها تلك البنوك والشركات؛

2- امكانية رفع الاوزان الترجيحية لمخاطر القروض المنخفضة الجودة من 100%الى150% ؛

3- تدعيم رؤوس الاموال البنوك في حالة تقديمها لقروض مستندة (مورقة) securitisedloans، الا اذا تم تجنب تللك المخاطر بنقلها الى خارج عمليات المصرف؛

4- امكانية تخفيض اوزان المخاطر المتعلقة بالقروض طبقا لما يتمتع به من ضمانات وكفالات، وهي من ضمن النقاط الهامة التي أثير حولها العديد من المناقشات حول مدى جودة الضمانة، وكذا تعريفها القانوني والفني؛

5- إدراج أنواع جديدة من المخاطر –وذلك لأول مرة– ضمن متطلبات رأس المال، كمخاطر التشغيل، الخسائر الناتجة عن أخطاء العاملين، عدم كفاءة الأنظمة، فضلا عن الخسائر الناتجة عن أحداث غير متوقعة، ومن المقدر أن تستحوذ تلك المخاطر على نحو 20% من متطلبات رأس المال؛

6- لا يتوقف الإقراض من قبل المصرف على تقييمات المقترض بل يتسع التقييم ليشمل تقييم المصرف للمقترض SINGLE BORROWER بوجه خاص، وللقطاع SECTOR الذي ينتمي إليه بوجه عام؛

7- تزايد أهمية دور وكالات التصنيف من خلال الأنظمة، سواء في عملية تقييم الزبائن، أو في تقييم البنوك ذاتها؛

[1]- العزاوي محمد عبد الوهاب: **مرجع سابق**، ص ص: 179- 181.

8- إمكانية تمتع البنوك الكبيرة ذات الأنظمة المتطورة لإدارة المخاطر والتي تحظى بأوزان مخاطر منخفضة بمتطلبات رأسمال أقل من تلك المطالبة بها البنوك الأقل حجما؛

9- إمكانية قيام السلطات الرقابية المحلية بإلزام أجهزتها المصرفية (أو بعض البنوك) بمعدلات لكفاية رأس المال أعلى من الحد المطلوب عالميا إذا رأت ضرورة لذلك؛

ضرورة قيام المصرف بالإفصاح والشفافية عن المزيد من المعلومات المتعلقة باستراتيجيات المخاطر ومتطلبات رأس المال، وذلك لمجابهة ضغوط السوق، ولتدبير متطلبات العملية الاقراضية؛

10- ضرورة التعاون والتنسيق بين لجنة بازل والجهات الرقابية المحلية REGULATOR مما بكفل لتلك الجهات حسن أدا وظائفها.

ثالثا: الركائز الأساسية لمقررات بازل2.

يمكن القول أن أهم ركائز اتفاقية بازل تتلخص في الاتي:

1- الركيزة الأولى: الحد الادنى لرأس المال.

تتمثل الركيزة الأولى في وضع الحد الأدنى لرأس المال، ان معيار بازل سيبقى على التعريف الحالي لرأس المال والحد الأدنى 8%لنسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر في كافة المجموعة البنكية .إلا أن معيار بازل2 سيتم تطبيقه على أساس مجمع، كذلك فإنه سيتم التركيز على احتساب المخاطر بحيث يتم أخذ مخاطر التشغيل OPERATIONAL RISK بعين الاعتبار وهذا ما لم يتم اعتباره في النسبة السابقة.

أما بالنسبة إلى تقييم مخاطر الإقراض فهناك خيارات:[1]

أ)- المدخل المعياري STANDARDIZED APPROACH: يتمحور حول تحديد مخاطر كافة الموجودات والمراكز خارج الميزانية للخروج بقيم الموجودات الخطرة المرجحة بالمخاطر. فمثلا وزن مخاطر مرجح 100% يعني أن المركز المعرض للمخاطر قد تم اعتباره الكامل لاحتساب الموجودات الخطرة المرجحة والتي تعني إذا تم ترجمته إلى رأس مال فإنه يساوي 8% من قيمته.

[1]- عيسى أحمد عيسى المقابلة: **تأثير مقررات بازل على أداء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن**، أطروحة دكتوراه؛ جامعة العجلون، الأردن، 2014، ص ص: 50- 51 .

ب)- التصنيف الداخلي المتقدم THE INTERNAT RATING BASED APPROCH: اصبحت البنوك التي تعمل دوليا بتطبيق نظام التصنيف الداخلي وبدأت تستخدم مداخل كمية من أجل قياس مخاطر الإقراض، وقد اعتمدت لجنة بازل الأساليب التي تستخدمها البنوك للتصنيف كونها تعكس حقيقة وضع المخاطر لدى هذه البنوك.

ج)- الدخل البسيط: يقوم البنك بتقدير احتمالية حدوث تعثر بالسداد لكل مقترض فيما تقوم السلطات النقدية الإشرافية بوضع تقديرات أخرى .

أما فيما يخص مخاطر التشغيل فهناك ثلاثة بدائل لمنهجيات قياس هذه المخاطر وهي:[1]

أ)- المؤشر الأساسي: على البنوك أن تحتفظ برأسمال لمواجهة مخاطر التشغيل بما يساوي متوسط نسبة ثابتة تسمى ألفا من إجمالي دخل البنك لأخر ثلاث سنوات حقق فيها البنك ربحا.

ب)- منهج القياس المتقدم: تترك للبنوك حرية احتساب متطلبات رأس المال وفق برامج إحصائية توافق عليها السلطات الرقابية.

ج)-المنهج المعياري: يتم احتساب متطلبات رأس المال للمخاطر التشغيلية وذلك بتصنيف وحدات العمل حسب الخدمات المصرفية المقدمة.

أما بالنسبة للمخاطر السوقية فقد أبقت اللجنة كما جاءت في تعديلات بازل1 أو بازل بعد التعديل يجب أن يغطي رأس المال الموجهة لتغطية المخاطر السوقية للمخاطر التالية:[2]

- مخاطر تقلبات أسعار العائد INTERNAL RATE RISK .
- مخاطر تقلبات أسعار الصرف FOREIGN EXCHANDE RATE RISK .
- مخاطر تقلبات \اسعار عقود السلع COMMODITES والأسهم EQUITY.

وذلك بالاعتماد على أسلوبين لقياسهما:

أ)- الأسلوب النمطي: ويعتمد على تقرير مخاطر السوق في محفظة المتاجرة بالنسبة لكل عميل على حدى.

[1] – شقيري نوري موسى وأخرون: **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2012، ص :277.

[2] – ميساء محي الدين كلاب: **مرجع سابق**، ص: 42.

ب)- أسلوب النماذج الداخلية: ويعتمد هذا الأسلوب على القيمة المعرضة للخطر (var) والذي تمكن إدارة البنك من قياس مخاطر السوق بكفاءة ويسهل عملية التقرير عنها للإدارة العليا. ويمكن أن توفره البنوك بنفسها عن طريق شراء برامج خاصة به، مع استخداما درجة ثقة 99%.

وقد تم التعبير عن نسبة كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل2 بالصيغة التالية:

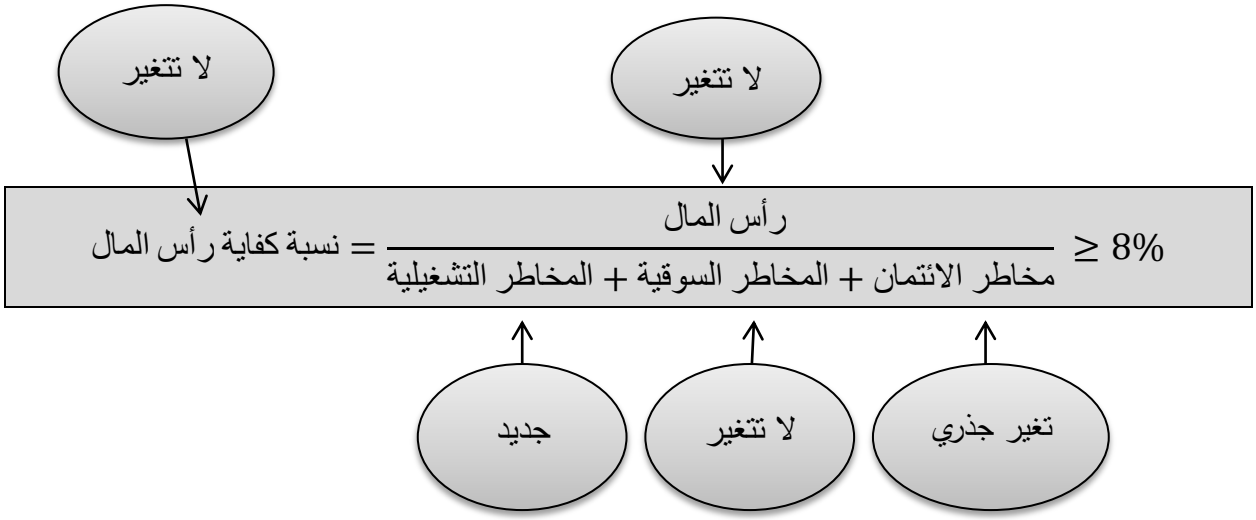

المصدر: ميرفت على أبو كمال: **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل**، مذكرة ماجيستير في إدارة الأعمال، الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين،2006-2007، ص:43.

الشكل رقم(02-03): أصناف المخاطر التي تعالجاها اتفاقية بازل2.

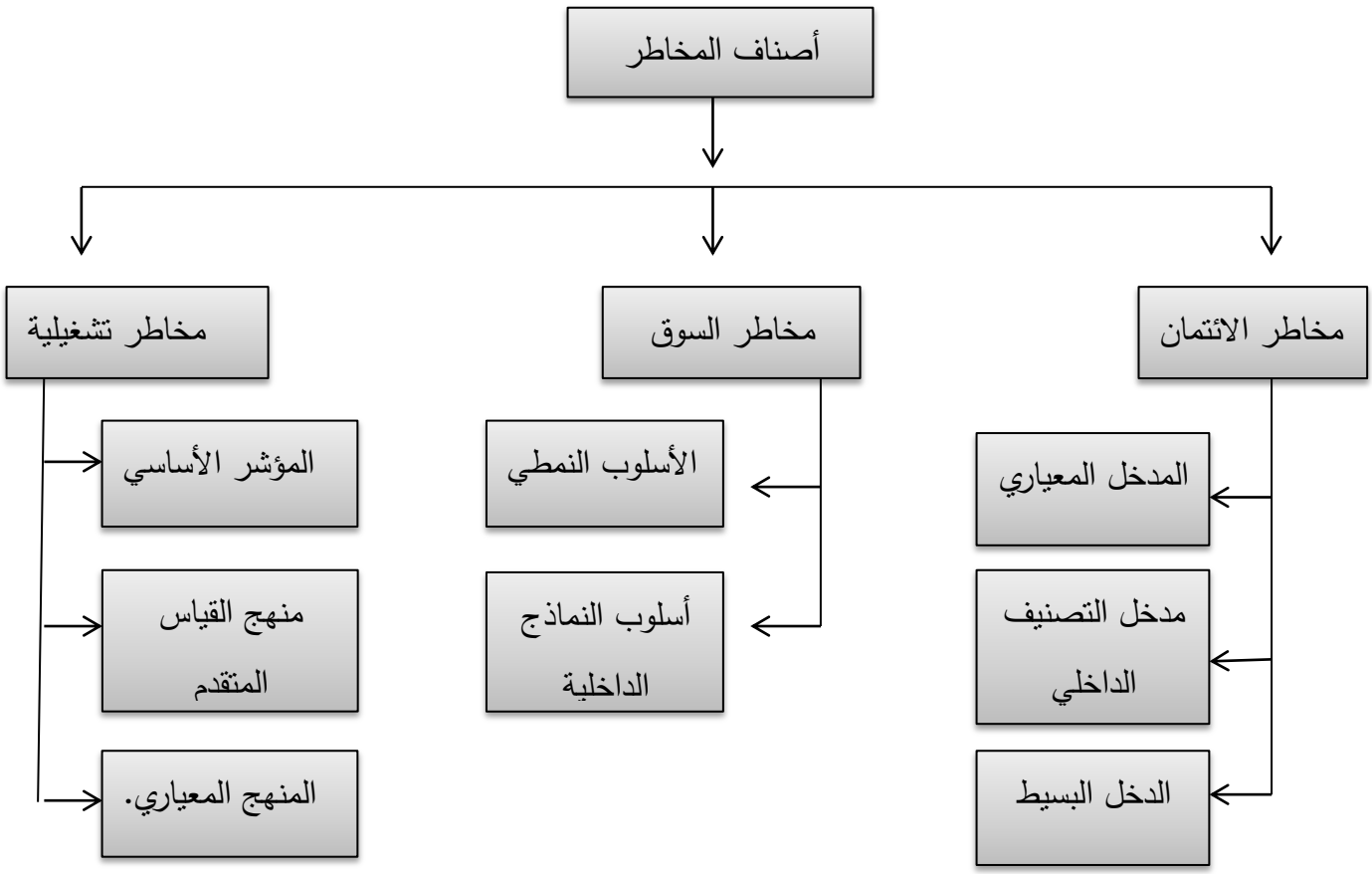

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق.

الركيزة الثانية: عمليات الرقابة الاحترازية.

يختص الركن الثاني من اتفاق بازل2 وضع مبادئ لعملية المراجعة الرقابية لرأس المال، وسياسات إدارة المخاطر في البنوك الواقعة تحت إشرافها قد بادرت إلى تطوير أنظمة داخلية بما يتعلق بتقييم كفاية رأس المال في ضوء حجم المخاطر التي يتحملها البنك.[1]

وهذا وقد قضى الاتفاق بوجوب تطبيق أربعة مبادئ رقابية تنص على ما يلي:

1- توافر سلطة مناسبة للجهات الرقابية لمطالبة البنوك بالالتزام بحجم من رأس المال يفوق الحد الأدنى من قبل لجنة بازل؛

[1]- هاني أحمد محمود دبيك: **العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية في فلسطين**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل؛ الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015، ص ص: 53- 54 .

2- توافر أنظمة فعالة بالبنوك لتقييم حجم رأس المال اللازم الاحتفاظ به والذي يتناسب بدقة مع المخاطر الكلية التي تتعرض لها، مع تبني استراتيجية مناسبة للاحتفاظ بهذا المستوى من رأس المال؛

3- قيام السلطات الرقابية بمراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لكفاية رأس المال بالبنوك مع التأكد من توافق هذه النظم والاستراتيجيات مع معدلات كفاية رأس المال التي حددتها اللجنة؛

4- ضرورة تدخل الجهات الرقابية في مراحل مبكرة للحيلولة دون انخفاض رأس المال عن المستويات التي حددته لجنة بازل1 .

الشكل رقم(02-04): مبادئ عملية الرقابة الاحترازية.

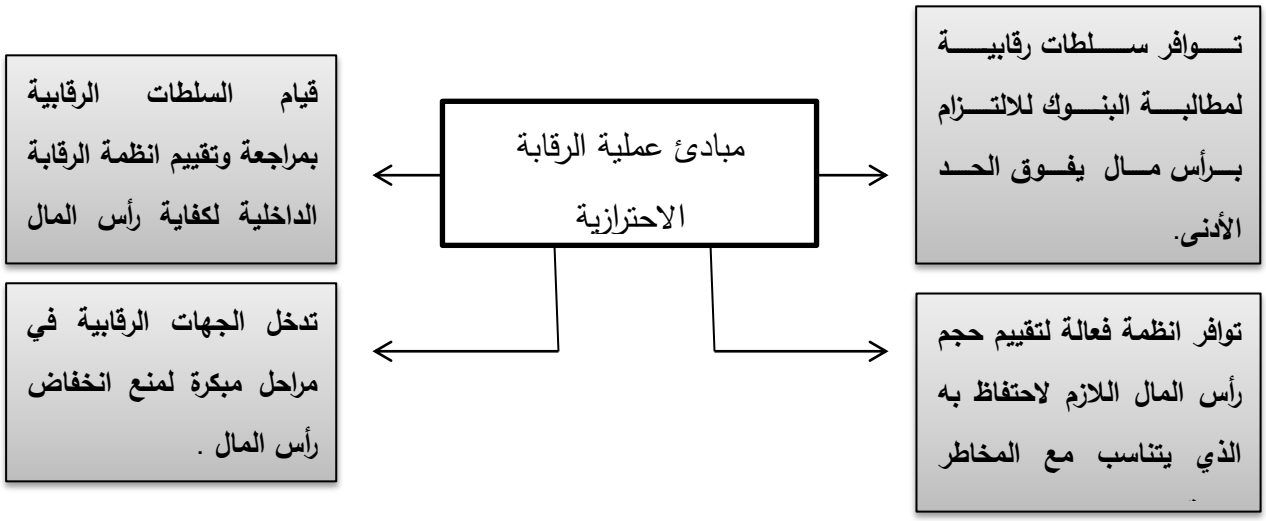

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على ما سبق.

الركيزة الثالثة: ضوابط السوق MARKET DISCIPLINE.

إن الدعامة الثالثة تتمحور حول مدخل ضوابط السوق من خلال زيادة الإفصاح من قبل البنوك. إن الإفصاح الفعال ضروري للتأكد من أن المشاركين في السوق يستطيعوا فهم وضع مخاطر البنك وكفاية رأس المال. إن الإطار الجديد قد وضع متطلبات الإفصاح وتوصيات في عدة مناحي بما في ذلك كيفية احتساب البنك لرأس المال وأساليب تقييم المخاطر لديه.[1]

إن الإفصاح يجب أن يتم بشكل سنوي على الأقل متضمنا الاتي:

[1] - شقيري نوري موسى واخرون: **مرجع سابق**، ص: 279.

- تركيبة رأس المال؛
- المخاطر وتقييمها (مخاطر الإقراض، مخاطر السوق، مخاطر العمليات)؛
- شرح نظام التصنيف؛
- تفاصيل عن قطاعات الصناعة، مواعيد الاستحقاق حجم الديون المتعثرة، مخصصات الديون المشكوك فيها والمخصصات؛
- الهيكل التنظيمي لوظائف إدارة مخاطر الائتمان وتعاريفها؛
- تفصيل للمحفظة في ضوء التصنيف لكل قطاع؛
- احتساب احتمالية التخلف عن الدفع لكل شريحة مصنفة؛
- الأداء السابق كمؤشر على نوعية ومصداقية النظام؛
- أساليب تقليل المخاطر، معالجة الضمانات.

الشكل رقم (02-05): شكل توضيحي للأسس التي تقوم عليها اتفاقية بازل2.

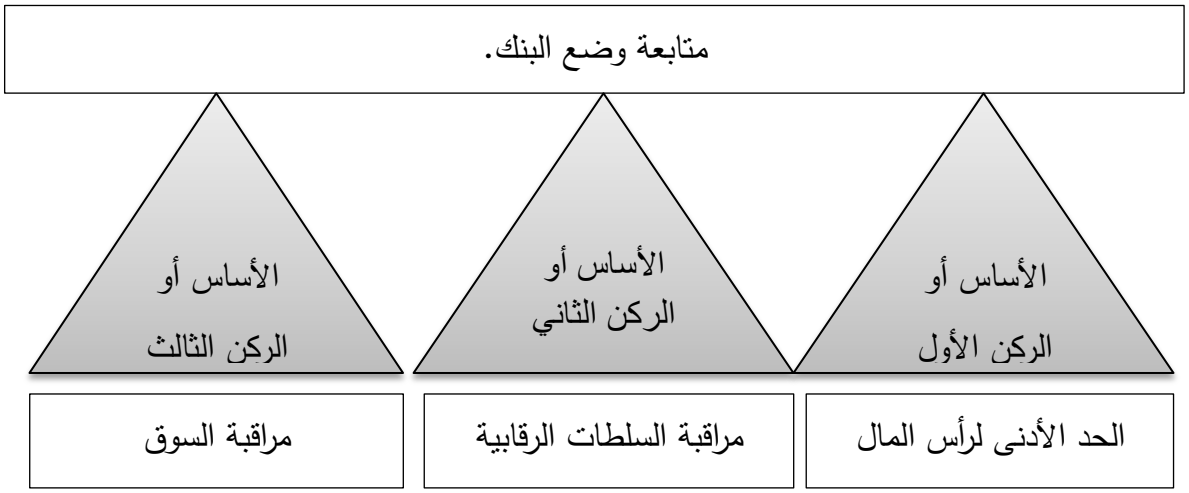

المصدر: عبد الناصر براني أبو شهد: **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، 2013، ص:232 .

رابعا: تقييم اتفاقية بازل2.

إن تطبيق اتفاقية بازل2 من طرف البنوك عاد عليها بالعديد من المزايا وبالمقابل العديد من السلبيات.

1-إيجابيات اتفاقية بازل2:ترتب على تطبيق اتفاقية بازل في البنوك على عدة ايجابيات يمكن ذكر ابرزها فيما يلي: [1]

- ضمان سلامة البنوك ومنه الحفاظ على استقرار النظام البنكي والمالي؛
- ضمان المنافسة العادلة ما بين البنوك عن طريق توفير تشريعات وأنظمة متكافئة ما بين مختلف البلدان التي تنشط فيها؛
- إلغاء كل تمييز ما بين الدول واقتصارها فقط على المخاطر التي تحملها؛
- إمكانية الاستفادة من تخفيض رأس المال للبنوك التي تطبق طرق التقييم الداخلي؛
- الإلمام بأكبر عدد من أنواع المخاطر المتعددة التي يواجهها القطاع المالي والمصرفي معا وهو ما يعزز الثقة في متطلبات لجنة بازل ويزيد من توجه الدول نحو تبانيها واعتمادها فيما أن التعامل مع المخاطر لا يقتصر على توفير حد أدنى من رأس المال بل يتطلب مراعاة منظومة كاملة من مبادئ الإدارة السليمة والتحقق من الوفاء بها؛[2]
- فتح المجال أمام البنوك الصغيرة والمتوسطة وغير القدرة على تطوير نماذجها الداخلية لقياس المخاطر التي تتعرض لها الاعتماد على وكالات التصنيف الخارجية.

2-سلبيات اتفاقية بازل2: على الرغم من الفوائد والإيجابيات التي عرفتها هاته الاتفاقية إلى أنها كانت تعاني من نقائص وسلبيات عديدة من أبرزها: [3]

- مقررات بازل2 لم يتضمن معايير صريحة خاصة بمخاطر السيولة، على غرار مخاطر الائتمان وكخاطر السوق والمخاطر التشغيلية التي عولجت في نسبة الملاءة، تبعا لمعايير الركيزة الأولى، ومن المعلوم أن مخاطر السيولة تعتبر من كبريات المخاطر؛

[1]- حمدي محمد حمدي مصبح: **واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها**، مذكرة ماجستير؛ الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2010، ص: 44.

[2] – منار حنينة: **مرجع سابق**، ص ص : 62- 63.

[3] – محمد بن بوزيان وأخرون: **مرجع سابق**، ص: 24.

- تتجه البنوك من أجل تحقيق معيار كفاية رأس المال وفقا لبازل2 إلى احتجاز نسب مرتفعة من أرباحها لتكوين مخصصات مما يؤثر سلبا على توزيعات أرباح المساهمين؛
- إن مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية قد لا تتمكن من تقدير مخاطر الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في الاقتصاديات الناشئة على نحو دقيق. كما أنه من الأفضل أن يتم تقدير تلك المخاطر من قبل مؤسسات تصنيف محلية أو إقليمية في تلك الاقتصاديات الناشئة غالبا ما تفتقر لوجود مثل هذا النوع من المؤسسات؛
- إن ارتفاع التكلفة الناتجة عن زيادة رأس المال في البنوك سيؤدي إلى ضعف موقفها التنافسي أمام المؤسسات المالية الأخرى التي تقدم خدمات بنكية لكنها لا تخضع لقواعد هذا المعيار؛
- تتميز اتفاقية بازل2 بدرجة تعقيد كبيرة، خصوصا فيما يتعلق بمنهج التقييم الداخلي، وهو ما ينتج عنه صعوبة تطبيقه واستيعابه من قبل العديد من البنوك، بالإضافة إلى النقاط العديدة ضمن الاتفاقية التي ترك أمر تحديدها للسلطات الرقابية المحلية، وهو ما من شأنه خلق فوارق واختلافات في كيفية التطبيق على الصعيد الدولي، عكس ما تحمله اللجنة من هدف بهذا الصدد؛[1]
- عدم القدرة على إدارة الابتكارات المالية حيث أطلق الكثير الكثير من المهتمين لأحداث الأزمة المالية الأخيرة على عملية التوريق تسمية chemobyl of secuiritization من خلال تشابه الأزمتين من حيث سوء تسيير التكنولوجيا الحديثة من قبل الإدارة الضعيفة للمؤسسات التي تستخدمها، وهو ما استدعى إعادة النظر في إدارة هذا من المنتجات المالية حتى لا تكون هناك أزمات أخرى .

خامسا: أوجه الاختلاف بين بازل1 وبازل2.

يمكن حصر أهم الفروق بين مقررات لجنة بازل1 و2 في ثلاث نقاط أساسية كالتالي:[2]

1- الفروق الخاصة باحتساب متطلبات رأس المال وهي كما يلي:

- تغيير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان تدريجيا؛

[1]- زبير عياش: **تأثير اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه؛ جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2011: ص ص: 125 – 126.

[2]- بن بوزيد سليمان: **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017، ص:74.

- إضافة نوع جديد من المخاطر وهي مخاطر التشغيل ومطالبة البنوك بالاحتفاظ برأس مال لمواجهتها؛
- إضافة طرق جديدة لقياس المخاطر الائتمانية وتحديد متطلبات رأس المال؛
- يدعم تطبيق اتفاقية بازل2 تحقيق رأس المال الاقتصادي والذي يأخذ في الاعتبار تحقيق الأرباح والفوائد على رأس المال المعدلة بالمخاطر.

2- إضافة بنود تتعلق بدور هيئات الرقابة على البنوك في مراقبة كفاية راس المال عند ظهور ظروف جديدة اقتصادية خاصة بالقطاع المصرفي أو مصرف محدد، ومراجعة أساليب إدارة المخاطر.

3-إضافة متطلبات تتعلق بالشفافية والإفصاح في السوق، وهي متطلبات تتعلق بإتاحة مزيد من المعلومات للسوق حول مدى كفاية رأس المال وحجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك وأساليبه في قياسها وإدارتها.

كما يمكن إبراز مختلف أوجه الاختلاف والفروقات في الجدول التالي:

الجدول (02-03): أهم الفروق بين اتفاقيتي بازل1 وبازل2.

اتفاقية بازل1.	اتفاقية بازل2.
_ الاهتمام بالمخاطر الائتمانية وإهمالا أنواع أخرى من المخاطر.	_ اتساع نطاق استراتيجيات مواجهة المخاطر لتشمل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.
_ الاعتماد على الأوزان التي وضعتها اللجنة في قياس مخاطر الائتمان (مدخل وحيد).	_ تنوع أساليب قياس مخاطر الائتمان ووضع عدة مداخل وأساليب لذلك.
_ النظرة السياسية للدول وعدم الأخذ بعين الاعتبار لخطر الدولة.	_ الأخذ في عين الاعتبار خطر الدولة وإزالة كل التحيزات في التصنيف.
_ معاملة موحدة لجميع البنوك باختلاف بيئتها ومستوياتها.	_ الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية التي تعمل بها البنوك المحلية.
_ النمطية والصرامة.	_ جعل المعيار أكثر مرونة والسماح للبنوك المركزية بتجاوز الحد الأدنى لرأس المال المحدد.
_ الاعتماد على الرقابة الكمية لكفاية رأس المال.	_ الاعتماد على الرقابة الكمية والنوعية لكفاية رأس المال من خلال تدعيم الرقابة الإشرافية.
_ علاقة ديناميكية بين رأس المال والمخاطر التي تواجه البنوك.	_ الاهتمام بالعلاقة بين رأس والمخاطر التي تواجه البنوك.
_ الاهتمام بالإفصاح والشفافية كأحد أهم العناصر في تحقيق التوظيف الأمثل للفرص الاستثمارية.	_ الاهتمام وحث البنوك على الافصاح والشفافية كدعامة ثالثة في الاتفاقية.

المصدر: لبنى بن الشيهب: **دور معايير لجنة بازل في تفعيل نظام الحوكمة المصرفية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر ، 2016، ص: 82.

المبحث الثاني: مقررات بازل3.

بالرغم من فعالية اتفاقية بازل2، واهتمامها بجوانب كبيرة اهملتها بازل1، إلا أن المنظومة المصرفية تعرضت لبعض الأزمات المالية وأبرزها الأزمة المالية العالمية 2008، والتي لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث، وهو ما أبرز وجود ثغرات عديدة في اطار عمل بازل2، حيث قامت لجنة بازل بإعادة النظر في اتفاقية بازل الثانية لتعديلها وتحسينها وذلك بوضع قيود أكثر صرامة للحد من حدوث أزمات وتقلبات مالية مستقبلا، وبعد عدة اجتماعات تم التوصل إلى اطار جديد مقترح عرف بمقررات بازل 3 وذلك في 10 جانفي 2010، ويعتبر هذا الاقتراح أكثر صرامة لمتطلبات رأس المال للبنوك ومعدلات السيولة فيها، على أن يدخل حيز التنفيذ انطلاقا من جانفي 2013 وخلال أجل يمتد إلى نهاية 2019.

المطلب الأول: مفهوم بازل 3 وأسباب صدورها.

بعد كشف الأزمة المالية العالمية عن العيوب العديدة التي هدمت صلابة الأنظمة المصرفية نتيجة مقررات بازل2، جاءت اتفاقية بازل 3 لمعالجة هذه العيوب من خلال طرح معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية القطاع المصرفية وزيادة شفافيته.

أولا: تعريف اتفاقية بازل 3.

اتفاقية بازل 3 هي عبارة عن مجموعة شاملة من التدابير والجوانب الإصلاحية المصرفية التي طورتها لجنة بازل للرقابة على البنوك لتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر وهي ترتكز أساسا إلى الاتفاقية الدولية لقياس رأس المال ومعايير رأس المال لبازل2. وتهدف إلى:[1]

- تحسين قدرة القطاع البنكي على امتصاص الصدمات والأزمات الناتجة عن الضغط المالي والاقتصادي؛
- الاستفادة من الدروس المستخلصة من الأزمة العالمية، تحسين إدارة المخاطر والحوكمة؛
- تعزيز الشفافية والافصاح لدى البنوك.

[1]– أوصغير لويزة: **دراسات اتجاهات البنك المركزي على تطبيق مقررات بازل وأثارها على البنوك التجارية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ جامعة محمد بوضياف المسيلة،الجزائر،2018، ص:105.

وتنطوي تلك التدابير الإصلاحية إلى جانبين ومستويين من الإصلاح المصرفي:[1]

1-الإصلاح على مستوى المصرف الواحد (الإصلاح الجزئي): وهو ما يساعد على زيادة صمود المؤسسات المصرفية الفردية في فترة الضغط واحتمالات حدوث الأزمة أو الصدمة، وهي تدابير احترازية تحوطية على مستوى المصرف الواحد.

2-الإصلاح على مستوى المصرف الكلي: حيث يمكن أن يتبنى على مستوى القطاع أو النظام المصرفي ككل.

وتكمل هذه التدابير بعضها بمعنى أن صمود أكبر للبنوك على مستوى المصرف الواحد، يؤدي إلى الخفض من مخاطر الصدمات والوقوع في الازمات المصرفية على مستوى النظام المصرفي ككل.

ثانيا: ظروف اصدار اتفاقية بازل 3.

كان لحدوث الأزمة المالية العالمية 2008 بعد فترة من تطبيق بازل2 حافزا لإعادة النظر في ركائز هذه الاتفاقية لعدم قدرتها على تجنب أزمات مماثلة في المستقبل ومن أبرز هاته الأسباب التي أدت إلى اللجوء إلى اتفاقية 3 تتمثل فيما يلي:[2]

1-نقص رؤوس الأموال الملائمة: كشفت الأزمة المالية العالمية أن البنوك في مختلف دول العالم لا تتوفر على المستوى الكافي من الأموال الخاصة ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر التي تكتنف العمل المصرفي، والمقصود بها هي الشريحة الأولى بالتحديد التي تعد صغيرة جدا مقارنة مع حجم المخاطر الكبيرة التي تتعرض لها البنوك.

2-نقص في سيولة البنوك: لقد كان من نتائج تسابق البنوك في الدول المتقدمة لتوظيف أموالها من اجل تعظيم أرباحها واستغلال وقت رواج السوق هو إهمالها لقضية السيولة، وهو ما كان له انعكاس سلبي عليها إذا لم تتمكن من الإيفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة والتي نتج عنها تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك.

---

[1]- نريمان بوشوارب: **رأس المال الممتاز ودوره في مواجهة المخاطر البنكية وفق معايير بازل3**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة العربي بني مهيدي أم البواقي، الجزائر،2015، ص:78.

[2]- صادق أحمد عبد الله النسبي: **مكانية تلبية المصارف الاسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل** 3، مجلة أماراباك، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، العدد الحادي والعشرون، السعودية،(2016)، ص:182.

3-عدم كفاية شفافية السوق: بينت الأزمة أن هناك نقصا في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي، مما عقد من عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من بنك إلى أخر، كما أن مؤسسات تقييم المخاطر قد عملت على تضليل المستثمرين من خلال منح تقيم عالي لمحافظ مالية تحتوي على أصول عالية المخاطر.

4-إهمال بعض أنواع المخاطر: رغم أن اتفاقية بازل2 قد جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية، إلا أن هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة، ومنها مخاطر المحافظ المالية للتفاوض، المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات والتي شكلت نسبة هامة من نشاط البنوك.

5-المبالغة في عمليات التوريق المعقدة: حيث عمدت الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس المال أعلى من الواقع، علما أن التوريق هو عملية تتضمن تحويل ديون ضعيفة السيولة إلى سندات يتم تداولها في السوق وقد بالغت البنوك في الدول المتقدمة بشكل كبير في هذه العملية، ففي سنة 2007 بلغت هذه الديون 10000 مليار دولار أمريكي في سوق التداول الأمريكي فالابتكارات كان لها دور بارز في إحداث الأزمة العالمية المعاصرة.[1]

6-الإفراط في المديونية: لجأت البنوك إلى مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية وهذا من أجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها، وقد ترافق ذلك مع تأكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال.

وفي ضوء هذه الأسباب عملت اللجنة مراجعة عميقة وشاملة لمقررات بازل2 خرجت بمجموعة من الإجراءات والمعايير الجديدة المتمثلة في بازل 3.

المطلب الثاني: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3 ومرتكزاتها.

جاءت اتفاقية بازل 3 بجملة من الاصلاحات والتعديلات لما جاءت بها المقررات السابقة وركزت على جملة من المحاور الأساسية .

[1]- حياة نجار: **مرجع سابق**، ص : 113.

أولا: الإصلاحات الواردة في اتفاقيات بازل 3.

من خلال النظر إلى مختلف الجوانب والركائز التي جاءت بها بازل 3 نجد في طيها العديد من الإصلاحات لبازل2 دون تغيير جذري في بعض المعايير وإضافة معايير جديدة ومن أبرز هاته الإصلاحات:[1]

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز والذي يعرف باسم (رأس المال الأساسي) وهو من المستوى الأول ويتكون من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4,5% على الاقل من اصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب 2% من اتفاقية بازل2؛
- تكون احتياطي جديد منفصل يتكون من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول بمعنى ان البنوك يجب ان تزيد كمية راس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية الى ثلاث اصناف ليبلغ 7% اما إذا انخفضت نسبة الأموال الاحتياطية من 7% يمكن للسلطات المالية ان تفرض قيوداً اعلى توزيع البنوك ارباح على المساهمين او منح المكافآت المالية لموظفيهم ،وبالرغم من صرامة المعايير الجديدة الا ان المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء؛
- بموجب بازل 3 ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0% و2.5%من راس المال الاساسي (حقوق المساهمين) مع توفر حد ادني من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثيرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنبا الى جنب مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها اتجاه العملاء؛
- رفع معدل المستوى الأول من راس المال الإجمالي الحالي من 4% الى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية راس المال ،ومن المفترض ان يبدا العمل تدريجيا بهذه الاجراءات اعتبارا من يناير علم 2013 وصولا الى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019؛
- اعتماد مقياس جديد بخصوص السيولة لازالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث يتعين على البنوك تقديم ادوات اكبر للسيولة، مكونة بشكل اساسي من

[1]- حمدي محمد حمدي مصبح: **مرجع سابق**، ص ص: 94-96.

اصول عالية السيولة مثل السندات الحكومية. وقد اقترحت بازل 3 اعتماد نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة ؛

- الاول للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك الى حجم 30 يوما من السيولة النقدية لديه، ويجب الا تقل عن 100% وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا

أما الثانية والتي تعرف بنسبة صافي التمويل المستقر وذلك لقياس السيولة السنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك(المطلوبات وحقوق الملكية) الى استخدام هذه المصادر(الاصول) ويجب ان لا تقل عن100%؛

وقد اضافت بازل3 معيار جديد وهو الرافعة المالية وتتمثل الاصول داخل وخارج الميزانية بدون اخد المخاطر بعين الاعتبار الى راس المال من الشريحة الاولى وهذه يجب الا تقل عن 3%.

الجدول (02-04) : متطلبات راس المال وراس مال التحوط وفق مقررات بازل 3

	الشريحة الأولى	الزيادة في الشريحة الأولى بمقدار 1.5%	الشريحة الثانية	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى لرأس المال من حقوق المساهمين	%4.5	%6	%2	%8
رأسمال التحوط	%2.5			
حدود رأسمال التحوط للتقلبات الدورية	%2.5 -%0			
الحد الأدنى + رأسمال التحوط	%7		%8.5	%10.5
بازل2	%2		%4	%8

المصدر: ايت عكاش، بن ناصر محمد، مداخلة بعنوان "**البنوك الإسلامية وتطبيقات معيار لجنة بازل3**".المؤتمر العالمي العاشر للاقتصاد والتمويل الاسلامي " **الجوانب المؤسسية للإصلاحات الاقتصادية والنقدية والمالية**"، جامعة محمد بن خليفة، مارس 2015، الدوحة، قطر، ص:19.

يتبين من خلال الجدول السابقة انه تم رفع الحد الادنى لنسبة راس المال الاولي من 2% (اتفاقية بازل2) الى 4.5 % مضافا اليه هامش احتياطي اخر يتكون من اسهم عادية بنسبة 2.5% من الاصول

والتعهدات لاستخدامه في مواجهة الازمات مما يجعل المجموع 7% بالإضافة الى رفع معدل ملاءة راس المال الى 10.5 بدلا من 8% مما يعني ان البنوك ملزمة بتدبير راس مال اضافي للوفاء بهذه المتطلبات لكي تستطيع البنوك مواكبة هذه التغيرات والتعديلات في رأس مالها فإن ذلك يحتاج لفترة من الزمن، لذلك وضعت اللجنة ترتيب انتقالي زمني لتنفيذ المعايير الجديدة والذي سوف يساعد على ضمان قدرة القطاع المصرفي على تلبية معايير رأس المال الأعلى من خلال الاحتفاظ بالأرباح ورفع رأس المال.

ولكي تستطيع البنوك مواكبة هاته التعديلات في رأس المال فإن الأمر يحتاج لبعض الوقت، لذلك قامت اللجنة بوضع ترتيب انتقالي سنوي للنسب لتنفيذ المعايير الجديدة مما سوف يساعد على ضمان قدرة القطاع المصرفي على تلبية معايير رأس المال الأعلى من خلال الاحتفاظ بالأرباح ورفع رأس المال مثلا.

الجدول (02-05): مراحل تنفيذ اتفاقية بازل 3 ابتداءا من 1 جانفي 2013.

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة الرافعة المالية									
الحد الأدنى لنسبة رأس المال المشترك			3.5%	4%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%
رأس المال التحوط						0.625%	1.25%	1.875 %	2.5%
الحد الأدنى لنسبة رأس المال المشترك + رأس مال التحوط			3.5%	4%	4.5%	5.125%	5.75%	6.375 %	7%
				20%	40%	60%	80%	100%	100%
الحد الأدنى لرأس المال المستوى 1.			4.5%	5.5%	6%	6%	6%	6%	6%
الحد الأدنى من إجمالي رأس المال.			8%	8%	8%	8%	8%	8%	8%
الحد الأدنى من رأس المال الإجمالي+ رأس مال التحوط.			8%	8%	8%	8.625%	9.25%	9.875 %	10.5%

					إدخال الحد الأدنى القياسي				تغطية السيولة
إدخال الحد الأدنى القياسي								بداية فترة الملاحظة	صافي التمويل المستقر

المصدر: سندس بهتون: **واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمعايير الدولية للرقابة المصرفية**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017، ص :86.

ثانيا: المرتكزات الأساسية لاتفاقيات بازل 3.

تضمنت الاتفاقية 5 محاور وركائز أساسية تعديلا لمحاور بازل2 ومحاولة معالجة الثغرات الموجودة فيها، والتأثير بشكل ايجابي على البنوك وأنظمتها المصرفية وتتمثل هذه الركائز في:

المحور الأول: الحد الأدنى لكفاية رأس المال.

ينص المحور الاول من اتفاقية بازل3 على رفع وتحسين نوعية الاموال الخاصة في البنوك وذلك لتعزيز قدرتها على امتصاص الخسائر والتحكم في تسيير اعمالها في فترات الضغط وقد اصبحت معادلة قياس نسبة كفاية راس المال كالتالي:[1]

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال التنظيمي}}{\text{إجمالي الأصول وداخل خارج الميزانية مرجحة بالمخاطر}} \geq 10.5$$

ويتكون راس المال التنظيمي وفق معيار بازل 3 مما يلي:

الجدول (02-06): مكونات رأس المال حسب بازل3.

الشريحة الأولى الأساسية.	1-رأس المال الأساسي للأسهم العادية، حدها الأدنى 4.5% وتتمثل : - الأسهم العادية. - رأس مال تحوطي بنسبة 2.5%من الأسهم العادية. - علاوة الإصدار. - الاحتياطات المعلنة. - الأرباح المحتجزة.
	2-رأس المال الأساسي الإضافي ويتمثل في: - أدوات مصدرة من البنك وتستوفي معايير الإدراج تحت رأس المال الأساسي الإضافي. - علاوة الإصدار. - الأدوات المصدرة من الشركات التابعة وتستوفي معايير الإدراج تحت رأسمال الأساسي الإضافي. - التعديلات التنظيمية التي تطبق عند احتساب رأس المال الأساسي الإضافي.
الشريحة الثانية.	رأس المال المساند ويتكون من: - الأدوات المصدرة من البنك وتحمل صفات رأس مال المساند. - علاوة الإصدار الناتجة عن إصدار الأدوات المدرجة في الشريحة الثانية.

[1]- حمدي محمد حمدي مصبح: **مرجع سابق**، ص: 52.

	- احتياطي المخاطر المصرفية العامة. - التعديلات التنظيمية على رأس المال المساند.

المصدر: حمدي محمد حمدي مصبح: **واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها**، مذكرة ماجستير؛ الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2010، ص ص: 52-53.

1)- تم تحديد مفهوم الاصول من داخل وخارج الميزانية مرجحة المخاطر وفق مقررات بازل 3 كما يلي:

أ_الأصول من داخل الميزانية مرجحة بالمخاطر ويقصد بها جميع عناصر الموجودات داخل الميزانية ومرجحة بمعامل ترجيح المخاطر يحدد نسبة مئوية من 10% الى 100%.

ب_الأصول المرجحة من المخاطر من خارج الميزانية ويقصد بها صافي الحسابات المسجلة خارج الميزانية بعد تحويلها بمعامل تحويل الى مخاطر ائتمانية ومن ثم ترجيحها بمعامل ترجيح المخاطر الشريحة الأولى 2% ليستقر في 1.5 سنة 2017، الشريحة الثانية تنخفض بشكل تدريجي لتستقر في 2% سنة 2015.

الجدول (02-07): تطور نسبة راس المال التنظيمي من قيمة الاصول المرجحة بأوزان المخاطر.

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة النواة الصلبة	2	3.5	4	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5
نسبة الشريحة 1 الاضافية	2	1	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5	1.5
نسبة الشريحة1	4	4.5	5.5	6	6	6	6	6
نسبة الشريحة 2	4	3.5	2.5	2	2	2	2	2
كفاية رأس المال الكلية	8	8	8	8	8	8	8	8

Source : BASEL3 : A global regulatory frome work for more reselientbanks and bankingsystems, baselcommitte on bankingsypervusion, becemer2010,(june 2011) www.bis.org.p:45.

وتم الغاء الشريحة الثالثة والتي كانت ضمنت مقررات بازل2.

2)- خصصت بازل 3 جزءًا من راس المال التنظيمي المخاطر الناجمة من عمليات التوريق والتوريق المعقد، بعد ما ا هملتها بازل2.وذلك يتطلب من البنوك اهتماما اكبر بإجراء تحليلات اكثر صرامة على الائتمان، والجدول التالي يبين النسب التي تم تخصيصها من راس المال لتغطية مخاطر السندات بما فيها التوريق الذي اضافته بازل 3.

الجدول (02-08): نسبة المتطلبات الرأسمالية للسندات.

تنقيط السندات	فترة الاستحقاق المتبقية	الجهات السيادية	جهات أخرى	انكشاف التوريق
AAA إلى A- I,AA-	1≥ سنة.	0.5	1	2
	1< سنة<5 سنوات	2	4	8
	5≥ سنوات	4	8	16
	1≥ سنة	1	2	4
	1< سنة<5 سنوات	3	6	12
	5≥ سنوات	6	12	24

المصدر: حياة نجار: **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1،الجزائر، 2014، ص: 38.

ان نسبة راس المال المخصصة لتغطية مخاطر السندات تتناسب بشكل عكسي مع تنقيط الاصل فكلما تراجع التصنيف المعطى للسند ارتفعت نسبة متطلباته من راس المال، اما متطلبات تغطية استثمارات التوريق فهي مرتفعة جداً مقارنة مع الجهات السيادية ومتطلبات الجهات الاخرى، وهذا يدل على ان التعامل في التوريق محفوف بمخاطر مرتفعة جداً .

3)- اختبارات الضغط: ألزمت بازل 3 البنوك يوضع برنامج شامل لاختبار ضغط خطر الطرف المقابل باستخدام تقنيات مختلفة لتقييم قدرته علة مواجهة الانكشاف في ظل اوضاع وظروف عمل صعبة، ويتوجب على البنك الأخذ بعين الاعتبار مختلف التعاملات والتعرض لجميع أشكال مخاطر الطرف المقابل في الأسواق المالية، ويجري على مجال زمني يسمح بكشف مدى تحمل البنوك لأية صدمات محتملة.

المحور الثاني: تعزيز تغطية المخاطر.

من الدروس الاساسية التي تم استخلاصها من الازمة المالية العالمية(ازمة 2008) ضرورة تعزيز وزيادة تغطية المخاطر بالأموال الخاصة، وعدم القدرة على الأخذ بعين الاعتبار المخاطر على الالتزامات داخل الميزانية والالتزامات خارج الميزانية، بالإضافة الى العمليات بالمشتقات حيث كانت سببا اساسيا لعدم الاستقرار أثناء الازمة .[1]

حيث تشدد مقترحات لجنة بازل على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات راس مال اضافية للمخاطر المذكورة وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن اعادة تقيم الاصول المالية على ضوء تقلبات اسعارها في السوق.

وتمثلت أهم ما جاءت به بازل 3 في جانب المخاطر ما يلي:[2]

1-توسيع مفهوم المخاطر: عملت اتفاقية بازل3 على مراجعة بعض القضايا المتعلقة بالمخاطر ومنها:

- تحاول الاتفاقية الاخذ بعين الاعتبار لكل المخاطر المادية التي يمكن ان تلحق بالبنك اثناء اداء نشاطه بما فيها مخاطر الاطراف المقابلة في عقود المشتقات، وقد بينت كيفية حسابها، وخصصت جزءا من راس المال لتغطيتها، وربطت ذلك بتعديل التقييم الائتماني عند انخفاض في الملاءة الائتمانية للطرف المقابل.
- نسبة التغطية بعملة اجنبية: تعتبر مخاطر الصرف مكون من مكونات مخاطر السيولة، والذي يستوجب تتبعه وتقييم نسبة السيولة قصيرة الاجل لكل عملة، لمراقبة عدم تماثل المعلومات وما ينبثق عنها (عجز/ فائض سيولة نقدي، خسائر/ارباح) خصوصا على العملات ذات الاهمية البالغة، بحيث يتم تكيف النسبة كالتالي:

$$\text{التغطية بالعملة الأجنبية} = \frac{\text{القائم من الأصول السائلة عالية الجودة لكل عملة ذات أهمية}}{\text{إجمالي صافي تدفقات الخزينة الخارجية لكل عملة ذات أهمية في مدة 30 يوما}}$$

حيث يتم حساب تدفقات الخزينة الخارجية بعد اجراء التعديلات والتخفيضات المناسبة لوسائل تغطية مخاطر الصرف.

[1]- أحمد قارون: مرجع سابق، ص: 38.

[2]- حياة نجار: **مرجع سابق**، ص: 116.

2-أدوات متابعة السيولة متعلقة بأوضاع السوق: لاكتشاف احتمال تلقي صعوبات في تدبير السيولة يمكن لإدارة البنك تجميع بيانات مكثفة وحديثة وصادقة عن احوال السوق والقطاع المالي.

المحور الثالث: ادخال نسبة الرافقة المالية.

كان التوسع الكبير في منح الائتمان قبل الازمة المالية الاثر في افلاس البنوك بسبب عدم كفاية الاصول الخاصة لامتصاص الخسائر حيث اعتمدت البنوك التي تتبع اسلوب التقييم الداخلي للمخاطر الى منح اوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفاتها من اجل زيادة اثر الرفع المالي ولهذا عملت بازل على ادخال ما يسمى بالرافعة المالية لكبح جماع التوسع في القروض المصرفية.[1]

حيث تم فرض نسبة 3 كحد ادنى من الشريحة الاولى لراس المال على ان يتم حسابها من اجمالي الاصول داخل الميزانية بالإضافة الى البنود خارج الميزانية.[2]

حيث تم تقسيم الفترة الانتقالية في مرحلتين:

- **مرحلة الرقابة:** والتي بدأت فعلا بتاريخ 1 جانفي 2011.
- **مرحلة التقييم:** من 1 جانفي 2013 الى غاية 1 جانفي 2017 حيث يتم نشر هذه النسبة على مستوى البنوك بتاريخ 1 جانفي2015 على ان تتم التعديلات خلال السداسي الاول لسنة 2017.

ثم ادراج هذه النسبة ضمت الدعامة الاولى بتاريخ 1 جانفي 2018.[3]

ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

[1]- زايدي مريم: **اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017، ص :181.

[2]- نجار حياة: **اتفاقية بازل وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل ،الجزائر، العدد 13 (2013) ص: 283.

[3]- ذهبي ريمة: **الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003م-2011م)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ جامعة قسنطينة 2 الجزائر، 2013، ص : 106.

المحور الرابع: سياسة الاقراض.

تتمثل في نظام يهدف الى حث البنوك على الا ترتبط عمليات الاقراض التي بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية، لان ذلك يربط نشاطها بها، بحيث في حالة النمو والازدهار تنشط البنوك بشكل كبير فيما يخص تمويل الانشطة الاقتصادية، اما في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الاقراض فيتسبب في اطالة فترة هذا الركود.[1].

المحور الخامس: نسبة السيولة.

لقد اوضحت الازمة المالية ان لمسالة السيولة اهمية كبيرة في عمل النظام المالي، ومن الواضح ان لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، حيث تقترح اعتماد نسبتين للسيولة هما:

1- **نسبة السيولة قصيرة الاجل:** تعرف نسبة تغطية السيولة والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى30 يوم، ويجب الا تقل عن 100% وذلك لمواجهة احتياجاتها ذاتيا.[2]

تسمح هذه النسبة للبنك باتخاذ اجراءات تصحيحية في حال ما اذا كانت هناك بوادر عسر السيولة، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة قصيرة الأجل} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{إجمالي التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوما}} \geq 100\%$$

ترجيح الأموال السائلة حسب نوعيتها:[3]

- 100%لسندات الحكومة والحسابات الجارية؛
- 8% إلى 50"%للدين الخاص؛
- وبدأ العمل بهذه النسبة بتاريخ 1 جانفي 2015.

[1]- زبير عياش: **مرجع سابق**، ص385.

[2]- ريم عمري: **الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،الجزائر، 2015، ص: 114.

[3] - ذهبي ريمة : **مرجع سابق**، ص :107.

وقد عرفت الاتفاقية بشكل مفصل الاصول السائلة عالية الجودة وصافي التدفقات النقدية المتوقعة خلال 30 يوما كما يلي:[1]

أ)_الاصول السائلة عالية الجودة: وهي الاصول التي تمكن تحويلها الى سيولة نقدية فورا من اجل تلبية اية احتياجات مالية تطرأ خلال 30 يوم، وقد تم تقسيمها الى مستويين:

- **المستوى الاول:** ويضم النقد واحتياطات البنوك لدى البنك المركزي، الاوراق المالية القابلة للتداول والتي تمثل ديونا او انها مضمونة من قبل جهات سيادية، او من قبل البنوك المركزية، والحكومات غير المركزية، او بنك التسويات الدولية، او صندوق النقد الدولي.
- **المستوى الثاني:** اعتبرت اتفاقية بازل بعض الاصول الاخرى ذات سيولة معتبرة، شرط ان لا تزيد نسبتها عن 40%من الاصول السائلة، وتتكون الاوراق المالية القابلة للتداول، التي تمثل ديونا او انها مضمونة من قبل جهات سيادية، او من قبل البنك المركزي او الحكومات الغير مركزية، او بنك التسويات الدولية، او صندوق النقد الدولي.

ب)_اجمالية التدفقات النقدية الصافية: وهو الفرق بين اجمالي التدفقات النقدية الخارجة واجمالي التدفقات الداخلة(على ان لا تتعدى هذه الاخيرة75% من اجمالي التدفقات النقدية الخارجية).

أما فيما يخص تطبيق نسبة تغطية السيولة فإنه كان مبرمجا كالتالي:

الجدول (02-09): تطبيق نسبة تغطية السيولة.

تاريخ	2015/1/1	2016/1/1	2017/1/1	2018/1/1	2019/1/1
LCR	60%	70%	80%	90%	100%

SOURCE : basel committe on banking supervision : basel3 : the liquiditi coverage ration and liquiditi risk monitoring, bank for international settlements, january2013, p :8.

[1]- ريم عمري: **مرجع سابق** ، ص :107.

2- نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Radio(NSFR:

يمكن اعتماد هذه النسبة كمؤشر للأمان التي يترجم مقدرة البنك على مجابهة ازمة سيولة كاسحة على مدى سنة كاملة فيستدل من خلالها على قدرة البنك على تمويل احتياجاته لضمان استمرارية انشطته، حتى وان كان يعاني عسر في توفير الموارد المالية من مصادره في السوق وتحسب كما يلي: [1]

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{مبلغ التمويل المستقر المتاح}}{\text{مبلغ التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

_ ضبط مبلغ الموارد المستقرة أقل من –أكبر من– سنة مع مختلف أرباح الأصول.

_ تقييم الموارد والاحتياجات التمويلية من خلال ترجيح يعكس خاصية الاستقرار للتمويل واستحقاق الأصل الممول.

_ ترجيح الأصول الممولة (الطالبة للتمويل) :

- 0% إلى 5 % (الحسابات النقدية وسندات الحكومة).
- 65%إلى 85% (القروض الرهنية والقروض الموجهة للأفراد).
- 100%للأصول الأخرى.

_ ترجيح مصادر التمويل حسب خاصية (الاستقرار):

- 100% من أجل الفئة 1.
- 80%إلى 90% من أجل ودائع الزبائن.
- 50% من أجل الاقتراض غير المضمون.

_ تأسيس نسبة دنيا تطبق بتاريخ 1 جانفي 2018.

وقد عرفت الاتفاقية بشكل مفصل التمويل المستقر المتاح والتمويل المستقر المطلوب كمايلي:[2]

[1]- ذهبي ريمة: **مرجع سابق**، ص: 107.

[2] – ريم عمري: **مرجع سابق**، ص: 115.

أ) التمويل المستقر المتاح: وهو جميع مصادر التمويل(الخصوم) المسيرة للبنك، والتي يمكنه الانتفاع بها على مدى يساوي او يفوق سنة كاملة، مثل: الأموال الخاصة، الاسهم الممتازة، وخصوم اخرى ذات اجل مغلي اكبر او يساوي سنة.

ب) التمويل المستقر المطلوب: وهو مجموعة الاحتياجات الى الموارد المالية.

3-ادوات مراقبة السيولة: اقترحت لجنة بازل جملة من الادوات التي ترى بانها ستكون مؤشرات توجيه مخاطر السيولة ومتابعة تطورها، ويمكن ان تزود مدير المخاطر بمعلومات دقيقة على تدفقات الخزينة وارصدتها الصافية وعن توازنات الميزانية ونوعية الضمانات وحالة السوق، ويمكن تلخيص هذه الادوات فيما يلي:[1]

أ-عدم تماثل الاستحقاقات: وهو مؤشر يفيد في اكتشافات القروض بين التدفقات التعاقدية الواردة والتدفقات التعاقدية الصادرة لبنود داخل الميزانية وخارجها، للاستدلال في وضعية السيولة(عجز/فائض) مقسمة على سلسلة استحقاقات معلومة بدلالة الاستحقاق الخاص بالبند.

ب-تركز التمويل: يستخدم هذا المؤشر لتحديد درجات التركز في مصادر تمويل، ومن ثم تقدير الاهمية النسبية لهذا الدائن (طرف مقابل او مجموعة متجانسة من الاطراف المقابلة) في حال سحب امواله وما قد ينبثق عن هذا من صعوبات في السيولة، كذلك يمكن ان يستخدم هذا المؤشر في قياس مدى التنويع في مصادر التمويل، ومن بين التطبيقات الرياضية المقترحة من قبل لجنة بازل لدراسة هذا المؤشر:

- مصادر التمويل لكل طرف مقابل مجموع ميزانية البنك؛
- مصادر التمويل بحسب طبيعة(الاداة او المنتج)مجموع ميزانية البنك؛
- قائمة الديون القائمة على اساس عملة فائدة.

ج)-اصول غير مرهونة متاحة: هذا المؤشر يتيح للبنك تقديم الحجج المقنعة لسلطة الرقابة لتحيط بحجم الاصول غير المشحونة التي يمكن ان تعتبر مصدرا للسيولة الاضافية، وفي هذا الصدد يفي بالعرض دراسة دلالة الاصول غير المشحونة المتاحة والقابلة للتعبئة كضمانات في نطاق سوق ثانوية والمؤكد كضمان في سياق تسهيلات دائمة من البنك المركزي.

[1] - أوصغير لويزة: **مرجع سابق**، ص ص: 111 -112.

ثالثا: أوجه الاختلاف بين بازل1 وبازل2 وبازل3.

الجدول(02-10) : الاختلافات بين بازل1 وبازل2 وبازل 3.

	بازل1	بازل2	بازل 3
تاريخ الإصدار.	1988.	1999-2007.	2010 ومدة التطبيق إلى 2010.
رأس المال.	(رأس المال الأساسي + رأس المال المساند) كما حدد في اتفاقية 1988 وبعده تم إضافة (قروض مساندة لأجل سنتين) في تعديلات 1996.	لم تتغير.	تم إضافة رأس مال التحوط من أجل مخاطر الدورات الاقتصادية.
مخاطر الائتمان.	تم اقتراحها في اتفاقية 1988 وتتراوح مخاطر الائتمان من 8% إلى 100%.	تم تغييرها تدريجيا وفقا لمقترحات 2001 حيث وضعت طرق جديدة لقياس مخاطر الائتمان.	لم تتغير.
مخاطر السوق.	ظهرت في تعديلات 1996.	لم تتغير.	لم تتغير.
مخاطر التشغيل.	لم يدرج	تم إصداره في مقترحات 2001 وذلك بمواجهة مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث تاريخية.	لم تتغير.
مخاطر السيولة.	لم يدرج.	لم يدرج.	أضافت بازل 3 مخاطر السيولة ووضعت نسبتين.
الرفع المالي.	لم يدرج.	لم يدرج.	تم إدخال نسبة الرفع المالي لتحسين مرونة النظام المالي.
عمليات المراجعة والرقابة (الإشراف الاحترازي).	لم يدرج.	تم إصداره في مقترحات 2001 والذي ترتكز على دعم نظام الرقابة الداخلية وتفعيل دور السلطات الرقابية.	لم تتغير.
انضباط السوق.	لم يدرج.	تم إصداره في مقترحات 2001 والذي يرتكز على تعزيز درجة	لم تتغير.

		الشفافية وعمليات الإفصاح.	

المصدر: ريما حيدر شيخ السوق: **اثر كفاية رأس المال في ربحية البنوك التجارية الخاصة في سورية**، مذكرة ماجستير في التمويل والبنوك؛ جامعة حماة، سوريا، 2017، ص: 81.

المطلب الثالث: تقييم اتفاقية بازل 3 وتأثيرها المحتمل على النظام المصرفي.

إن تطبيق اتفاقية بازل2 من طرف البنوك عاد عليها بالعديد من المزايا وأدى إلى تحسين نوعي وكمي في عملها. إلا أن هذا لم يمنع من حدوث الأزمة العالمية سنة 2008، الأمر الذي أدى إلى قيام الجهات الرقابية بإعادة النظر في بعض النقاط.

أولا: الإيجابيات والسلبيات.

ويمكن ايجازها فيما يلي:

1-الايجابيات:تتمثل في:

- تجعل النظام برمته اكثر امانا لتوافر حماية اكبر ضد الافلاس؛[1]
- القواعد الجديدة تتضمن بنودًا ترمي لإقرار شفافية اكبر في العالم المالي؛
- زيادة كبيرة في احتياطات راس المال؛
- تقليص معدلات توقيع وحدة الازمات المالية المستقبلية؛[2]
- الزيادة في احتياطات البنوك والرفع من راس مالها؛
- اقرار شفافية اكبر في العالم المالي عبر منح البنوك حوافز لتداول مشتقات دخيلة في اسواق مفتوحة، بدلا من تداولها سرًا في المؤسسات، كما تشدد القواعد من تعريف الاسهم المشتركة والتعرض للمخاطر للحيلولة دون سعي البنوك لاستغلال ثغرات.

2-السلبيات:

على الرغم من أن توقيت انتهاء العمل بالاتفاقية لازال إلا انها عرفت العديد من السلبيات نظرا للمعايير التي وضعتها ومن ابرز هاته السلبيات ما يلي:

[1] – طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق: **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل**. مجلة دراسات اقتصادية اسلامية. المجلد 19، العدد 1، جامعة أو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، (2014)، ص : 84 .

[2] – محمد بن بوزيان وأخرون: **مرجع سابق**، ص: 28.

- تقلص ارباح البنوك مما يفرض ضغوطا على المؤسسات الاضعف، ويزيد تكلفة الاقتراض؛[1]
- جعل البنوك اقل ادرارا للربح؛
- ان هذا المستوى المرتفع من راس المال سيقلص قدرة البنوك على الاقراض؛
- تقليص من الارباح؛[2]
- فرض ضغوطات على المؤسسات الضعيفة؛
- زيادة تكلفة الاقراض.

ثانيا: التأثير المحتمل لمقررات بازل 3.

تعتبر اتفاقية بازل 3 درسا مستفادا من الازمة المالية العالمية التي طالت الاقتصاد العالمي لسنة 20008 بفرض تحسين القطاع المصرفي من الاحتلالات والازمات المالية، حيث يتوجب على البنوك الاحتفاظ بقدر اكبر من راس المال كاحتياطي مكنها من مواجهة اي صدمات، وفي ضوء ما سبق يمكن اظهار اهم تأثيرات مقررات بازل 3 على النظام المصرفي كالتالي:

- اعادة هيكلة البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الاموال؛[3]
- عدم قدرة البنوك على توفير كل الخدمات او المنتجات بسبب زيادة تكلفة هذه الخدمات؛
- تحسين نوعية راس المال في البنوك حيث تعمل اتفاقية لبازل 3 على تحسين نعية الاموال الخاصة في البنوك وتوضيح مكوناتها؛[4]
- انخفاض اثر حدوث الازمات البنكية عن طريق تعزيز راس المال والاحتياطي السائلة جنبا الى جنب مع التركيز على تعزيز معايير ادارة المخاطر سيؤدي الى خفض خطر فشل البنك، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل؛[5]
- التعارض في تطبيق مقررات لجنة بازل 3 يؤدي الى التحكيم الدولي لان الاختلاف في تطبيق معايير لجنة بازل 3 سيؤدي الى تعطيل استقرار الشامل للنظام المالي؛
- الزيادة من احتياطات البنوك ورفع راس مالها، وتحسين من نوعيتها؛

---

[1]– طهراوي أسماء، بن حبيب عبد الرزاق: **مرجع سابق**، ص: 85..

[2] – محمد بن بوزيان وأخرون: **مرجع سابق**، ص: 30.

[3]– نريمان بوشوارب: **مرجع سابق**، ص:85.

[4]– هاني أحمد محمود دبيك: **مرجع سابق**، ص: 60.

[5]– زبير عياش: **اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي**، مجلة العلوم الانسانية، العدد 30 (2013)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ،الجزائر، ص: 456.

- انخفاض خطر حدوث أزمات مصرفية، تعزيز رأس المال والاحتياطات السائلة جنبا إلى جنب مع التركيز على تعزيز معايير إدارة المخاطر يؤدي إلى خفض خطر فضل البنوك وإفلاسها وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.[1]

ورغم ذلك فإن هذه الاتفاقية تحمل العديد من التحديات والصعاب للبنوك، يمكن اجمالها فيما يلي:

- الالتزام بمعايير السيولة الجديدة سيجعل ابنوك تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة، مما يعني انخفاض توظيفاتها؛[2]
- الالتزام بالرافعة المالية المفروضة سيؤدي إلى تراجع نسبة الإقراض في البنوك، مما يؤثر سلبا على ربحيتها ويحرم النشاط الاقتصادي من التمويل، كما انها ستسعى إلى تعويض تراجع نشاط الإقراض برفع معدل الفائدة، وبالتالي يبحث العملاء عن مصادر تمويل أخرى كالأسواق المالية؛
- فرض ضغوط على المؤسسات الضعيفة، حيث تجد البنوك الضعيفة صعوبة كبيرة لرفع رأس مالها؛
- انخفاض القدرة على الإقراض، إن القيود والشروط التي تتعلق بزيادة حجم الاحتياطات النظامية التي لدى البنوك فيها تقييد للبنوك في الإقراض وهذا ما يعمق من أزمة السيولة الحالية، وبالتالي برفع التكلفة على البنوك في تحصيل سيولة قصيرة الأجل ووفيرة وهو ما ينعكس لاحقا على رفع تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للشركات والأفراد نظرا لارتفاع التكلفة التشغيلية للبنوك؛[3]
- إعادة هيكلة أو التخلص من بعض وحدات العمل في البنوك لتعظيم استخدام رؤوس الأموال؛
- انخفاض اقبال المستثمرين على الأسهم المصرفية، نظرا إلى أن أرباح الأسهم من المرجح أن تنخفض للسماح للبنوك بإعادة بناء قواعد رأس المال، وبصفة عامة سينخفض العائد على حقوق المساهمين وكذلك ربحية المؤسسات بشكل كبير.

[1]– زايدي مريم: **مرجع سابق**، ص :196.

[2]– ريم عمري: **مرجع سابق**، ص: 119.

[3]– زايدي مريم: **مرجع سابق**، ص ص: 195 – 196 .

المبحث الثالث: واقع وأثار تطبيق مقررات بازل 3 على البنوك الإسلامية.

عرفت البنوك الاسلامية تطورا وانتشارا كبيرا على المستوى الدولي، خاصة بعد خروجها من الأزمة المالية العالمية 2008 دون خسائر ولا تأثيرات كبيرة، وباعتبارها أحد مكونات النظام المصرفي العالمي والجهاز المصرفي المحلي لا بد أن تلتزم بالقوانين والقرارات التي تصدر بما في ذلك مقررات بازل للرقابة المصرفية والتعديل الأخير لها والمسمى بمقررات بازل3.

المطلب الأول: واقع تطبيق مقرر بازل 3 في البنوك الاسلامية.

تعمل البنوك الإسلامية على الدخول الى الأسواق المصرفية الدولية بكل ثقة بعد أن كسبت مصداقية على المستوى الدولي نتيجة تأثرها الضعيف بانعكاسات الازمة المالية، واما هذا الوضع فإن المعايير الجديدة لبازل 3 أصبحت ضرورية ولا مفر منها للبنوك الإسلامية التي تمتلك فائضا من السيولة لتعزيز مكانتها بمواجهة التحديات المحلية والدولية:

- إن البنوك الإسلامية وخاصة الموجودة منها في البلدان العربية سجلت نسبا مرتفعة من كفاية رأس المال تصل احيانا الى 18% بسبب سياسات البنوك المركزية المتشددة تجاهها؛[1]
- كان من اسباب الازمة المالية العالمية عملية بيع الديون والمسماة بالتوريق ومثال عليها مسألة الرهن العقاري والتي ادت الى انهيار العديد من البنوك الدولية بينها البنوك الاسلامية لا تتعامل مع القروض وهي شريك من المستثمر بالربح والخسارة؛
- اعتمدت معايير بازل 3 اتخاد نسبتين للوفاء بمتطلبات نسبة السيولة الاولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة بينما الثانية لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل لفرض توفير موارد سيولة ثابتة بينما المعروف عن البنوك الاسلامية بانها تمتلك فائض سيولة مرتفع؛
- في مواجهة الازمة المالية العالمية تدخلت العديد من الدول والحكومات لوقف انهيار انظمتها المصرفية لعدم قدرة رؤوس اموالها في مواجهة الخسائر المالية التي تعرضت لها البنوك الاسلامية كونها لا تعتمد على الديون في تدعيم رؤوس اموالها لا بل لا توجد اصلا كونها تشارك المستثمرين في الربح والخسارة وبالتالي ليست مدينة بل شريكة؛

[1]–مقررات بازل ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة، موقع الكتروني ،تاريخ الاطلاع:2019/02/02،الساعة10:10 .https://www.univ.chelef.dz

- قد تكون هناك بعض المشاكل والصعوبات التي تواجه بعض البنوك في الدول النامية في توفير متطلبات السيولة التي اقرتها هذه المعايير بسبب صغر حجم رؤوس اموالها والكلفة التمويلية التي ستحملها هذه البنوك وهذا يمثل فرصة مناسبة للصيرفة الاسلامية للنظر بكل جدية الى اغتنام هذه الفرصة في تحقيق مكاسب تنافسية والاستعداد للتعامل مع معاير هذه الاتفاقية.

المطلب الثاني: ادارة السيولة في البنوك الإسلامية وفق مقررات بازل 3.

إن مقررات بازل جاءت حسب مبادئ عمل البنوك التقليدية، وهذا ما يلاحظ عدم ملائمة ادارة السيولة في البنوك الاسلامية مع معايير بازل 3، فبالنسبة لمتطلبات السيولة النسب الجديدة فان المؤسسات المالية الاسلامية ونظرا لحدود استثماراتها قصيرة الاجل وعدم وجود سوق مالي اسلامي متقدم سيؤثر على قدرتها بالوفاء لهذه المتطلبات، حيث يظهر جليا ان النسبتين ليستا مصممتان للبنوك الاسلامية بل للبنوك التقليدية، فمقررات بازل 3 لم تأخذ في عين الاعتبار خصوصية الصناعة المصرفية الاسلامية عند اعتمادها لهاتين النسبتين:[1]

- بالنسبة لنسبة تغطية السيولة والمخصصة للمدى القصير، فالبنوك الاسلامية تفتقد الى ادوات مالية قصيرة الاجل تتوافق مع الشريعة للوفا بهذه النسبة؛
- نسبة صافي للتمويل المستقر والمخصصة للمدى المتوسط والطويل فلا توفر البنوك الاسلامية على مطلوبات طويلة الاجل يمكن سحبها في الاجل القصير.

اضافة الى ما سبق لم تراعي بمقررات بازل ما يلي:

- عدم اعتراف لجنة بازل لطبيعة الاصول المختلفة كالصكوك الاسلامية؛
- اذا ما قارنا تأثيرات مقررات بازل 3بين البنوك الاسلامية بالنسبة للوفاء بمتطلبات السيولة فإننا نجد ان هناك تشويه كبير للمنافسة نظرا لعدم وجود سيولة قصيرة الاجل في ادوات التمويل الاسلامي وفي المقابل ان البنوك التقليدية ليست لديها اية قيود في الحصول على السيولة قصير الاجل؛
- ان مقررات بازل لم تأخذ بعين الاعتبار طبيعة البنوك الاسلامية، حيث يجب على البنوك الاسلامية ان تلتزم بنسبة كفاية راس المال وهي 10.5% حتى تتمكن من الايفاء بمتطلبات الدخول للأسواق المالية العالمية؛

[1]– سندس بهتون: **مرجع سابق**، ص ص :106 –107.

- أكدت وكالة "ستاندرد اند بورز" أن مقترحات بازل 3 حول الاشراف على البنوك يمكن ان تقوي من وضع الميزانيات العمومية للبنوك الاسلامية، وان تشغل ايضا فتيل تغيرات اساسية في نماذج اعمالها وتسعير منتجاتها؛
- يمكن ان تؤدي معايير بازل 3 الى مزيد من التحديات فيما يتعلق بإدارة السيولة في البنوك الاسلامية، في وقت سيتم بالافتقار الى فئات الموجودات السائلة وذات المخاطر المتدنية التي تمكن استخدامها من قبل هذه البنوك بهدف ادارة السيولة فيها.

المطلب الثالث: أثار تطبيق مقررات بازل 3 على البنوك الإسلامية.

على الرغم من ان الأزمة العالمية التي أصابت الاقتصاد العالمي والتي بسببه تم اقرار اتفاقية بازل 3 إلا أن البنوك الاسلامية عرفت تطورا كبيرا في نفس التوقيت والازمة لم تؤثر عليها نفس تأثيرها على البنوك التقليدية، الا أن اتفاقية بازل 3 اثرت على البنوك الاسلامية ايجابا وسلبا، إن مشكلة البنوك الإسلامية مع معايير بازل 3 لا تتعلق بالأخطار لأن هذه البنوك لا تغامر كالبنوك التقليدية، ولا تبيع ما لا تملك لأن الشريعة لا تسمح لها بذلك، وتتمثل أهم انعكاسات مقررات بازل 3 على البنوك الإسلامية فيما يلي:

- إن متطلبات مقررات بازل 3 ستدفع البنوك الإسلامية إلى بذل جهود إضافية للالتزام بها، ومنه تحسين الجوانب الفنية وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر بها؛[1]
- تؤمن لها حماية أفضل من الخسائر أو أية تأثيرات سلبية لنقص السيولة؛
- تمكنها من تعزيز قدراتها التنافسية ؛
- تعطيها حرية أكبر في تحديد المخاطر المتنوعة التي تواجهها؛
- انخفاض ربحية البنوك الإسلامية لاحتجاز نسب متزايدة فيها للاحتياطات لاستخدامها في مواجهة الأزمات.
- يمكن لإطار بازل 3 أن يكون له أثر كبير في المتطلبات الرأسمالية للبنوك الاستثمارية الإسلامية والتي بالنسبة إليها أصلا تشكل مخاطر الأطراف التعاقدية المقابلة أكثر من 20% من إجمالي الموجودات النظامية الموزونة بحسب المخاطر؛
- مساهمة مقررات بازل 3 في تحسين الشفافية وكفاية رأس المال في البنوك الإسلامية؛
- تسعى البنوك الإسلامية لتكون لها حصانة أكبر ضد المخاطر من خلال تطبيق هذه الاتفاقية، باعتبار أنها جاءت لتفادي نقاط الضعف والثغرات التي وجدت في الاتفاقيات السابقة والتي لم تحصن البنوك التي التزمت بها وإن كان هذا الهدف يبقا نسبيا نظرا لطبيعة عمل البنوك الإسلامية المختلف من جهة ولأن الازمة العالمية الأخيرة أثبتت أن البنوك الإسلامية كانت أقل تضرر منها مقارنة بالبنوك التقليدية من جهة أخرى؛[2]

---

[1]- مفتاح صالح، رحال فطيمة: **مرجع سابق**، ص ص: 22- 23.

[2]- سليمان ناصر: **البنوك الإسلامية واتفاقية بازل 3 المزايا والتحديات**، موقع الكتروني، تاريخ الاطلاع: 2019/03/11، الساعة : 12.30: http://www.drnacer.net/

- تمثل محاور اتفاقية بازل 3 في حال الالتزام بها من طرف البنوك الإسلامية مبادئ جيدة للحوكمة وإدارة المخاطر حتى وإن كانت طبيعة العمل مختلفة في هذه البنوك، فالمحور الرابع منها مثلا: يدعو إلى تكوين مؤونات أثناء أوقات الرخاء الاقتصادي لمواجهة سنين الركود، وتكوين ما يعرف بالمنطقة العازلة للرأسمال؛
- التزام البنوك بتطبيق اتفاقية بازل3 سوف يكسبها مصداقية أكبر على المستوى الدولي، نظرا لكون اتفاقيات بازل هل عبارة عن معايير عالمية لإدارة المخاطر وضعت من طرف خبراء على مستوى عال من الخبرة والتخصص وخضعت للعديد من المشاورات وعمليات التحميص سواء من طرف المؤسسات النقدية والمالية الدولية المتخصصة، أو من طرف خبراء أخرين في البنوك المركزية ومراكز البحث ذات الصلة بالعمل المصرفي؛
- إن إلزام البنوك الإسلامية بتطبيق معظم القرارات الدولية التي تخص وتنظم مجال العمل المصرفي، مما يجعلها أكثر قدرة على الانتشار العالمي ويضمن معاملاتها مع البنوك الأجنبية، يجعلها قابلة لتطبيق كل ما هو جديد في عالم المعايير المصرفية الدولية.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراسة هذا الفصل تبين لنا ان الصناعة المصرفية تتطلب احترام مبادئ ومعايير للرقابة عليها من أجل منظومة مصرفية فعالة، لذا جاءت لجنة بازل للرقابة المصرفية لتقوم بدورا كبيرا في وضع مقررات للسلامة المالية للبنوك، انطلاقا من اصدراها لمقررات بازل1 ومع النقائص التي عرفتها، استوجب إحداث تغيرات أدت إلى ظهور بازل2.

ولكن بروز الأزمة المالية العالمية أدى إلى إثبات ضعف وهشاشة مقررات بازل2 وعدم قدرتها على التنبؤ ومواجهة الأزمات، مما استدعى إعادة النظر في هذه الاتفاقية وإعلان اتفاقية جديدة سنة 2010 أكثر صرامة وانضباط وهي اتفاقية بازل 3، والتي تطبق على كل المنظومة المصرفية، ومن أجل أن تندمج البنوك الإسلامية في الاقتصاد العالمي وتفرض وجودها وخدماتها المميزة، كان لابد لها من تطبيق معايير لجنة بازل3 رغم ان خصوصية البنوك الاسلامية تختلف كثيرا عن نظيرتها البنوك التقليدية، وبالتالي فإن النسب والمعايير الموضوعة لا تتناسب بشكل متكامل مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

الفصل الثالث:

تقييم سيولة البنوك الإسلامية محل الدراسة باستخدام معايير بازل3 خلال الفترة 2017-2018.

تمهيد:

ان فعالية واستقرار النظام المصرفي يستوجب القيام بمراقبة مستمرة على أعمال ونشاطات البنوك والمؤسسات المالية، خاصة فيما يتعلق بتطبيقها للمقررات والقواعد الاحترازية الموضوعة والمنصوص عليها من قبل البنوك المركزية. ومن بين هده المقررات بازل3 والتي رغم كونها غير إلزامية إلا أنها أصبحت واقعا يفرضه الانفتاح المالي العالمي، وبما أن مقررات بازل صممت خصيصا للبنوك التقليدية ومبادئها مستمدة من مبادئ عمل هذه البنوك، بينما أليات عمل وتسيير البنوك الإسلامية مستمدة من الشريعة الإسلامية، مما يجعل تطبيقها تحديا يواجه هذه البنوك، وللتعرف على كيفية تطبيق مقررات بازل3 وخاصة نسب السيولة في البنوك الإسلامية قسمت هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: تقديم النظام المصرفي الكويتي والبنوك الإسلامية محل الدراسة.

المبحث الثاني: تطبيق نسب السيولة على البنوك الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة 2017-2018.

المبحث الثالث: تحديات تطبيق مقررات بازل3 على البنوك الإسلامية في الكويت.

المبحث الأول: تقديم النظام المصرفي والبنوك الإسلامية محل الدراسة.

تحتل الكويت مكانة ريادية في مجال الصيرفة الإسلامية، وباعتبارها جزءا من النظام المصرفي العالمي فهي تتأثر بمختلف التغيرات الحاصلة فيه، ومن بين اهم التغيرات مقررات بازل3، سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على النظام المصرفي الكويتي والبنوك محل الدراسة وكذا نسب السيولة والتي أعيدت صياغتها وفق مبادئ الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: لمحة عن النظام المصرفي الكويتي.

يعتبر القطاع المصرفي أحد أعمدة الاقتصاد الكويتي متمثلا بعدد من البنوك المحلية وعدد أخر من البنوك الغير كويتية تخضع كلها لرقابة البنك المركزي الكويتي.

أولا: نشأة وتطور النظام المصرفي الكويتي.

يمثل القطاع المصرفي في الكويت ثاني أكبر قطاع اقتصادي في البلاد بعد النفط، وله اسهامات كبيرة في الاقتصاد الوطني حيث قدمت البنوك الكويتية على مر السنوات قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد الوطني، وساهمت بصورة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وتعد البنوك الكويتية شريان الاقتصاد الوطني والواجهة الخارجية للبلاد من خلال فروعها المنتشرة في عدد كبير من دول العالم، ويعمل في البنوك الكويتية أكثر من50% من القوة العاملة في القطاع الخاص الكويتي، كذلك فإن القطاع المصرفي الكويتي هو من أكثر القطاعات الاقتصادية تدريبا للموارد البشرية والأكثر استخداما للتكنولوجيا.[1]

كان التجار الكويتيون في الماضي يلجؤون الى البصرة للحصول على الخدمات المصرفية الازمة لتسهيل عمليات الاستيراد حيث لم يكن في الكويت اي جهاز مصرفي وفي عام 1941 منحت الحكومة الكويتية البنك البريطاني للشرق الاوسط امتياز فتح فرع له في الكويت وانتهى هذا الامتياز عام 1970 ليحل محله بنك الكويت والشرق الاوسط، وبذلك يعتبر البنك البريطاني للشرق الاوسط اول بنك تم تأسيسه في الكويت. وفي عام 1952 تم تأسيس بنك الكويت الوطني، ومع ظهور النفط وزيادة العائدات النفطية وبالتالي كل المدخرات والاستيراد تطلب الامر ضرورة انشاء مزيد من البنوك ليس حاجة الكويت من الخدمات المصرفية، ولا سيما في مجالات تمويل التجارة الخارجية وتعبئة المدخرات ، بناء على ذلك تأسيس كل من

[1] – موقع إلكتروني، تاريخ الاطلاع: 2019/05/11، الساعة: 11.15: http://www.uabonline.org/ar/research

البنك التجاري وبنك الخليج. وباشرت اعمالهما عام 1961. وعند صدور قانون نقد الكويتي عام 19860 كان الجهاز المصرفي يتكون من اربعة بنوك وبعض محلات الصيرفة.[1]

شهدت الكويت بعد ذلك تطورات هيكلية في الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية من حيث زيادة وتنوع انشطة هذه البنوك والمؤسسات، فقد تأسس بنك التسليف والاتحاد عام 1901 باسم بنك الائتمان ثم غير اسمه الى بنك التسليف والادخال عام 1965 اما شركات الاستثمار فقد تأسست اول للاستثمار عام 1962 باسم الشركة الكويتية للاستثمار وفي عام 1964 تأسست الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية.

كما زادت خلال تلك الفترة المنافسة بين البنوك التجارية، وفي عام 1967 تأسس البنك الاهلي الكويتي.

بعد ان توفر لدى مجلس النقد الكوادر الفنية المتخصصة تطلب الامر وجود مؤسسة تقوم برسم السياسة النقدية للبلاد، وتمارس وظيفة بنك البنوك وبنك الحكومة، ولذلك انشئ البنك المركزي ليحل محل مجلس النقد بصدور القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية وقد خول ذلك البنك المركزي سلطات واسعة للإشراف على النظام المصرفي والمؤسسات المالية في الكويت.

ثانيا: اكبر البنوك الكويتية وتاريخ تأسيسها.

يتكون الجهاز المصرفي الكويتي من عدد كبير من البنوك التجارية والإسلامية والتي يمكن ايجاز أكبرها في الجدول التالي:[2]

[1]– رمضان الشراح: **التوقعات المحتملة للعولمة على القطاع المصرفي في دولة الكويت**، موقع الكتروني، تاريخ الاطلاع: 2019/04/04، الساعة: 16.15: https://www.mandumah.com

[2]– موقع إلكتروني، تاريخ الاطلاع: 2019/04/12 : https://ar.wikipedia.org/wiki

الجدول(03-01): أكبر البنوك الكويتية وتاريخ تأسيسها.

سنة التأسيس	اسم البنك	الاختصار	رأس المال	نوع البنك
1952	بنك الكويت الوطني	NBK	297.349.745دك	تجاري
1960	بنك الخليج	GBK	250.770.236دك	تجاري
1960	البنك التجاري الكويتي	CBK	127.202.234دك	تجاري
1967	البنك الأهلي الكويتي	ABK	115.294.435دك	تجاري
1971	البنك الأهلي المتحد	AUB	97.565.946 دك	إسلامي
1973	بنك الكويت الدولي	KIB	103.732.667دك	إسلامي
1975	بنك برقان	BURG	104.133.077دك	تجاري
1977	بيت التمويل الكويتي	KFH	230.541.892دك	إسلامي
2004	بنك بوبيان	BOUBYAN	116.600.000دك	إسلامي
2009	بنك وربة	WB	100.000.000دك	إسلامي
1965	بنك التسليف والادخار	SCB	2.500.000.000دك	حكومي
1968	بنك الكويت الصناعي	IBK	20.000.000 دك	حكومي
1968	بنك الكويت المركزي	CBK		بنك الدولة
1971	بنك البحرين والكويت	BBK	85.135.612 دك	تجاري

المصدر: موقع الكتروني، تاريخ الاطلاع: 2019/04/04:https://ar.wikipedia.org/wiki

ثالثا: الميزانية المجمعة للبنوك المحلية.

تشير البيانات المتاحة الى ارتفاع اجمالي الميزانية المجمعة للنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2018/17 ليصل الى 63876.2 مليون دينار مقابل نحو 61957.4 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة 2017/16 بما يمثل ارتفاعا بنحو 1918 مليونا وبنسبة 3.1 وجاء ذلك الارتفاع في اجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية كجملة والمطلوبات، نورد ابرزها فيما يلي: [1]

1-على جانب الموجودات: زيادة رصيد مطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص تنحو 647.1 مليون دينار ونسبة 1.8 ليصل في نهاية السنة المالية 2018/17 الى نحو 37365.7 مليون دينار مقابل نحو 36718.6 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة2017/16 وقد جاءت تلك الزيادة محصلة لارتفاع ارصدة

[1]- التقرير السنوي للبنك المركزي الكويتي ،2018، ص: 28.

الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية المختلفة بنحو 671.5 مليون دينار وبنسبة 1.9% لتصل الى نحو 35559 مليون دينار لفي نهاية السنة المالية 2018/17 مقابل نحو 34887.6 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة من جهة والتراجع في ارصدة الاستثمار المحلية الاخرى بنحو 24.4 مليونا دينار وبنسبة 1.3% لتصل نهاية السنة المالية 2018/17 الى نحو 1806.6 ملايين دينار مقابل نحو 1831.0 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة.

ارتفاع رصيد مطالب البنوك المحلية على البنك الكويت المركزي بنحو 108.9 ملايين دينار وبنسبة 2.2% ليصل الى نحو 5007.8 ملايين دينار في نهاية السنة المالية 2018/17 مقابل 4898.9 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة. ويأتي ذلك الارتفاع لمحصلة للارتفاع في ارصدة كل من الودائع تحت الطلب لدى البنك المركزي بمحو 317.3 مليونا وبنسبة 33.6% ومقتنيات البنوك المحلية من سندات البنك المركزي والتورق المقابل بنحو 217.0 مليون دينار وبنسبة 7.7% من جهة والانخفاض في الودائع لأجل لدى البنك المركزي والتورق المقابل بنحو 427.0 مليون دينار وبنسبة 37.6%من جهة أخرى.

الشكل(03-01): تطور موجودات البنوك المحلية في الكويت.

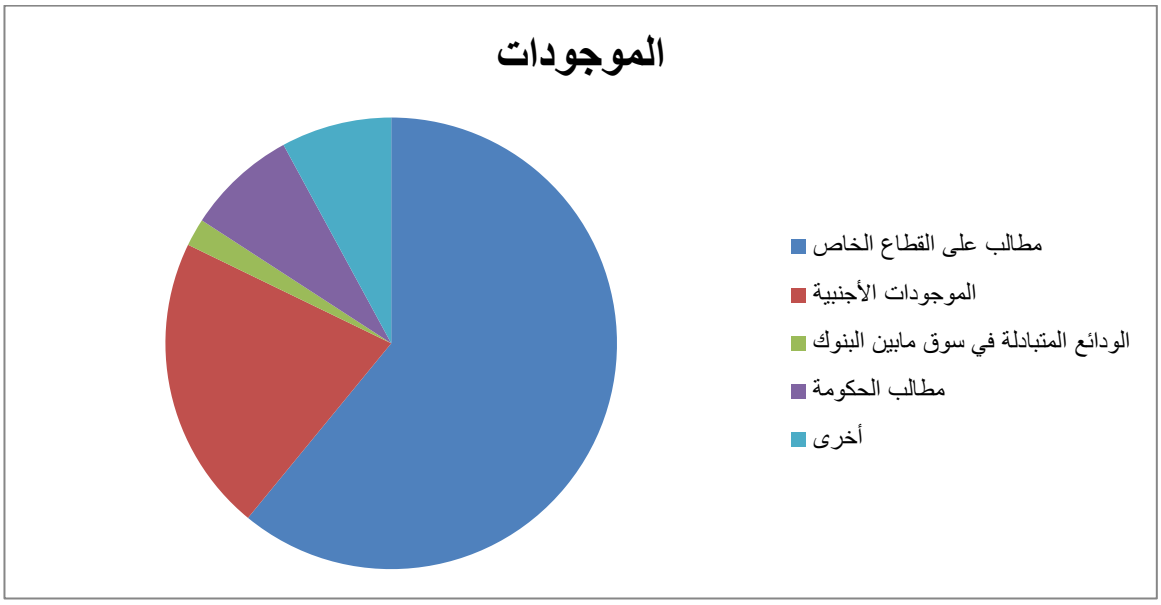

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الكويتي، 2018، ص : 28.

2-على جانب المطلوبات: ارتفعت ارصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم) لدى البنوك المحلية بنحو 313 ملايين دينار وبنسبة 0.9% لتصل في نهاية السنة المالية 2018/17 الى نحو 35371.2 مليون دينار مقابل نحو 35058.2 مليونا في نهاية السنة المالية السابقة، وقد جاء ذلك الارتفاع اساسا محصلة لنمو

ارصدة الودائع بالدينار الكويتي بنحو 573.1 مليون دينار وبنسبة 1.8% في نهاية السنة المالية 2017/16 لتصل الى نحو 32782.2 ملايين دينار مقابل نحو 2849.1 مليون دينار وفي نهاية السنة المالية السابقة، في حيث سجلنا ارصدة ودائع القطاع الخاص (المقيم) بالعملة الاجنبية لدى البنوك المحلية انخفاضا بنحو 260.1 ملايين دينار وبنسبة 9.1% لتصل الى نحو 2589.0 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2018/17 مقابل نحو 2849.1 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة .

تراجعت ارصدة ودائع الحكومة لدى البنوك المحلية بنحو 92.3 مليون دينار وبنسبة 3% لتصل في نهاية السنة المالية 2018/17 الى نحو 6793.7 مليون دينار وذلك مقابل نحو 6886.0 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة 2017/16.

ازداد رصيد حقوق المساهمين لدى البنوك المحلية بنحو 243 مليون دينار وبنسبة 2.9% ليصل في نهاية السنة المالية 2018/17 الى نحو 8530.1 مليون دينار مقابل 8287.1 مليون في نهاية السنة المالية السابقة 2017/16، ومن جانب اخر بلغت الحسابات النظامية لدى البنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2018/17 نحو16645.0 مليون دينار مقابل نحو 15966.5 مليون دينار في نهاية السنة المالية السابقة 2017/16 اي بارتفاع قيمة 678.5 مليون وبنسبة 4.2% وبلغت تلك الحسابات الى اجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نحو 26.1%في نهاية السنة المالية 2018/17 مقابل 25.8%في نهاية السنة المالية السابقة 2017/16.

الشكل(03- 02): تطور مطلوبات البنوك المحلية في الكويت.

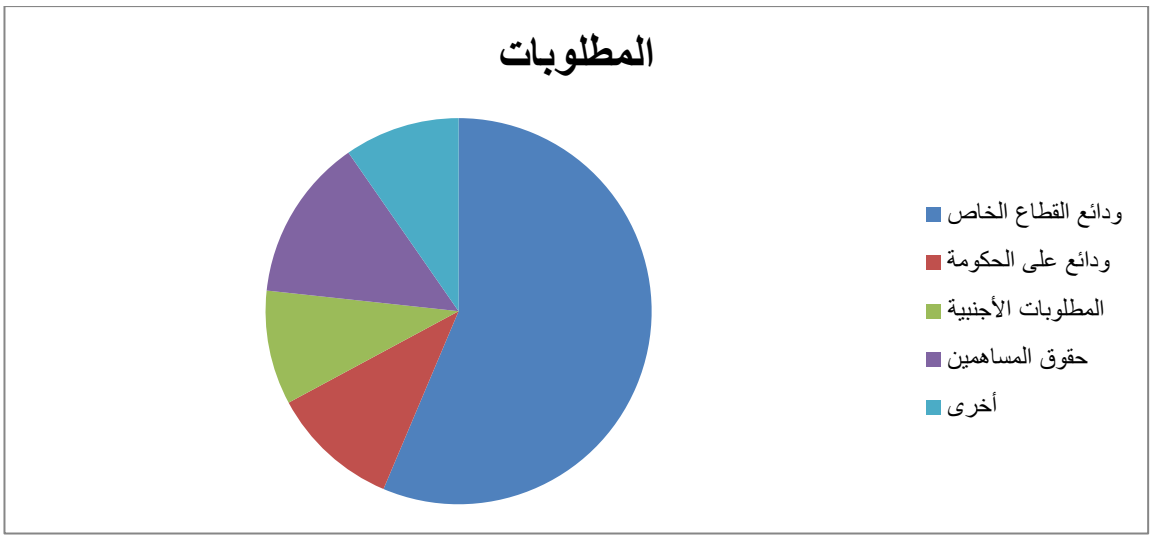

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الكويتي،2018، ص: 29.

حيث يمكننا توضيح ارصدة البنوك المحلية من جانب الموجودات والمطلوبات وتطورها من سنة 20017/16 إلى السنة المالية 2018/17 والفرق بينها في الجدول التالي:

الجدول(03 _02): تطور ارصدة البنوك المحلية من جانب الموجودات والمطلوبات.

البنوك	الارصدة في نهاية السنة		التغير	
	2017/16	2018/17	القيمة	(%)
الموجودات:				
-النقد.	307.7	310.3	2.6	0.9
-المطالب على البنك المركزي.	4882.4	4996.8	114.4	2.3
-الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية.	1391.3	1188.8	-202.5	-14.6
-المطالب على الحكومة.	4050.1	4828.0	777.9	19.2
-المطالب على القطاع الخاص.	36718.6	37365.7	647.1	1.8
-الموجودات الأجنبية.	12747.1	13004.7	257.6	2.0
-موجودات أخرى.	1860.2	2181.9	321.7	17.3
إجمالي الموجودات	61957.4	63876.2	1918.9	3.1
المطلوبات:				
-ودائع القطاع الخاص.	35058.2	35371.2	313.0	0.9
-ودائع الحكومة.	6886.0	6793.7	-92.3	-1.3
-الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية.	1370.3	1108.1	-262.2	-19.1
-حقوق	8287.1	8530.1	243.0	2.9

المساهمين.				
–المطلوبات الأجنبية.	4741.9	6026.3	1284.4	27.1
–مطلوبات أخرى.	5613.9	6046.9	433.0	7.7
إجمالي المطلوبات.	61957.4	63876.2	1918.9	1..3
حسابات نظامية.	15966.5	16645.0	678.5	4.2

المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي الكويتي، 2018، ص: 29.

المطلب الثاني: تعريف البنوك الاسلامية في الكويت.

حظيت الكويت بدور الريادة والقيادة في مجال الصيرفة الاسلامية، وذلك بإنشاء ثاني بنك اسلامي يعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية في منطقة الخليج العربي والأول من نوعه في الكويت وهو بيت التمويل الكويتي وذلك في عام 1977، كما تعد تجربة شركة المزيني للصيرفة التي تأسست عام 1942 كأول شركة في الكويت للقيام بأعمال الصيرفة أحد أبرز التجارب الناجحة، ومع إعلان محافظ بنك الكويت المركزي موافقته على التحول الكلي لبنك الكويت والشرق الأوسط إلى العمل وفقا للشريعة الاسلامية يرتفع عدد البنوك الاسلامية العاملة في الكويت إلى 4 مضافا إليها بنك وربة الإسلامي كشركة مساهمة كويتية تحت التأسيس برأسمال 100 مليون دينار كويتي تدفع بالكامل، وتساهم الهيئة العامة للاستثمار بصفتها الجهة الحكومية المكلفة بتأسيس البنك الذي سيكون بنكا إسلاميا بنسبة 24% من رأس المال والباقي يخصص كمنحة لجميع المواطنين الكويتيين بالتساوي على أن تتحمل الدولة قيمة الاكتتاب.[1]

ومع بدء البنكيين بمزاولة انشطتهما في السوق المحلي قريبا بعد الانتهاء من الإجراءات المطلوبة يصبح إجمالي البنوك الإسلامية، في الكويت خمسة بنوك تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية مقابل خمسة بنوك لا تزال تحت قطاع البنوك التقليدية.

[1]– محمد محمود عبد الله يوسف. البنوك الإسلامية في الكويت. الموقع الالكتروني، تاريخ الاطلاع : 2019/05/12.
https://www.arabnak.com

وقد اهتم التشريع في الكويت بوضع قواعد وقوانين تنظم عمل البنوك الإسلامية، حيث جاء القانون رقم 30 لسنة 2003 بإضافة قسم خاص بالبنوك الإسلامية إلى الباب الثالث من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية.[1]

ويمكن تلخيص نص القانوني في الجدول التالي:

الجدول(03-03): المواد القانونية المتعلقة بالبنوك الإسلامية في الكويت.

المادة	مضمون المادة
م2/ 86	تعريف البنوك الإسلامية.
م2/87 – م2/88	طلبات التأسيس (بنوك إسلامية أو شركات تابعة تزاول نشاط البنوك الإسلامية).
م2/89 – م2/90 – م2/91	تسجيل البنوك الإسلامية وفروعها.
م2/92	رأس مال البنك الإسلامي.
م2/93	تشكيل هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بالبنوك الإسلامية.
م2/94 – م2/95 – م2/97 –م2/98–م2/99– م2/100	علاقة البنك المركزي مع البنوك الإسلامية.
م2/ 96	ودائع البنوك الإسلامية.
م3	تسجيل الشركات القائمة التي تزاول المهنة المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
م4	تعديل أوضاع البنوك القائمة التي ترغب في مزاولة أعمالها طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
م5	تنفيذية.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نص القانون رقم 30 لسنة 2003 عبر الموقع الإلكتروني:

. http://www.gcc-legal.org/LawAsPDF.aspx?opt&country=0&LawID=3946

مما يسبق يمكن القول أن القوانين السابقة هي السبب الرئيسي في ازدهار البنوك الإسلامية نظرا إلى ما تتمتع به من اطار تشريعي قوي واضح ومدعم لعملها وبيئة مجتمعية تشجع البنوك الإسلامية وتقبل عليها.

[1]– موقع إلكتروني: تاريخ الاطلاع: 2019/03/15 الساعة 10.15:
http://www.gcc-legal.org/LawAsPDF.aspx?opt&country=0&LawID=3946

المطلب الثالث: لمحة عامة عن البنوك محل الإسلامية الدراسة.

تلعب البنوك الإسلامية الكويتية دورا بارزا في تفعيل وتطوير القطاع المصرفي في الكويت منذ نشأة أول بنك إسلامي، حيث شهدت هذه البنوك تطورا ونمو ملحوظا خال السنوات الأخيرة الماضية، وباعتبارها جزءا لا يتجزأ من النظام المصرفي الكويتي فإنها ملزم بتطبيق تعليمات ومقررات البنك المركزي الكويتي، وفيما يلي سنتطرق إلى البنوك الإسلامية محل الدراسة نشأتها، هيكلها التنظيمي وأهم اللجان المكونة له.

أولا: بيت التمويل الكويتي.

يعد بيت التمويل الكويتي والمعروف باسم "بيتك" من أول البنوك التي تم إنشاؤها بداخل دولة الكويت ومنطقة الخليج العربي، وتعتمد قوانين هذا البنك على أحكام الشريعة الإسلامية وتم تأسيس بيت التمويل الكويتي في عام 1977 برأس مال قدره 10 ملايين دينار كويتي وذلك لمساهمة حكومية من دولة الكويت وقدر ب 49% من رأس المال و51% مساهمة عامة، والجدير بالذكر أن هذا البنك مدرج في سوق الكويت للأوراق المالية برأس مال سوقي قدره 2 مليار دينار كويتي حتى نهاية 2009.[1]

حظي هذا البنك على العديد من الجوائز والتقييمات الجيدة على مستوى العالم، حيث حصل على تصنيف من وكالة ستاندارد بورز العالمية بدرجة A-/A2 لكل من الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل على التوالي، كما حصل على تصنيف وكالة كابيتال انتجلس بدرجة A/A-1 لكل من الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل على التوالي، بالإضافة إلى أنه حصل على منحة وكالة فيتش العالمية تقييما بدرجة A، فضلا عن منحة وكالة موديز تصنيفا بدرجة AAA3، كما حصل على جائزة أفضل مؤسسة مالية إسلامية في العالم من مجلو ذي بانكرز.

تتمثل الأغراض الأساسية لبيت التمويل الكويتي في الاتي:[2]

- القيام بجميع الخدمات والعمليات المصرفية لحسابها أو لحساب الغير على غير أساس الربا، سواء في صورة فوائد أو أية صورة أخرى.

[1]- موقع الكتروني، ساعة الاطلاع: 18.45 ، يوم 19-03-2019 :

https://www.almarsal.com

[2]- شهاب أحمد سعيد: **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011، ص: 14.

- القيام بأعمال الاستثمار مباشرة أو بشراء مشروعات أو بتمويل مشروعات أو أعمال مملوكة للغير، وذلك أيضا على غير أساس الربا.

ويجوز لبيت التمويل الكويتي التعاون مع الهيئات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها والتي تساعد على تحقيق أغراضها، ولها أن تشترك مه هذه الهيئات أو الارتباط معها بصورة أو بأخرى كالوكالة والتفويض والتكامل، ولها أن تدخل في أي تنظيم معتمد قانونا أو عرفا، كتنظيم الشركات القابضة والتابعة وشركات المجموعة.

1- <u>الشركات التابعة والزميلة لبيت التمويل الكويتي</u>: والممثلة في الجدول التالي:

الجدول (03-04): الشركات التابعة والزميلة لبيت التمويل الكويتي.

الشركات التابعة لبيت التمويل الكويتي.	الشركات الزميلة لبيت التمويل الكويتي.
• بيت التمويل الكويتي –ماليزيا-. • بيت التمويل الكويتي –البحرين-. • البنك الكويتي التركي للمساهمة. • شركة المثنى للاستثمار . • شركة عارف الاستثمارية. • شركة بيت إدارة السيولة للاستثمار. • بيتك للأسهم الخاصة. • شركة النخيل المتحدة العقارية. • شركة بيتك للاستثمار العقاري. • شركة الانماء العقارية. • شركة ألافكو لتمويل وشراء تأجير الطائرات. • شركة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية. • شركة المشروعات التنموية القابضة.	• الأولى لتأمين التكافلي. • مركز إدارة السيولة. • مصرف الشارقة الإسلامي. • بيت الاستثمار الخليجي. • الشركة الأولى للاستثمار.

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على موقع بيت التمويل الكويتي:

https://kfh.com/en/home/Personal/Investor-Relations.html

2- الهيكل التنظيمي للبنك.

يتكون الهيكل التنظيمي لبيت التمويل الكويتي من الشكل التالي:

الشكل (03-03): الهيكل التنظيمي لبيت التمويل الكويتي.

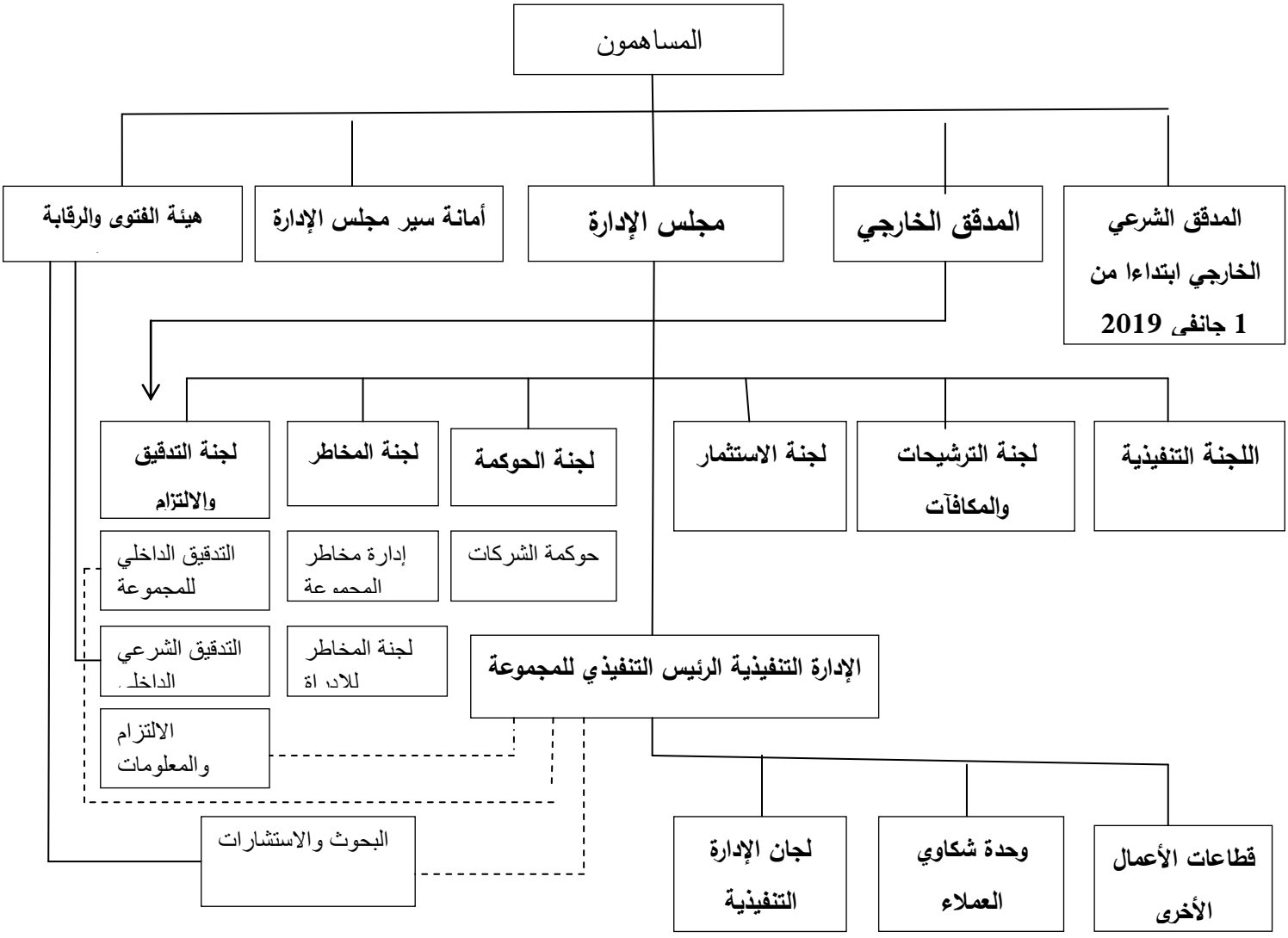

المصدر: التقرير السنوي لبيت التمويل الكويتي، 2018، ص: 45.

يتكون مجلس الإدارة لبيت التمويل الكويتي من لجان والمتمثلة في:[1]

[1]- التقرير السنوي لبيت التمويل الكويتي ، 2018، ص ص: 45- 47.

لجنة التدقيق والالتزام: شكلت لجنة التدفيق والالتزام بهدف مساعدة مجلس الادارة على الوفاء بمسؤولياته الإشرافية على العمليات الحسابية في البنك والأنظمة الرقابية المالية وضوابط التدفيق الداخلي واجراء الالزام ونظم ادارة المخاطر بالإضافة الى مهام ادارة التقارير المالية مع المدققين الخارجيين والداخليين، من اجل ضمان الالتزام بالمتطلبات الرقابية.

وتتمثل ابرز مهام اللجنة في:

- تقديم التوصيات بخصوص تعيين او انهاء عما او تحديد اتعاب المدققين الخارجيين او مؤهلاتهم أو اية شروط تتعلق بهم، كما تقيم مدى موضوعتيهم في ابداء رأيهم المهني.
- مناقشة نتائج عملية التدفيق المرحلية والنهائية مع المدققين الخارجيين، والتحفظات الناتجة عنها واي امور اخرى يرغب المدققون الخارجيون في مناقشتها.
- وضع معايير مناسبة للتأكد من تنفيذ عمليات التدفيق الخارجي.

-**لجنة الترشيحات والمكافآت** : يتمثل الدور الرئيسي للجنة الترشيحات والمكافآت في مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بتحديد الأشخاص المؤهلين لشغل عضوية مجلس الإدارة، والإدارة العليا، وتقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، كما تقوم اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على إدارة نظم المكافآت والحوافز قصيرة وطويلة الأجل، كما عليها التوصية بمكافآت الأعضاء لاعتمادها بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ومن أبرز الوظائف الأساسية التي تقوم بها اللجنة هي ما يلي:

- التوصية بشأن تحديد الأشخاص المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة، بناءا على السياسات المعتمدة والمعايير والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي؛
- التوصية بشأن تعيين الرئيس التنفيذي ونوابه ورئيس الرقابة المالية وأي مدير أخر يتبع الرئيس التنفيذي مباشرة؛
- القيام بمراجعة سنوية على المهارات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة وتحديد المهارات التي يجب أن يتمتع بها أعضاء المجلس ولجانه.

-**لجنة المخاطر**: يتمثل الدور الرئيسي لهذه اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه في الإشراف بصفة عامة على أوضاع المخاطر الحالية واستراتيجيات المخاطر وخاصة نزعة البنك اتجاه مخاطر الأنشطة الائتمانية والمصرفية والعقارية والاستثمارية وكذلك السياسات والإجراءات.

وتقوم اللجنة بعدة مهام منها:

- مراجعة سياسات وأطر إدارة المخاطر وتقييمها، والتأكد من تنفيذ الأنشطة وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية؛
- مراجعة قدرة وفعالية إدارة المخاطر في برنامج إدارة المخاطر مع المؤسسات التي يتعامل معها البنك؛
- التأكد من ملائمة نزعة المخاطر التي يستخدمها البنك وتوجهات مجلس الإدارة في هذا الخصوص وضمان تحديد المخاطر الأساسية.

-**لجنة الحوكمة:** يتمثل الدور الرئيسي للجنة الحوكمة في مساعدة المجلس على أداء مسئولياته في الإشراف على الحوكمة السليمة والعمل على تطوير مجموعة ارشاداته وسياسات الحوكمة ومراقبة الالتزام بتطبيقها والالتزام بدليل الحوكمة الصادر من مجلس الإدارة ولجانه من الإدارة التنفيذية.

وتتمثل مهام لجنة الحوكمة في:

- تطوير اطار عمل ودليل الحوكمة الشامل وتقديم اقتراحات تحديثه وتغييره؛
- مراجعة مدى كفاية السياسات وممارسات البنك فيما يخص معايير الحوكمة؛
- مراجعة وتقييم كفاءة قواعد السلوك المهني وقواعد أخلاقيات العمل وغيرها من السياسات المعتمدة والارشادات داخل البنك.

-**اللجنة التنفيذية:** يتمثل الدور الأساسي للجنة التنفيذية في مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بإلتزاماته المتعلقة بالنشاط المصرفي والاستثماري للبنك، وفقا للصلاحيات التي يفوضها المجلس إلى اللجنة، كما يجوز لمجلس الإدارة أن يعهد اليها بأية أعمال تقنية على القيام بمهامه ومسؤولياته، ويعين مجلس الإدارة أعضاء هذه اللجنة على ألا يقل عددهم عن خمسة أعضاء.

وتشمل الوظائف الرئيسية لهذه اللجنة في:

- الإشراف على الية تنفيذ استراتيجية وخطة عمل البنك، ومراقبة كفاءة الأداء ومراجعة تقارير الأداء ورفع التوصيات اللازمة للمجلس في هذا الشأن؛
- مراجعة واعتماد معاملات التمويل وعروض الاستثمار التي تعرضها الإدارة التنفيذية؛
- اعتماد أو رفض أية مقترحات تتعلق بالتمويل، السيولة و–أو– مخاطر السوق في حدود الصلاحيات المالية المعتمدة فيما يخص الحد الأقصى للتركز الائتماني للعميل الواحد.

–**لجنة الاستثمار:** الغرض الرئيسي من لجنة الاستثمار هو مساعدة مجلس الإدارة في وضع مبادئ عامة للاستثمار والإشراف على الأنشطة الاستثمارية للبنك وشركاته التابعة، وفق للصلاحيات التي يفوضها المجلس لهذه اللجنة والتحقق من مدى الامتثال للأهداف الاستثمارية للبنك.

وتشمل الوظائف الأساسية للجنة الاستثمار على سبيل المثال:

- القيام بمساعدة مجلس الإدارة على تنفيذ مسؤولياته الرقابية على الأصول الاستثمارية للبنك بما في ذلك الصناديق والمحافظ الاستثمارية؛
- مراجعة التقارير المرتبطة بوضع الاستمارات الحالية للبنك وظروف الأسواق المالية المحلية والدولية وكافة البيانات التي تمكن اللجنة من ممارسة مسؤولياتها بطريقة مهنية فعالة؛
- إخطار مجلس الإدارة بأي تغيرات جوهرية في استثمارات البنك.

ثانيا: بنك وربة.

تأسس بنك وربة في 17 فيفري 2010 بموجب المرسوم الأميري رقم 289 لسنة 2009 وتم تسجيل البنك في سجل البنوك الإسلامية لدى بنك الكويت المركزي في 7 افريل 2010، وتمتلك دولة الكويت ممثلة في كل من الهيئة العامة للاستثمار بنسبة 25.3% مباشر وغير مباشر،مجموعة الساير القابضة 10.006% غير مباشر، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 6.417% غير مباشر.

وقد أنشئ البنك ليحتل مكانة ريادية في مصاف البنوك العالمية عامة والبنوك الإسلامية بوجه خاص حيث أنه يقدم مجموعة شاملة ومتكاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويتطلع بنك وربة إلى تحقيق النمو والتوسع من خلال توفير منتجات مصرفية مبتكرة تكفل حلولا فعالة وخدمات مميزة من شأنها اكتساب ثقة عملائه في تعددهم واختلاف أجناسهم.

1-أهداف بنك وربة:

تتمثل الأهداف الرئيسية لبنك وربة في:[1]

- أن يتصدر البنك في مجال الخدمات المصرفية الإسلامية للشركات والخدمات الاستثمارية في الكويت، بالإضافة إلى خدمات رقمية متطورة للأفراد؛
- مساعدة العملاء على تحقيق طموحاتهم وتنمية أعمالهم من خلال توفير حلول مالية وخدمات وتجارب متميزة؛
- توفير فرص نمو وبيئة عمل سليمة لجميع العاملين في البنك؛
- تقديم عوائد منتظمة ومتنامية لجميع المستثمرين.

يلتزم بنك وربة بالعمل على تحقيق أهدافه من خلال التركيز على مجموعة من المبادئ التي تشمل:[2]

- تميز العمليات المصرفية؛
- تطبيق أحدث التقنيات المصرفية "النظام المصرفي الإلكتروني"؛
- تحقيق رضا العملاء واكتساب ثقتهم واحترامهم.

[1]- الموقع الإلكتروني لبنك وربة، تاريخ الاطلاع: 2019/04/05، الساعة: 16.30:https://www.warbabank.com

[2]-مرجع نفسه.

2-2الهيكل التنظيمي للبنك: يتشكل الهيكل التنظيمي لبنك وربة بالشكل التالي

الشكل (03-04): الهيكل التنظيمي لبنك وربة.

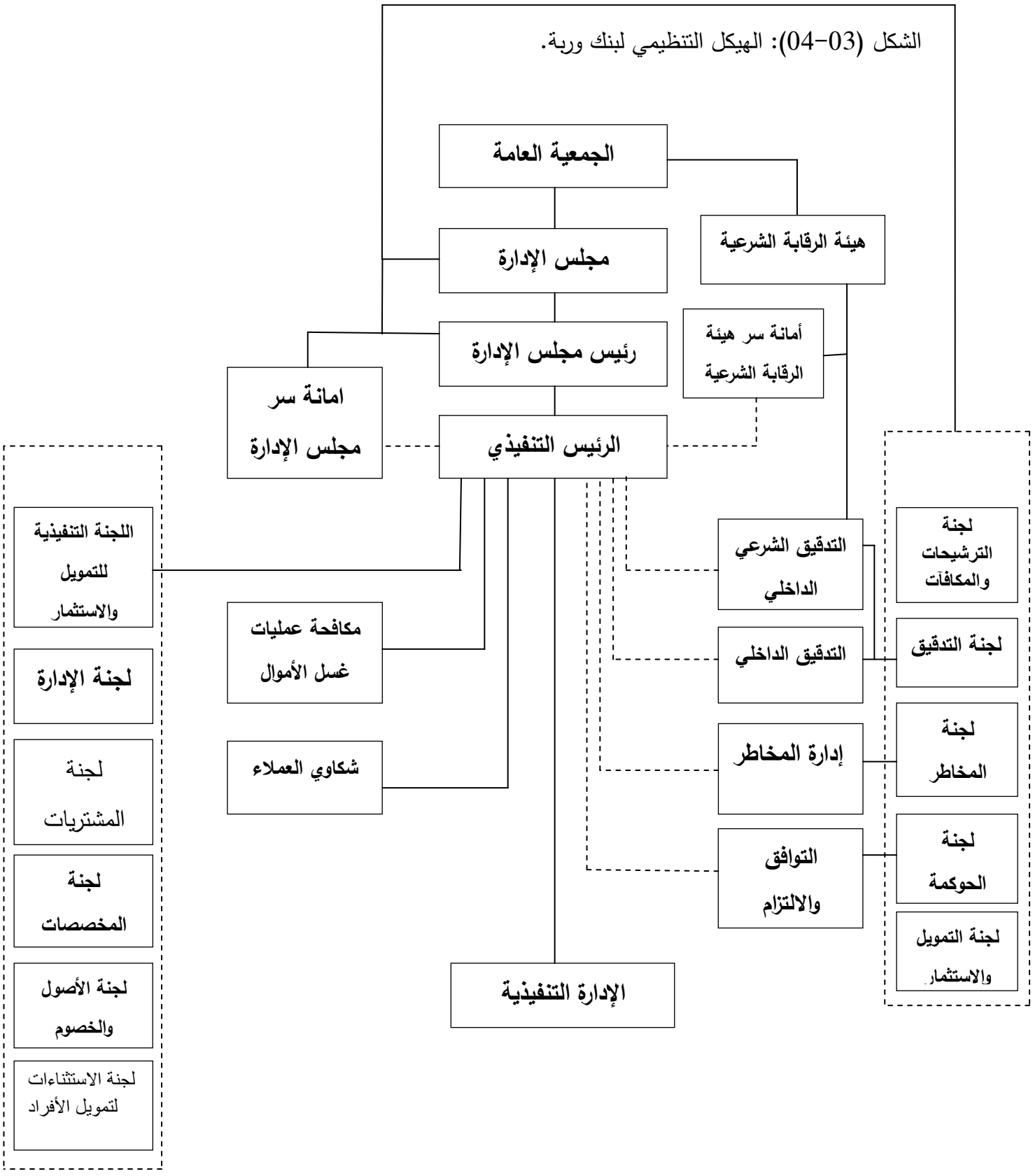

المصدر: التقرير السنوي لبنك وربة، 2018، ص: 33.

ويمكن تلخيص أهم عناصر الهيكل التنظيمي للبنك في ما يلي:[1]

مجلس الإدارة: هو المسؤول عن مراجعة واعتماد الخطة الاستراتيجية الخاصة بالبنك والميزانية التقديرية ومقارنتها بالفعلية وتحديد أولويات العمل، كما يقوم المجلس بالإشراف على تنفيذ تلك الاستراتيجيات واعتماد السياسات المتعلقة بأوجه الأنشطة المختلفة.

كما يقوم مجلس الإدارة بمراقبة مواطن تعرض البنك للمخاطر للتأكد من وضع هياكل مناسبة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، ومراجعة مدى كفاية وتوافر الانظمة وبما يتفق مع كافة القواعد والقوانين المطبقة بالبنك، وتأكيد توافر سياسات مكتوبة تغطي كافة انشطة البنك وتتم مراجعتها بصفة دورية بهدف تحديثها أو إدخال تحسينات عليها، ويتفرع مجلس الإدارة لعددا من اللجان المتمثلة في:

-**لجنة التمويل والاستثمار:** تقوم اللجنة بمراجعة وتقييم وتطوير واقتراح موافقة مجلس الإدارة على كافة الموضوعات المتعلقة بعروض التمويل والاستثمار والرسوم والعمولات وأداء المحفظة التمويلية والاستثمارات ولإجراءات القانونية المتخذة لحالات تعثر العملاء، وتتمتع اللجنة بصلاحيات محددة في اعتماد قرارات التمويل والاستثمار.

-**لجنة التدقيق:** تقوم اللجنة بمتابعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك وكذلك القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك، والتأكد من كفاية الموارد المخصصة للوظائف الرقابية هذا بالإضافة إلى مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من كفاية المخصصات اللازمة.

وتقوم اللجنة بتقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي وتحديد مكافاته والقيام بدراسة توصية الإدارة التنفيذية بشأن تعيين وإنهاء عمل وتحديد أتعاب المدققين الخارجيين.

-**لجنة الحوكمة:** تقوم اللجنة بتقديم المساعدة إلى مجلس الإدارة في تنفيذ متطلبات الحوكمة إعداد وتحديث دليل الحوكمة للبنك، وتأكيد التزام الأطراف ذات العلاقة بالبنك بتطبيق معايير ومتطلبات الحوكمة تقديم تقارير لمجلس الإدارة حول ذلك ومراجعة تفاصيل المحتوى الذي ينشر في التقرير السنوي فيما يتعلق بالحوكمة.

[1] التقرير السنوي لبنك وربة، 2018، ص ص : 38 40.

-**لجنة المخاطر:** تقوم لجنة المخاطر بتقديم المساعدة لمجلس الإدارة في تنفيذ المسؤوليات المتعلقة بالموضوعات ذات العلاقة بالاستراتيجيات والقابلية للمخاطر المصاحبة لأنشطة التمويل والاستثمار، علاوة على دور اللجان في تبيان وتطوير استراتيجية المخاطر لدى البنك والقابلية للمخاطر وكذا التدابير الأخرى ذات الصلة ومراجعة تقارير المجموعة، وإدارة المخاطر وسياسات المخاطر والرقابية لدى البنك والتوصية باعتمادها من قبل المجلس.

-**لجنة الترشيحات والمكافآت:** تقوم اللجنة بتقديم المساعدة لمجلس الإدارة في شأن تحديد صلاحية المرشحين لعضوية مجلس الإدارة، والمرشح لوظيفة الرئيس التنفيذي ونوابه ومساعديه، فضلا عن التأكد من فعالية والالتزام بتطبيق السياسة الخاصة بالترشيحات واتفاقها مع أهداف البنك، والتأكد من فعالية ونزاهة سياسة وممارسات المكافآت بالبنك.

2-الإدارة التنفيذية: اعتمد مجلس الإدارة إنشاء بعض اللجان على مستوى الإدارة التنفيذية للقيام بمهام ومسؤوليات محددة لمساعدة الرئيس التنفيذي في إدارة البنك بكفاءة وفاعلية. وتتمثل هذه اللجان في:

-**اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار:** تعتبر اللجنة التنفيذية للتمويل والاستثمار المسؤولة عن دراسة العروض المتعلقة بالتمويل والاستثمار، وتقوم اللجنة بالموافقة على تلك العروض أو تحيلها إلى لجنة التمويل والاستثمار المسؤولة عن مراقبة ومراجعة محفظة البنك التمويلية والاستثمارية واتخاذ الاجراءات المناسبة لضمان أداء الأصول المالية والاستثمارية للبنك.

-**لجنة الأصول والخصوم:** تختص لجنة الأصول والخصوم بجميع الأمور المتعلقة بإدارة ومراقبة الميزانية العمومية بما في ذلك جميع جوانب الأصول والخصوم وتوزيع الأصول وهيكل المطلوبات ومتطلبات السيولة وجميع الموضوعات الأخرى ذات الصلة بكفاية رأس المال وإدارة مخاطر السوق والسيولة التي يواجهها البنك، وتعتبر لجنة الأصول والخصوم مسؤولة عن الإشراف على كافة المواضيع ذات الصلة بالتوازن الأمثل للموجودات والمطلوبات على المدى القصير والمتوسط والطويل، لكي تضمن نموا في الأعمال مع الربحية بالإضافة إلى الالتزام بالمتطلبات الرقابية والمالية.

-**لجنة المخصصات:** تعتبر هذه اللجنة مسؤولة عن تحليل وتقييم كافة الانكشافات القائمة للتسهيلات التمويلية والاستثمارات المعتمدة وذلك لغرض تحديد وجود أو عدم وجود انخفاض في قيمة الانكشاف أو أي مؤشر لعد الانتظام، وتقوم اللجنة بمراجعة وضمان اتخاذ المخصصات وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية

المقبولة والمتطلبات الرقابية لبنك الكويت المركزي، إضافة إلى ذلك فإن اللجنة مفوضة بمراجعة شطب الديون وتقديم التوصيات ذات الصلة إلى مجلس الإدارة للتدقيق ومجلس الإدارة.

-**لجنة الإدارة:** تتولى لجنة الإدارة مسؤولية تطوير وتنفيذ رؤية واستراتيجية البنك حيث يتم عقد اجتماعات شهرية منتظمة للجنة للإدارة بغرض التأكد من تدفق المعلومات إلى الإدارة التنفيذية للوصول إلى رؤية موحدة في شأن القرارات المؤثرة على أوضاع البنك بشكل عام.

-**لجنة المشتريات:** تأسست اللجنة لضمان سير عملية شراء كافة البضائع والخدمات والعقود والأعمال اللازمة لتشغيل البنك بشكل مناسب وفق أسلوب شفاف وفعال وفي الوقت المحدد مع مراعاة أفضل الممارسات في مجال المشتريات وتتمثل المسؤولية الرئيسية للجنة في الإشراف على هدف البنك الخاص بجلب المنتجات والخدمات التي تناسب الغرض المطلوبة لأجله، وذلك في الوقت المناسب والمكان المطلوب ومقابل التكلفة الملائمة.

-**لجنة الاستثناءات لتمويل الأفراد:** تأسست اللجنة بهدف مراجعة كافة معاملات التمويل الشخصي التي تحتاج إلى دراسة عميقة وإبداء الرأي بمدى جدوى اعتماد الاستثناءات المطلوبة واتخاذ القرار باعتمادها أو رفضها بناء على اسباب ودوافع ائتمانية محددة بما يحقق مصلحة البنك وأهدافه على المدى الطويل ضمن معايير ومحددات مقبولة المخاطر.

ثالثا: بنك بوبيان.

هو بنك إسلامي في الكويت يقوم بمعاملات الشريعة الإسلامية تأسس في عام 2004 برأس المال الذي تجاوز 6500000 دينار كويتي، وهو أحد البنوك الناشئة في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، ومن خلال الاستفادة من علاقته مع بنك الكويت الوطني، والمساهم الرئيسي والذي صنف من بين أكبر 300 بنك في جميع أنحاء العالم. إن أسهم بنك بوبيان مسجلة ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية منذ 15 ماي 2006، في الوقت لذي عمل فيه البنك على نشر الثقافة المصرفية الإسلامية والتعاملات البنكية المرتكزة على الصدق والنزاهة والشفافية.[1]

[1]- موقع الكتروني، تاريخ الاطلاع: 2019/03/22 الساعة 11.28 :

https://www.almarsal.com

وفي عام 2009 تمكن بنك الكويت الوطني من الاستحواذ على 47.29% من أسهم بنك بوبيان وقد تم زيادة هذه النسبة إلى 58.3% خلال سنة 2012، ومنذ ذلك الحين ساهم بنك الكويت الوطني في مسيرة التطوير الذي اعتمدها بنك بوبيان.[1]

1-أهداف بنك بوبيان:

يسعى بنك بوبيان ليصبح أحد أكبر البنوك الإسلامية في العالم مع تحقيق التميز في كل ما يقوم به وذلك من خلال:[2]

- التركيز دائما على العملاء؛
- العمل كفريق واحد لتجاوز التوقعات؛
- الحفاظ على أعلى معايير النزاهة والاحتراف؛
- تشجيع الإبداع والابتكار في المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك مع إتباع الطريقة الت يتعامل بها؛
- التركيز على موظفيه من خلال خلق مؤسسة عالية الجودة والأداء، تعمل على تطوير فرصا
- استثنائية للشعب.

[1]- الموقع الالكتروني بنك بوبيان ، يوم الاطلاع : 2019/04/09 ، على الساعة : 16:00: www.bankboubyan.com

[2]- الموقع الإلكتروني لبنك بوبيان، مرجع نفسه.

2-الهيكل التنظيمي لبنك بوبيان: يتشكل الهيكل التنظيمي لبنك بوبيان بالشكل التالي:

الشكل (03-05): الهيكل التنظيمي لبنك بوبيان.

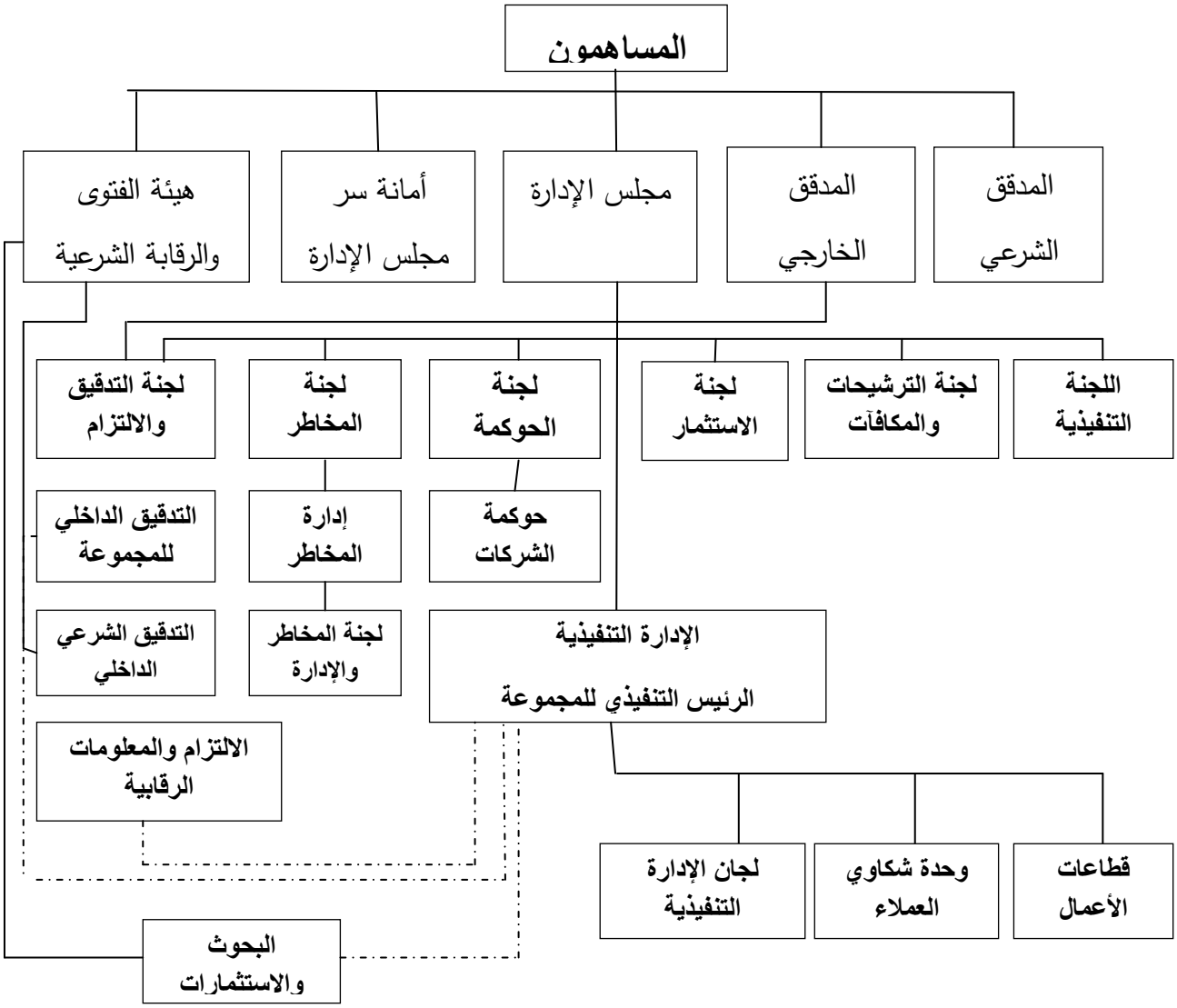

المصدر: التقرير السنوي لبنك بوبيان، 2018، ص:19.

يتمتع مجلس الادارة بأوسع الصلاحيات ويتولى المسؤوليات العامة بتكليف من المساهمين لإدارة البنك، ويمارس مجلس الإدارة هذه الصلاحيات والمسؤوليات وفق لسياسات البنك ونظام عمل مجلس الإدارة، بحيث يشمل نطاق عمل مجلس الإدارة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:[1]

[1]- التقرير السنوي لبنك بوبيان،2018، ص ص : 23 -25.

- وضع استراتيجيات البنك وتحديد نزعة المخاطر لدى البنك؛
- اعتماد الخطط الرأسمالية والتشغيلية التي نقرضها الإدارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك؛
- ضمان التطبيق الفعال للموارد لتحقيق اهداف البنك.

قام مجلس الإدارة بتشكيل خمسة لجان رئيسية منبثقة عنه للمساعدة في القيام بواجباته وتم تفويض مهام لتلك اللجان وتتمثل هذه الأخيرة في:

_اللجنة التنفيذية: تتألف اللجنة التنفيذية من اربعة أعضاء ويترأس نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي تلك اللجنة لا تضم اي أعضاء لجنة التدقيق او لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام، ويتمتع أعضاء اللجنة بخبرات متنوعة في مجال العمل المصرفي والتمويل الائتماني.

_لجنة الترشيحات والمكافآت: تتمثل مهام اللجنة في تقييم المترشحين لعضوية مجلس الادارة بناء على اسس تقييم معتمدة والاشراف على تقييم اداء مجلس الادارة ومراجعة سياسة المكافآت واداء الادارة التنفيذية والتأكد من وجود خطة احلال سلمية الموظفين.

_لجنة الحوكمة: تتمثل مهام اللجنة في اعداد وتحديث دليل الحوكمة والتأكد من تطبيق دليل الحوكمة بشكل كافي ومراجعة تقرير الحوكمة السنوي ومتابعة التوصيات المتعلقة بها.

_لجنة التدقيق: تشمل مهام لجنة التدقيق في:

- مراجعة ميثاق ودليل عمل ادارة التدقيق الداخلي والسياسات المحاسبة؛
- تقييم ورفع توصيات بشأن تعيين المدققين الخارجيين؛
- مراجعة البيانات المالية الربح سنوية؛
- دعم انشطة التدقيق الشرعي الداخلي واعتماد خطط التدقيق ومناقشة تقارير التدقيق المعنية؛
- مناقشة تقارير التدقيق الشرعي الداخلي.

_لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام: تتمثل مهام اللجنة في:

- تقييم مقاييس ادارة المخاطر في البنك ومقايس نزعة المخاطر واستراتيجية المخاطر والمقاييس الاخرى المتعلقة بها، واقتراح التوصيات على مجلس الادارة؛

- مراجعة ومناقشة التقارير وظيفة ادارة المخاطر بما في ذلك معدل كفاية رأس المال واختيارات الضغط وتقارير تقييم المخاطر؛
- اعتماد تعيين و/او استقالة مدير عام ادارة المخاطر وتقييم وادائه السنوي.

_الادارة التنفيذية: قام مجلس الادارة بتعويض الادارة التنفيذية التي يرأسها نائب رئيسي مجلس الادارة والرئيسي التنفيذي لتطبيق استراتيجية وخطط العمل.

المطلب الثالث: نسب السيولة المطبقة على البنوك الإسلامية في الكويت.

تعزيزا لمبادئ الإدارة والرقابة على مخاطر السيولة التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية في2001. أصدرت اللجنة معايير إضافية لإدارة السيولة ضمن حزمة اصلاحات بازل3، منها معيار تغطية السيولة للمدى القصير 30 يوما والمدى المتوسط والطويل، ويهدف هذا المعيار لتعزيز مرونة السيولة في البنوك من خلال ضمان أن لدى البنوك ما يكفي من الأصول السائلة عالية الجودة لتخطي فترات الضغط.

أولا: نسبة معيار تغطية السيولة.

يعتبر معيار تغطية السيولة مقياس عالمي لتقييم مستوى السيولة لدى البنك، ويهدف هذا المعيار إلى التأكد من احتفاظ البنك بمستوى كاف من الأصول السائلة غير المرهونة والتي يمكن تحويلها بشكل فوري إلى نقد لمقابلة متطلبات السيولة خلال 30 يوم.[1]

ويتم احتساب معيار تغطية السيولة وفق أحكام الشريعة الإسلامية كما يلي:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{قيمة الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة للأيام 30 التالية}}$$

وتتكون عناصر المعادلة من الفئات التالية:

1_الاصول السائلة عالية الجودة: على البنك الاحتفاظ بالمخزون من الاصول السائلة عالية الجودة غير المرهونة لتغطية صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال فترة 30 يوما، حيث تعتبر الاصول بصفة عامة بانها اصول سائلة عالية الجودة اذا كان يمكنها تحويلها بسهولة وبشكل فوري اد تعد من دون خسائر، او مع تكبد خسائر ضئيلة تحت ظروف الضغط.

وتتكون الأصول السائلة عالية الجودة من مستويين وهما:

-**أصول المستوى الأول:** تقتصر أصول المستوى الأول على:

- أوراق النقد والمسكوكات المعدنية؛

[1]– تعميم البنك المركزي رقم (2/ ر ب أ/ 346/ 2014) بشأن معيار تغطية السيولة للبنوك الإسلامية، ص ص: 34-37.

- الأرصدة لدى البنوك المركزية في الدول التي تنشأ فيها مخاطر السيولة (شاملة الاحتياطي النقدي وعمليات التورق مع بنك الكويت المركزي)، إلى الحد المسموح للبنوك بسحبه في فترات الضغط؛
- الصكوك الصادرة عن بنك الكويت المركزي أو حكومة دولة الكويت أو البنك الإسلامي للتنمية؛
- الصكوك والأوراق المالية الأخرى المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والقابلة للتسييل المصدرة أو المضمونة من الحكومات أو البنوك المركزية أو مؤسسات القطاع العام أو بنوك التنمية في حال توافر المعايير التالية:
  - أن تكون معطاة وزن 0% ؛
  - أن يتم تداولها في أسواق مالية كبيرة ونشطة وتمتاز بتركز منخفض؛
  - أن يكون لديها سجل تاريخي يثبت أنها مصدر موثوق للسيولة حتى خلال ظروف السوق الصعبة؛
  - ألا تكون مصدرة من مؤسسة مالية أو إحدى شركاتها التابعة.

-**أصول المستوى الثاني:** يطبق على أصول المستوى الثاني حد أقصى قدره 40% من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة بعد تطبيق نسب الاستقطاع المحددة. وتنقسم مكونات أصول المستوى الثاني إلى:

-**أصول المستوى الثاني / الفئة (أ):**يتم تطبيق نسبة استقطاع 15% على القيمة السوقية لكل أصل من أصول المستوى الثاني /الفئة (أ) المدرجة ضمن الأصول السائلة عالية الجودة. وتتمثل هذه الأصول في:

- الصكوك أو الأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة والقابلة للتسييل المصدرة أو المضمونة من الحكومات أو البنوك المركزية أومؤسسات القطاع العام وبنوك التنمية في حال توافر المعايير التالية:
  - أن تكون معطاة وزن مخاطر بنسبة 20%؛
  - أن يتم تداولها في أسواق كبيرة ونشطة وتمتاز بتركز منخفض؛
  - أن يكون لديها سجل تاريخي يثبت أنها مصدر موثوق للسيولة في الأسواق حتى خلال ظروف السوق الصعبة؛
  - ألا تكون مصدرة من مؤسسة مالية أو إحدى شركاتها التابعة.
- الصكوك والأوراق المالية الأخرى المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والقابلة للتسييل المصدرة من الشركات في حال توافر المعايير التالية:
  - أن تكون مصدرة من مؤسسات غير مالية أو شركاتها التابعة؛

- أن يكون لها تصنيف ائتماني طويل الأجل في فئة (AA-) أو ما يعادله كحد أدنى صادر عن مؤسسة تقييم ائتماني خارجي مؤهلة، وفي حال عدم توافر التصنيف الائتماني طويل الأجل، أن يكون لها تصنيف ائتماني قصير الأجل يعادل في جودته التصنيف الائتماني طويل الأجل؛
- أن يتم تداولها في أسواق مالية كبيرة ونشطة وتمتاز بتركز منخفض؛
- أن يكون لديها سجل تاريخي ليثبت أنها مصدر موثوق للسيولة في الأسواق حتى من خلال ظروف السوق الصعبة.

- الصكوك الصادرة عن المؤسسة الدولية الإسلامية لإدارة السيولة.

-أصول المستوى الثاني / الفئة (ب): تقتصر أصول المستوى الثاني / الفئة (ب) على التالي:

- الصكوك المصدرة من المؤسسات غير المالية بعد تطبيق استقطاع بنسبة 50%. وذلك في حال توافر المعايير التالية:

- أن تكون صكوك أو أوراق مالية أخرى متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومصدرة من مؤسسات غير مالية أو أحد شركاتها التابعة وذات تصنيف ائتماني طويل الأجل بين A+ و BBB- أو ما يعادله؛
- أن يتم تداولها في أسواق مالية كبيرة ونشطة وتمتاز بتركز منخفض؛
- أن يكون لديها سجل تاريخي ليثبت أنها مصدر موثوق للسيولة في الأسواق حتى من خلال ظروف السوق الصعبة.

- أسهم الملكية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بعد تطبيق استقطاع بنسبة 50% وفي حال توافر المعايير التالية:

- تكون مصدرة من مؤسسة مالية أو إحدى شركاتها التابعة؛
- تشكل جزء من مؤشر أسهم رئيسي في الكويت أو في البلد الذي تنشأ فيه مخاطر السيولة؛
- يتم تداولها في أسواق مالية كبيرة ونشطة وتمتاز بتركز منخفض؛
- أن يكون لديها سجل تاريخي ليثبت أنها مصدر موثوق للسيولة في الأسواق حتى من خلال ظروف السوق الصعبة.

2-صافي التدفقات النقدية الخارجة: إن صافي التدفقات النقدية الخارجة هو إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة، مطروحا منه إجمالي التدفقات النقدية الداخلة والمتوقعة خلال الأيام ال30 اللاحقة. ويتم احتساب اجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة من خلال ضرب الأرصدة القائمة لمختلف فئات وأنواع الالتزامات وحسابات الاستثمار داخل وخارج الميزانية في معدلات التدفق الخارجي.

صافي التدفقات النقدية الخارجة على مدى 30 يوما = اجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة – القيمة الأدنى من إجمالي التدفقات النقدية و75% من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة.

-**التدفقات النقدية الخارجة:** تتكون من البنود التالية:

أ_ ودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة:

هي ودائع لدى البنك يتم اداعها من قبل شخص طبيعي، حيث يتم احتساب الودائع التي تم اداعها من قبل الاشخاص الاعتباريين وشركات الملكية الفردية وشركات التضامن في فئة الودائع من غير عملاء التجزئة لأغراض احتساب معيار تغطية السيولة، فان ودائع التجزئة تتضمن الحسابات تحت الطلب وحسابات الاستثمار المطلقة والمقيدة وتقسم ودائع التجزئة الى مستقرة واقل استقراراً، وبتم تطبيق معدلات تدفق نقدي خارج:

_الودائع المستقرة: الودائع المستقرة هي مبالغ الودائع التي تم تأمينها بالكامل ببرامج تامين ودائع متوافقة مع الشريعة الاسلامية حيث:

- يكون هناك علاقة بين البنك والمودعين تجعل عمليات سحب الودائع غبر متحملة بشكل كبير؛
- تكون الودائع في حسابات المعاملات(مثل الحسابات التي يتم ايداع الرواتب بها بشكل تلقائي).

و يتم اعطاء الودائع والحسابات المستقرة معدل تدفق نقدي خارج قدره 5 ويتم معاملة كافة الودائع والحسابات الاخرى التي لا تحقق هذه المعايير كودائع اقل استقراراً.

_ الودائع الاقل استقراراً: هي الودائع التي لها فترات استحقاق متبقية او مدة اخطار بالسحب اكثر من 30 يوم، فانه يتم استثناؤها من اجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة وذلك في حالة عدم وجود اتفاق تعاقدي

يسمح للمودع بسحب الودائع خلال ال30 يوما المتعلقة بمعيار تغطية السيولة او في الاموال التي يتم فيها تطبيق غرامات كبيرة في حالة السحب، ويجوز لبنك الكويت المركزي تطبيق معدلات تدفق نقدي خارج على هذه الودائع في حالة وجود تخوف من سحب المودعين لودائعهم بشاكل مماثل للودائع تحت الطلب تحت الظروف العادية او الظروف الضغط او وجود احتمال بموافقة البنك استرداد الودائع قبل موعد استحقاقها لتجنب مخاطر السمعة.

يتم تطبيق معدلات تدفق نقدي خارج الودائع الاقل استقرارا كما يلي:

الجدول (03-05): معدلات التدفق النقدي للودائع الاقل استقراراً:

نوع الوديعة	معدلات التدفق النقدي الخارج للودائع وحسابات الاستثمار بالعملة المحلية	معدلات التدفق النقدي الخارج للودائع والحسابات الاستثمار بالعملة الاجنبية
الحسابات المؤمنة بالكامل وليست حسابات معاملات	%8	%10
الودائع الاقل استقراراً الاخرى:		
50.000دينار كويتي او اقل	%10	%12
اكثر من 50.000ولغاية 150.000دك	%15	%17
تكثر من 150.000و لغاية 250.000 دك	%20	%22
اكثر 250.000 دك	%25	%27

المصدر: تعميم البنك المركزي (2/ ر ب أ/2014/346)، ص: 19.

ب_ الودائع وحسابات الاستثمار والاموال الخارجية غير المضمونة من غير عملاء التجزئة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة: تتضمن هذه الفئة الودائع والالتزامات من الاشخاص الاعتباريين(اي الشركات بما في ذلك الشركات الفردية) وغير المضمونة بأصول مملوكة للبنك لأغراض الافلاس او التصفية او الاعسار، ولا يشمل ذلك الالتزامات المتعلقة بعقود التحويض المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية.

لأغراض احتساب معيار تغطية السيولة يتم تقسيم الودائع وحسابات الاستثمار والاموال الاخرى غير المضمونة من غير عملاء التجزئة الى الفئات التالية:

_الودائع وحسابات الاستثمار والاموال الاخرى غير المضمونة من عملاء المشروعات الصغيرة:

تتضمن هذه الفئة الودائع والاموال الاخرى من عملاء المشروعات الصغيرة(مخلاف المؤسسات المالية).ويتم تطبيق معدلات التدفق النقدي الخارج على هذه الوقائع كما يلي:

الجدول (03–06): معدلات التدفق النقدي الخارج للودائع غير المضمونة من عملاء المشروعات الصغيرة

نوع الوديعة	معدلات التدفق النقدي الخارج للودائع وحسابات الاستثمار بالعملة المحلية(%)	معدلات التدفق النقدي الخارج للودائع وحسابات الاستثمار بالعملة المحلية(%)
حسابات المعاملات المؤمنة بالكامل	%5	%7
الحسابات الاخرى المؤمنة بالكامل	%8	%10
الودائع الاخرى الاقل استقراراً		
50.00د ك او اقل	%10	%12
اكثر من 50.000ولغاية 250.00دك	%15	%17
اكثر من250.000 ولغاية500.000 دك	%20	%22
اكثر من 500.000 دك	%25	%27

المصدر: تعميم البنك المركزي : **(2/ ر ب أ/2014/346)** ، ص 21.

2_الودائع التشغيلية والغير تشغيلية: تطلب بعض الانشطة البنكية والمتعلقة بحسابات المدفوعات والمستويات من العملاء ايداع واحتفاظ بودائع في حساباتهم لتغطيته(انشطة المقاصة، انشطة الحفظ، ادارة النقد).

تطبق على هذه الودائع تدفق نقدي خارج قدره25%. وذلك في الاحوال التي يكون العميل اعتماد كبير على البنك لإجراء هذه الانشطة وتكون هذه الودائع مطلوبة لتغطية هذه الانشطة، ولا بد من الحصول على موافقة بنك الكويت المركزي بخصوص هذه الحسابات، وقد يقرر بنك الكويت المركزي عدم السماح للبنك باستخدام هذه النسبة الودائع التشغيلية المؤهلة لنسبة 25%:

- الودائع المطلوبة لتغطية خدمات مقدمة من البنكوليس الودائع المطروحة في السوق من البنك كمنتج مستقل؛
- الودائع المحتفظ بها في حسابات لهذه الاغراض ولا يتم اعطاء العميل اي محفزات مالية،

يتم معاملة الارصدة الفائضة عن ذلك ضمن الودائع الغير التشغيلية، لذلك يتعين على البنوك تطوير المنهجيات المناسبة لتحديد الارصدة الفائضة في الحسابات التشغيلية، ويجب ان تأخذ هذه المنهجيات في الاعتبار عدة عوامل منها على سبيل المثال متوسط رصيد الحساب قبل اجراء مدفوعات معينة.

ج-الالتزامات المضمونة: هي الالتزامات المضمونة بحقوق قانونية على الاصول محددة مملوكة من قبل البنك والتي تستخدم في حالات الافلاس او الاعسار او التصفية.

يتضمن الجدول التالي معدلات التدفق النقدي الخارج التي يتم تطبيقها على الالتزامات المضمونة:

الجدول (03-07): معدلات التدفق النقدي الخارج للالتزامات المضمونة.

فئات الالتزامات المضمونة	معدلات التدفق النقدي الخارج
الالتزامات المضمونة بأصول المستوى الاول او التي يكون فيها الطرف المقابل بنك مركزي	%0
الالتزامات المضمونة بأصول المستوى الثاني/الفئة (أ)	%15
الالتزامات المضمونة التي يكون فيها الطرف المقابل جهة حكومية او مؤسسة قطاع عام او بنك التنمية او غير المضمونة بأصول المستوى الاول او الثاني/الفئة أ	%25
الالتزامات المضمونة بأصول اخرى من المستوى الثاني/الفئة(ب) (الطرف المقابل ليس جهة حكومية او مؤسسة او قطاع عام او بنك التنمية)	%50
الالتزامات المضمونة الاخرى	%100

المصدر: تعميم البنك المركزي: **(2/ ر ب أ/2014/346)**، ص : 25.

د_ التدفقات النقدية الخارجية الاخرى:

وتتمثل في:

_ التدفقات النقدية الخارجية الناشئة عن عقود التحويط المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية: يخضع صافي التدفقات النقدية الخارجية عن هذه العقود لمعدل تدفق نقدي خارج قدره100،وعلى البنوك التدفقات النقدية الداخلية والخارجية التعاقدية الناشئة عن عقود التحويط المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية، وفي حال كانت دفعات عقود التحويط المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية مغطاة بأموال سائلة عالية الجودة فان التدفقات النقدية الخارجية يتم احتسابها على اساس الصافي من اي تدفقات نقدية داخلة او ناشئة عن الضمانات الناشئة عن عقود التحويط المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية.

و يتم تطبيق معدلات التدفق النقدي الخارج المدرجة ادناه في الحالات التالية:

الجدول(03-08): معدلات تدفق النقدي الخارجي الناشئة عن عقود التحوط المتوافقة مع الشريعة الاسلامية

	معدلات التدفق النقدي الخارجي
الضمانات الاضافة عقود التحويط المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية وعقود التمويل واي عقود اخرى ناتجة عن تخفيض التصنيف الائتماني للبنك	%100
تغطية احتمال تغير قيمة الضمانات التي يقدمها البنك في عقود التحويط المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية والمعاملات الاخرى	%20
الضمانات التي يتم طلبها بواسطة الطرف المقبل باي وقت في حالة زيادة قيمتها عن قيمة الضمان المطلوب لتغطية العقود القائمة	%100
الضمانات المطلوبة تعاقديا والتي لم يطالب بها الطرف المقابل بعد	%100
الضمانات المقدمة للبنك من الاصول السائلة عالية الجودة في حالة امكانية استبدالها بضمانات من غير هه الفئة دون موافقة البنك	%100

المصدر: تعميم البنك المركزي: **(2/ ر ب أ/2014/346)**، ص: 29.

_الصكوك المدعومة بأصول وادوات التمويل المهيكلة الاخرى: تخضع هذه المعاملات والتي تستحق خلال قدرة 30 يوم في هذه الفئة لمعدل تدفق نقدي خارج قدره 100 اذا كانت هذه الادوات مصدرة من قبل البنك نفسه.

_ خطوط الائتمان والسيولة الملزمة المقدمة من البنك: يتضمن الاتفاقيات الغبر قابلة للإلغاء او القابلة للإلغاء بشروط لا يشمل ذلك اي حظوظ ائتمان او سيولة قابلة للإلغاء دون الشروط والتي تدرج ضمن التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الاخرى لأغراض هذه التعليمات. تعتبر اي تسهيلات مقدمة لصناديق تحويط او الشركات ذات الاغراض الخاصة او اي هياكل تمويلية اخرى خاصة بتمويل اصول البنك نفسه بالكامل كحظوظ سيولة لكيانات قانونية اخرى.

يتم تطبيق معدلات التدفق النقدي الخارج التالية على الحظوظ الائتمان والسيولة الملزمة غبر القابلة للإلغاء خلال فترة 30 يوم كما يلي:

الجدول (03- 09): التدفق النقدي الخارجي لخطوط الائتمان والسيولة الملزمة.

	معدلات التدفق النقدي الخارجي تكون من قيمة المبلغ غير المستخدم
حظوظ الائتمان والسيولة الملزمة المقدمة الى العملاء التجزئة والمشروعات الصغيرة.	%5
تسهيلات التمويل الملزمة المقدمة الى المؤسسات غير المالية والحكومات والبنوك المركزي ومؤسسات القطاع العام وبنوك التنمية.	%10
تسهيلات السيولة الملزمة المقدمة الى المؤسسات غير المالية والحكومية والبنوك المركزية ومؤسسات القطاع العام وبنوك التنمية.	%30
حظوظ الائتمان والسيولة الملزمة المقدمة الى بنوك تخضع الى الرقابة 40 من قيمة المبلغ غير المستخدم.	%40
تسهيلات التمويل الملزمة الى المؤسسات المالية الاخرى بما في ذلك شركات الاوراق المالية والتامين الاسلامي	%40
تسهيلات السيولة الملزمة المقدمة إلى المؤسسات المالية الأخرى بما في ذلك شركات الأوراق المالية والتكافل.	100%
تسهيلات التمويل والسيولة الملزمة المقدمة إلى الشركات الأخرى	%100

المصدر: تعميم البنك المركزي: **(2/ ر ب أ/2014/346)**، ص: 28-29 .

-**<u>الالتزامات التعاقدية بتقديم تسهيلات التمويل خلال فترة 30 يوم</u>:** يطبق معدل تدفق نقدي خارج قدره 100% على الالتزامات التعاقدية بتقديم تسهيلات التمويل إلى المؤسسات المالية والغير مدرجة في أي بلد أخر .

-**<u>التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى</u>:** تبين القائمة التالية معدلات التدفق النقدي الخارج لالتزامات التمويل المستقبلية المحتملة.

الجدول (03-10) : معدلات التدفق النقدي الخارج لالتزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى.

نوع التمويل المحتمل	معدلات التدفق النقدي الخارج (%)
تسهيلات التمويل والسيولة القابلة للإلغاء وغير المشروطة "غير الملزمة".	5%
الالتزامات غير التعاقدية التي تتعلق بسحب السيولة المحتمل من المشروعات المشتركة او استثمارات الأقلية في الشركات.	5%
الالتزامات المتعلقة بعمليات تمويل التجارة (بما في ذلك الضمانات وخطابات الاعتماد).	5%
الضمانات وخطابات الاعتماد غير المتعلقة بالتزامات تمويل التجارة.	5%
الصكوك القائمة والتي لها مدة استحقاق متبقية أكثر من 30 يوم.	5%
أي التزامات أخرى غير تعاقدية غير مشمولة بما تقدم (مثل الأرباح المشتركة المتوقعة من أصحاب حسابات الاستثمار والأرباح الموزعة).	5%

المصدر: تعميم البنك المركزي: **(2/ ر ب أ/2014/346)**، ص: 29.

-**<u>الودائع القائمة على معادلات المرابحة السلعية:</u>** بالنسبة للمرابحات التي تستحق خلال 30 يوما، يتم تطبيق نسبة مخاطر سيولة 100% على رصيد المرابحة الواجب دفعه.

-**<u>عقود ما بين البنوك المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية:</u>** تتضمن هذه الفئة التدفقات الناتجة عن الأدوات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والمستخدمة بشكل واسع من قبل البنوك الإسلامية لإدارة السيولة ما بين البنوك والتي تشمل عقود المضاربة والمرابحة السلعية والوكالة وتخضع هذه المعاملات لمعدل تدفق نقدي قدره 100%.

<u>- التدفقات النقدية الداخلة:</u>

يتعين على البنوك عند احتساب التدفقات النقدية الداخلة لديها أن تدرج فقط التدفقات النقدية التعاقدية الداخلة من الانكشافات القائمة والمنتظمة والتي لا يكون لدى البنك فيها أي شك في التحصيل خلال فترة 30 يوما ولا يتم إدراج التدفقات الداخلة المحتملة ضمن هذه التدفقات.

-**عمليات التمويل المضمونة:** يتم افتراض تجديد معاملات التمويل المضمونة بالكامل بأصول المستوى الأول، و بناءا على ذلك فإن معدل التدفق الداخل عن هذه العمليات يكون 0% وفيما يلي بيان بالمعاملات ومعدلات التدفق النقدي الداخل الخاصة بعمليات التمويل المضمونة.

الجدول (03-11): معدلات التدفق النقدي الداخلي لمعاملات التمويل المضمونة.

معاملات التمويل المضمونة بالأصول من الفئات التالية:	معلات التدفق النقدي الداخلي.
أصول المستوى الأول	0%
أصول المستوى الثاني / الفئة (أ).	10%
أصول المستوى الثاني / الفئة (ب).	50%
الضمانات الأخرى.	100%

المصدر: تعميم البنك المركزي: **(2/ ر ب أ/2014/346)**، ص:32.

-**التسهيلات الملزمة:** لا يتم افتراض وجود أي تدفقات نقدية داخلة من خطوط الائتمان والسيولة المقدمة للبنك من بنوك أو مؤسسات مالية أخرى لأغراضه الخاصة، وبناءا عليه يكون معدل التدفق النقدي الداخل لهذه المعاملات مقدراه 0%.

-**التدفقات النقدية الداخلة الأخرى وفقا لفئات الأطراف المقابلة:** بالنسبة لدفعات عمليات التمويل على البنك الأخذ بالاعتبار التدفقات النقدية الداخلة من عمليات التمويل المنتظمة فقط، وبالنسبة لتسهيلات التمويل المتجددة يتم الافتراض بأن عمليات التمويل الحالية تم تجديدها ويتم معاملة أي أرصدة متبقية بنفس طريقة معاملة التسهيلات الملزمة.

لا يتم إدراج التدفقات النقدية الداخلة من عمليات التمويل التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد.

يتعين على البنوك تطبيق المعدلات المبينة أدناه على التدفقات النقدية الداخلة التي تستحق خلال 30 يوما وفقا للأطراف المقابلة:

- التدفقات النقدية الداخلة من عملاء التجزئة والمشروعات الصغيرة 50% من المبلغ التعاقدي.
- التدفقات النقدية الداخلة من غير عملاء التجزئة :

100%للأطراف المقابلة من المؤسسات المالية والبنوك المركزية.

50%للأطراف المقابلة من المؤسسات غير المالية.

- الودائع التشغيلية: تخضع الودائع المحتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى للأغراض التشغيلية لمعدل تدفق نقدي داخل مقداره 0% .

-التدفقات النقدية الداخلة الأخرى: تتمثل في :

-التدفقات النقدية الداخلة الناشئة عن عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية: يخضع صافي التدفقات النقدية الداخلة لمعدل تدفق نقدي داخلي مقداره 100% ويتم احتساب مبالغ التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الناشئة عن عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

-التدفقات النقدية التعاقدية الداخلة الأخرى: مع تقديم بيان تفصيلي بتلك التدفقات، وتخضع لمعدل تدفق نقدي داخل مقداره 100%.

ثانيا: معامل التمويل المستقر.

يعرف معيار صافي التمويل المستقر على أنه نسبة إجمالي التمويل المستقر المتاح إلى إجمالي التمويل المستقر المطلوب، حيث يتعين على البنوك المحافظة على هذه النسبة لتكون على الأقل 100% بشكل مستمر، ويعرف التمويل المستقر المتاح على أنه ذلك الجزء من رأس المال والالتزامات التي يتوقع أن تمثل مصادر أموال يعتمد عليها لفترة تمتد لسنة واحدة، ويعتمد مبلغ التمويل المستقر المطلوب لكل بنك على خصائص السيولة وفترات الاستحقاق المتبقية للأصول والانكشاف خارج الميزانية.[1]

يتم احتساب معيار صافي التمويل المستقر كنسبة مئوية كما يلي:

$$\text{صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{إجمالي التمويل المستقر المتاح}(ASF)}{\text{إجمالي التمويل المستقر المطلوب}(RSF)} \geq 100\%$$

وتتكون عناصر المعادلة من الفئات التالية:

1-التمويل المستقر المتاح:

يتم قياس قيمة التمويل المستقر المتاح بالاعتماد على خصائص الاستقرار النسبي في مصادر تمويل البنك بما في ذلك الاستحقاق التعاقدي للالتزامات والاختلاف في ميول مختلف أصحاب التمويل من حيث

[1]- تعميم رقم (2/ ر ب أ/ 2015/357): **بشأن تطبيق معيار صافي التمويل المستقر للبنوك الإسلامية**، ص ص: 24- 25.

سحب التمويل، ويتم تصنيف مصادر المال والالتزامات في خمس فئات قبل اي تعديلات أو استقطاعات رقابية، ويتم ضرب القيمة ضمن كل فئة بمعامل التمويل المستقر المتاح ويمثل مجموع القيم المرجحة بمعاملات التمويل إجمالي التمويل المستقر المتاح.

الجدول(03 -12): ملخص فئات الالتزامات ومعاملات التمويل المستقر المتاح القصوى المرتبطة بها.

مكونات فئات التمويل المستقر المتاح.	معاملات التمويل المستقر المتاح القصوى.
-رأس المال الرقابي (باستثناء أدوات الشريحة 2 التي لها فترات استحقاق متبقية أقل عن سنة واحدة). - أدوات رأس المال والالتزامات التي لها فترات استحقاق متبقية لسنة واحدة أو أكثر. - الضرائب المؤجلة على جانب الالتزامات التي لها فترة استحقاق فعلية لسنة واحدة أو أكثر. - حقوق الأقلية التي لها فترة استحقاق فعلية سنة واحدة أو أكثر.	%100
-الودائع وحسابات الاستثمار المستقرة لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة سواء كانت تحت الطلب أو التوفير، أو ودائع وحسابات استثمار لأجل التي لها فترات استحقاق متبقية أو مدة إخطار بالسحب أقل من سنة واحدة.	%95
-الودائع وحسابات الاستثمار الأقل استقرارا لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة سواء كانت تحت الطلب أو توفير أو ودائع وحسابات استثمار لأجل التي لها فترات استحقاق متبقية أو مدة إخطار بالسحب أقل من سنة واحدة.	%90
-التمويل المضمون وغير المضمون الذي له فترات استحقاق متبقية أقل من سنة واحدة والمقدم من المؤسسات غير المالية. -الودائع التشغيلية. - التمويل الذي له فترات استحقاق متبقية أقل من سنة واحدة والمقدم من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع العام وبنوك التنمية. - التمويل المضمون وغير المضمون الاخر الذي لم يتم إدراجه في الفئات السابقة والذي له فترات استحقاق متبقية بين ستة أشهر أو أقل من	%50

سنة واحدة، بما في ذلك التمويل كم البنوك المركزية والمؤسسات المالية. -الضرائب المؤجلة على جانب الالتزامات التي لها فترة استحقاق فعلية بين ستة أشهر وأقل من سنة واحدة. -حقوق الأقلية التي لها فترة استحقاق فعلية بين ستة أشهر وأقل من سنة واحدة.	
-جميع فئات الالتزامات ورأس المال التي لم يتم ادراجها في الفئات أعلاه، بما في ذلك الالتزامات الأخرى التي ليس لها فترات استحقاق محددة (مع أخذ المعاملة الخاصة للضرائب المؤجلة على جانب الالتزامات بعد تقاص عقود التحوط على جانب الأصول في حال كانت عقود التحوط على جانب الالتزامات لأغراض معيار صافي التمويل المستقر أكبر من عقود التحوط على جانب الأصول. -الدفعات المستحقة في تاريخ المعاملة الناتجة عن عمليات شراء أدوات مالية وعملات أجنبية وسلع.	%0

المصدر: تعميم البنك المركزي رقم(2/ ر ب أ/357/ 2015): **بشأن تطبيق معيار صافي التمويل المستقر للبنوك الإسلامية** ، ص ص : 10- 12.

2-التمويل المستقر المطلوب:

يتم قياس مبلغ التمويل المستقر المطلوب بالاعتماد على الخصائص العامة لأوجه مخاطر السيولة للأصول و الانكشافات خارج الميزانية، وتحسب من خلال تصنيف الأصول ضمن فئات ويتم ضرب القيمة ضمن كل فئة بمعامل التمويل المستقر المطلوب، ويتمثل مجموع القيم المرجحة بمعاملات التمويل إجمالي التمويل المستقر المطلوب. ويتكون التمويل المستقر المطلوب من:

الجدول(03-13): ملخص فئات الالتزامات ومعاملات التمويل المستقر المطلوب القصوى المرتبطة بها.

مكونات فئات التمويل المستقر المطلوب	معاملات التمويل المستقر المطلوب .
-أوراق النقد والمسكوكات المعدنية. -احتياطيات البنك المركزي. -المطالبات على البنوك المركزية التي لها فترات استحقاق متبقية أقل من ستة اشهر. -الدفعات مستحقة القبض في تاريخ المعاملة الناتجة عن عمليات بيع ادوات مالية وعملات أجنبية وسلع.	%0
الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من المستوى الأول غير المرهونة باستثناء أوراق النقد والمسكوكات المعدنية واحتياطيات البنك المركزي.	%5
-عمليات التمويل والودائع غير المرهونة المقدمة للمؤسسات المالية والتي لها فترات استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر في حال كانت التمويل مضمون بأصل سائلة عالية الجودة من المستوى الأول وكان للبنك إمكانية إعادة رهن الضمان المستلم طول فترة التمويل.	%10
-الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من المستوى الثاني/ الفئة (أ) غير المرهونة. -جميع عمليات التمويل والودائع غير المرهونة الأخرى والمقدمة للمؤسسات المالية والتي لها فترات استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر وغير المدرجة في الفئات السابقة.	%15
-الأصل السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من المستوى الثاني/ الفئة (ب) غير المرهونة. -الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والمرهونة لفترة ما بين ستة أشهر وأقل من سنة واحدة. - جميع عمليات التمويل المقدمة للمؤسسات المالية والبنوك المركزية التي لها فترات استحقاق ما بين ستة أشهر وأقل من سنة. -الودائع وحسابات الاستثمار لدى مؤسسات مالية أخرى لأسباب تشغيلية.	%50

-جميع الأصول الأخرى، عدا الأصول السائلة عالية الجودة، التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة والتي لها فترات استحقاق أقل من سنة واحدة، بما يشمل عمليات التمويل للمؤسسات غير المالية، وعمليات التمويل لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة، وعمليات التمويل للجهات الحكومية ومؤسسات القطاع العام.	
-عمليات التمويل السكنية المؤهلة غير المرهونة والتي لها فترات استحقاق متبقية سنة واحدة أو أكثر، والتي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقا لمعيار كفاية رأس المال – بازل 3. -عمليات التمويل والودائع غير المرهونة الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة باستثناء عمليات التمويل والودائع المقدمة للمؤسسات المالية والتي لها فترات استحقاق متبقية سنة واحدة أو أكثر، والتي تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقا لمعيار كفاية رأس المال- بازل 3.	%75
-النقد والأوراق المالية والأصول الأخرى المقدمة كهامش ضمان القيمة المبدئي لعقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والنقد والأصول الأخرى المقدمة للمساهمة في صندوق التعثر لطرف مقابل. -عمليات التمويل المنتظمة الأخرى غير المرهونة التي لا تخضع لوزن مخاطر 35% أو أقل وفقا لمعيار كفاية رأس المال -بازل 3 والتي لها فترات استحقاق سنة واحدة أو أكثر باستثناء عمليات التمويل ولودائع المقدمة للمؤسسات المالية. -الأوراق المالية غير المرهونة التي لها فترات استحقاق واحدة أو أكثر والأسهم التي يتم تداولها داخل نطاق السوق الرسمي، في حالة عدم تعثر الكيانات المصدرة لهذه الأدوات وفي حال كانت هذه الأدوات لا تتأهل كأصول سائلة عالية الجودة. - السلع المادية المتداولة بما يشمل الذهب.	%85
-جميع الأصول المرهونة لفترة سنة أو أكثر. -عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الأصول بعد تقاصها مع عقود التحوط على جانب الالتزامات في حال كانت عقود التحوط على جانب الأصول أكبر من عقود التحوط على	

جانب الالتزامات، وذلك لأغراض معيار صافي التمويل المستقر. -20% من عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الالتزامات قبل طرح هامش ضمان القيمة. -جميع الأصول الأخرى التي يم يتم إدراجها في الفئات السابقة بما يشمل عمليات التمويل غير المنتظمة وعمليات التمويل والودائع المقدمة للمؤسسات المالية التي لها فترات استحقاق سنة واحدة أو أكثر والأسهم التي لا يتم تداولها داخل نطاق السوق الرسمي، والأصول الثابتة، والاستقطاعات من رأس المال الرقابي، وأصول شركات التأمين التابعة والأوراق المالية المتعثرة.	%100

المصدر: تعميم البنك المركزي رقم (2/ ر ب أ/ 2015/357): **بشأن تطبيق معيار صافي التمويل المستقر للبنوك الإسلامية** ، ص ص: 19- 23.

_الانكشافات خارج الميزانية: تتطلب العديد من انكشافات السيولة المحتملة خارج الميزانية القليل من التمويل المباشر أو الفوري، إلا أنه من الممكن لمتطلبات التمويل هذه أن تؤدي إلى استنزاف السيولة على فترة زمنية طويلة، ويتم تطبيق معاملات التمويل المستقر المطلوب على الانكشافات خارج الميزانية للتأكد من احتفاظ البنوك بتمويل مستقر لجزء من انكشافاتها خارج الميزانية التي من المتوقع أن يكون لها متطلبات تمويل خلال فترة سنة واحدة. والجدول التالي يبين قيم معاملات التمويل المستقر المطبقة عليه:

الجدول (03–14): ملخص فئات الانكشافات خارج الميزانية ومعاملات التمويل المستقر المطلوب المرتبطة بها.

مكونات فئات التمويل المستقر المطلوب	معاملات التمويل المستقر المطلوب
–تسهيلات الائتمان والسيولة غير القابلة للإلغاء المشروطة. –التزامات التمويل المستقبلية المحتملة. –الطلبات المحتملة المتعلقة بصناديق الاستثمار بالأوراق المالية وأدوات التمويل المماثلة الأخرى. –الأدوات المهيكلة التي يتوقع العملاء ان تكون قابلة للتسويق. –الصناديق المدارة التي يتم تسويقها بهدف المحافظة على قيمة مستقرة لوحدات هذه الصناديق.	*5%من المبلغ المستخدم.*

المصدر: تعميم البنك المركزي رقم (2/ ر ب أ/ 357/ 2015: **بشأن تطبيق معيار صافي التمويل المستقر للبنوك الإسلامية** ، ص: 24.

المبحث الثاني: تطبيق نسب السيولة بازل3 على البنوك محل الدراسة خلال الفترة 2017-2018.

إن نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل المستقر تسعيان إلى تحقيق نفس الفرص إلا أنهما يختلفان في الآجال ألا وهو التأكد من قدرة البنوك على الوفاء بالطلب على السداد خلال فترة الضغط. وفي هذا المبحث تطرقنا إلى محاولة البنوك الإسلامية تطبيقها وذلك رغم اختلاف طبيعة عملها على البنوك التقليدية.

المطلب الأول: تطبيق نسب السيولة على بنك وربة خلال فترة 2017-2018.

إن بنك وربة الإسلامي كغيره من البنوك والمؤسسات المالية يسعى إلى تحقيق أعلى معدلات الربحية وفرض مكانة ريادية باعتباره بنك جديد، وهذا ما جعله يتبنى أحدث المعايير الدولية والمتمثلة في مقررات بازل3 والتي نسلط عليها الضوء في هذا المطلب.

أولا: معيار تغطية السيولة.

تهدف نسبة تغطية السيولة إلى التأكد من حيازة البنك لسيولة كافية في الصندوق للوفاء بصافي التدفقات النقدية الخارجة المحتملة في مدة فترة الضغط البالغة 30 يوما.

1-الأصول السائلة عالية الجودة: تتألف الأصول عالية الجودة من أصول يمكن تحويلها أو استخدامها كضمانة للحصول على تمويلات تحت ظروف الضغط.

الجدول (03-15): تطور الأصول السائلة عالية الجودة الربع سنوي لبنك وربة لسنتي 2017 -2018.

"الف دينار كويتي"	
المدة	الأصول السائلة عالية الجودة قبل تطبيق معدلات التدفق.
31 مارس 2017	121.612
30 جوان 2017	117.806
30 سبتمبر 2017	128.684
31 ديسمبر 2017	140.958
31 مارس 2018	154.751
30 جوان 2018	183.992
30 سبتمبر 2018	-
31 ديسمبر 2018	227.553

المصدر: اعتمادا على تقارير معيار تغطية السيولة الربع لبنك وربة لسنتي 2017 -2018.

يمثل الجدول رقم (03-15) تطور الأصول السائلة عالية الجودة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي خلال سنتي 2017-2018 أن متوسط الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية خلال ربع السنة المنتهي في 31 مارس 2017 بلغ 121.6 مليون دينار كويتي وشكلت نسبة احتياطيات بنك الكويت المركزي منه 80%، لينخفض في الربع الذي يليه إلى 117.8مليون دينار كويتي وبالتالي انخفضت نسبة احتياطيات بنك الكويت المركزي إلى 76% ليأخذ وتيرة الارتفاع إلى أن وصل لقيمة 227.6 مليون دينار كويتي وبالتالي شكلت نسبة احتياطيات بنك الكويت المركزي منه 82% .

إن الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي والصكوك الصادرة من بنك الكويت المركزي وحكومة دولة الكويت والمدرجة ضمن الأصول السائلة عالية الجودة تعتبر منخفضة المخاطر ويمكن استردادها بالكامل وبالتالي يكون البنك قادرا على الوفاء بالتزاماته في فترات الضغط ، إضافة إلى احتياطيات بنك الكويت المركزي إلا أن قيمة الأصول السائلة عالية الجودة مرتفعة نسبيا مما قد تؤثر على قدرة البنك على التقدم والاستثمار.

والشكل الموالي يوضح هذا التطور في قيمة الأصول السائلة عالية الجودة:

الشكل (03-06): تطور الأصول السائلة عالية الجودة لبنك وربة.

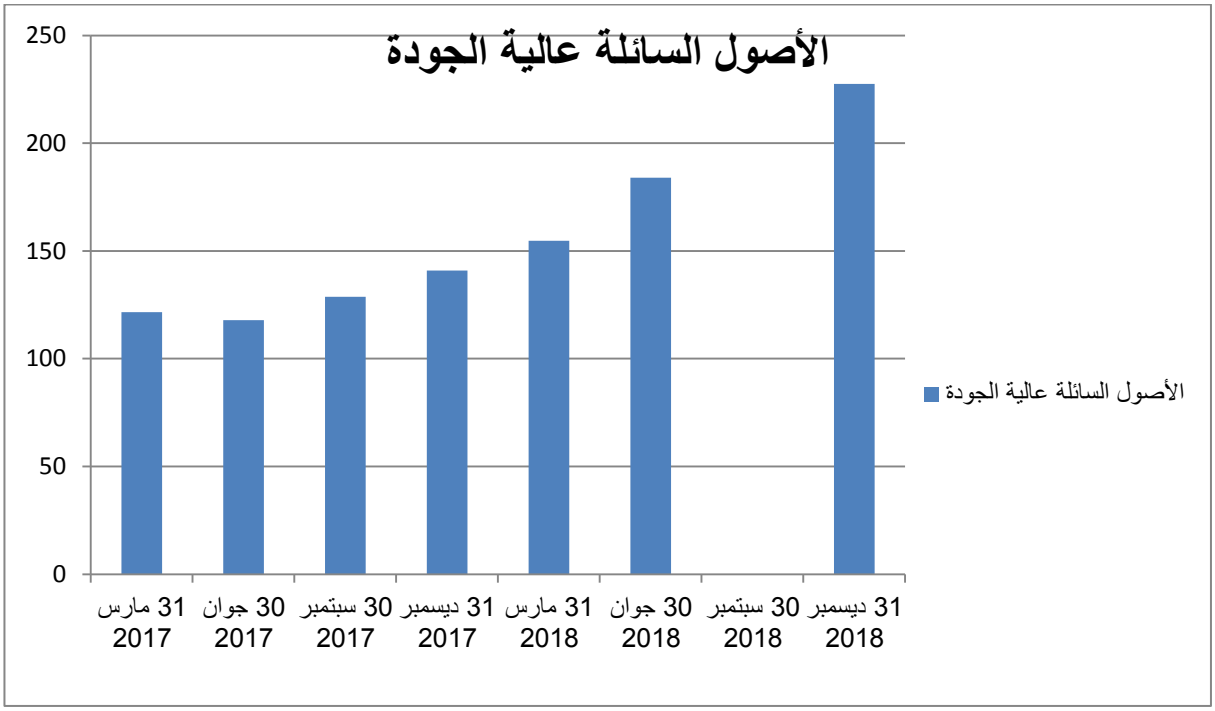

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

2-صافي التدفقات النقدية الخارجة: باعتبار أن صافي التدفقات النقدية الخارجة هو التدفقات النقدية الخارجة مطروحا منها التدفقات النقدية الداخلة، فإن صافي بنك وربة يتم احتسابه استنادا إلى بيانات قيم التدفقات الخارجة والداخلة.

-**التدفقات النقدية الخارجة:** يتطبيق معدلات التدفق التي تم التطرق اليها مسبقا أصبحت قيم التدفقات الخارجة كالتالي:

الجدول (03-16): إجمالي التدفقات النقدية الخارجة الربع سنوي لبنك وربة لسنتي 2017 و2018.

"الف دينار كويتي"					
2017					
البيان		31 مارس	30 جوان	30 سبتمبر	31 ديسمبر
ودائع التجزئة والمشاريع الصغيرة: - الودائع أقل استقرارا.	قبل تطبيق التدفق. بعد تطبيق التدفق.	96.573 16.384	116.779 19.875	131.469 22.627	169.207 30.267
الودائع وحسابات الاستثمار والأموال الأخرى غير المضمونة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة: - الودائع غير التشغيلية.	قبل تطبيق التدفق. بعد تطبيق التدفق.	242.747 117.924	256.663 130.998	287.034 147.490	282.292 163.450
التدفقات النقدية الخارجة الأخرى: - التزامات التمويل المستقبلية الأخرى.	قبل تطبيق التدفق. بعد تطبيق التدفق.	275.819 13.791	342.217 17.111	389.292 19.465	437.491 21.875
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة2017		148.099	167.985	189.588	215.591
2018					
البيان		31 مارس	30 جوان	30 سبتمبر	31 ديسمبر
ودائع التجزئة والمشاريع الصغيرة: الودائع أقل استقرارا.	قبل تطبيق التدفق. بعد تطبيق التدفق.	191.601 34.139	208.497 35.945	- -	252.444 43.962
- الودائع وحسابات الاستثمار والأموال الأخرى غير المضمونة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة: - الودائع غير التشغيلية.	قبل تطبيق التدفق. بعد تطبيق التدفق.	332.745 183.220	316.237 171.743	- -	406.422 237.030
التدفقات النقدية الخارجة الأخرى: - التزامات التمويل المستقبلية الأخرى.	قبل تطبيق التدفق. بعد تطبيق التدفق.	586.031 29.302	494.105 24.705	- -	537.469 26.873
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة 2018		246.660	232.394	-	307.865

المصدر: اعتمادا على تقارير معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبنك وربة ل2017 -2018

يمثل الجدول رقم (03-16) تطور التدفقات النقدية الخارجة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي خلال سنتي 2017-2018 :

- عرفت ودائع التجزئة لبنك وربة ارتفاعا كبيرا قدر بضعف الودائع في بداية الربع الأول من سنة 2017 حيث بلغ 16.384 الف دينار كويتي في 31 ديسمبر 2018 43.962 ألف دينار كويتي.
- الوداع وحسابات الاستثمار والأموال الأخرى غير المضمونة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة والتي تم تصنيفها كودائع غير تشغيلية عرفت تغيرا مستمرا في قيمها حيث كانت في 31 مارس 2017 تقدر ب242.747 ألف دينار كويتي ليبدأ بالارتفاع إلى غاية 30 سبتمبر 2017 أين بلغ 287.034 ألف دينار كويتي ثم عاود الانخفاض والارتفاع خلال باقي ثلاثيات سنتي الدراسة إلى أن بلغ قيمة 406.422 ألف دينار كويتي.
- التزامات التمويل المستقبلية الأخرى المصنفة ضمن بند التدفقات النقدية الخارجة عرفت تزايدا من 31 مارس 2017 بمبلغ 275.819 ألف دينار كويتي إلى 31 مارس 2018 أين بلغت 586.031 ألف دينار كويتي لتنخفض مجددا في 30 جوان 2018 إلى 494.105 ألف دينار كويتي لتبلغ في نهاية سنة 2018 قيمة 537.469 ألف دينار كويتي.

من أجل الحصول على قيمة صافي التدفقات النقدية الخارجة لابد من تقدير قيمة التدفقات النقدية الداخلة ليتم طرحها من قيمة التدفقات النقدية الخارجة.

-التدفقات النقدية الداخلة: عرفت معاملات التمويل المضمونة رصيدا قدر بـ: صفر دينار خلال فترة الدراسة ولم يتم إدراجها في التدفقات النقدية الخاصة بمعيار السيولة وكذا التدفقات الداخلة الأخرى، أما التدفقات النقدية الداخلة الناجمة عن عمليات التمويل المنظمة (وفقا للأطراف المقابلة) فيتم إظهار قيمتها عبر الجدول التالي خلال ثلاثيات السنتين محل الدراسة.

الجدول (03-17): إجمالي التدفقات النقدية الداخلة الربع سنوي لبنك وربة لسنتي 2017 و2018.

"الف دينار كويتي"					
2017					
البيان		31 مارس	30 جوان	30 سبتمبر	31 ديسمبر
التدفقات النقدية الداخلة الناجمة عن عمليات التمويل المنتظمة	قبل تطبيق التدفق.	53.763	69.189	91.546	106.425
	بعد تطبيق التدفق.	51.266	65.772	87.908	102.557
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	**2017**	51.099	65.772	87.908	102.557
2018					
البيان		31 مارس	30 جوان	30 سبتمبر	31 ديسمبر
التدفقات النقدية الداخلة الناجمة عن عمليات التمويل المنتظمة	قبل تطبيق التدفق.	139.480	132.535	-	136.777
	بعد تطبيق التدفق.	135.342	128.406		132.347
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	**2018**	135.352	128.406		132.347

المصدر: اعتمادا على تقارير معيار تغطية السيولة لبنك وربة 2017 و2018.

يمثل الجدول رقم (03-17) تطور التدفقات النقدية الداخلة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي خلال سنتي 2017-2018 بلغ متوسط التدفقات الداخلة من الأصول 51.099 ألف دينار كويتي ليبدأ بالارتفاع في 31 مارس 2017 إلى غاية 31 مارس 2018 ليبلغ 135.352 ألف دينار كويتي، ثم الانخفاض إلى أن بلغ في نهاية الربع الأخير من سنة 2018 قيمة 132.347 ألف دينار كويتي.

وبهذا يتم الحصول على صافي اجمالي التدفقات النقدية من خلال المعادلة التالية:

صافي التدفقات النقدية الخارجة = اجمالي التدفقات الداخلة – اجمالي التدفقات الخارجة

وبتطبيق المعادلة على ثلاثيات سنة 2017 و2018 يكون إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة لبنك وربة كالتالي:

الجدول(03- 18): صافي التدفقات النقدية الخارجة لبنك وربة الربع سنوي2017-2018.

"**الف دينار كويتي**"				
السنوات	الثلاثيات	التدفقات النقدية الخارجة	التدفقات النقدية الداخلة	صافي التدفقات النقدية الخارجة
2017	31 مارس	148.099	51.099	96.833
	30 جوان	167.985	65.772	102.213
	30 سبتمبر	189.588	87.908	101.680
	31 ديسمبر	215.591	102.557	113.034
2018	31 مارس	246.660	135.342	111.318
	30 جوان	232.394	128.406	103.988
	30 سبتمبر	-	-	-
	31 ديسمبر	307.865	132.347	175.519

المصدر: اعتمادا على تقارير معيار تغطية السيولة لبنك وربة لسنتي 2017 - 2018.

أخذت التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتيرة بالارتفاع وهذا ما يدل على تطور نشاط البنك وزيادة قدرته على جذب العملاء وزيادة المعاملات التي تعمل على ارتفاع المبالغ المالية المتعامل بها وبالتالي ارتفاع صافي التدفقات النقدية الخارجة، حيث عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا متواليا إلى غاية 31 ديسمبر 2017 بقيمة 113.034 مليون دينار كويتي لتعاود الانخفاض رغم ارتفاع كل من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ويرجع ذلك إلى زيادة التدفقات النقدية الداخلة بمعدل كبير أين بلغ صافي التدفقات النقدية الخارجة 111.318 مليون دينار كويتي و103.981 مليون دينار كويتي في 31 مارس و30 جوان 2018 على التوالي، ليصل إلى أعلى قيمة له في 31 ديسمبر 2018 بمبلغ 175.519 مليون دينار كويتي.

باعتبار معيار تغطية السيولة هو حاصل قسمة اجمالي الأصول السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية الخارجة للبنك، فإن معدل تغطية السيولة في بنك وربة قدرت قيمته كما هو ممثلا في الجدول التالي:

الجدول (03_19): نسبة معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبنك وربة لسنتي 2017 و2018.

"الف دينار كويتي"				
المدة	الثلاثيات	اجمالي الأصول السائلة عالية الجودة	صافي التدفقات النقدية الخارجة	معيار تغطية السيولة
2017	31 مارس	121.612	96.833	126%
	30 جوان	117.806	102.213	115%
	30 سبتمبر	128.684	101.680	127%
	31 ديسمبر	140.958	113.034	125%
2018	31 مارس	154.751	111.318	139%
	30 جوان	183.992	103.988	177%
	30 سبتمبر	-	-	-
	31 ديسمبر	227.553	175.519	130%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبنك وربة لسنتي 2017 و2018

يمثل الجدول رقم (03-18) تطور معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي خلال سنتي 2017-2018 أن بنك وربة استجاب لتعليمات البنك المركزي الكويتي فيما يخص نسبة تغطية السيولة حيث سجلت معدلات مرتفعة وهي أعلى من المعدل المحدد في تعليمات معيار تغطية السيولة للبنك المركزي الكويتي حيث بلغت 126% في 31 مارس 2017 وهو أعلى من الحد الأدنى 80% المحدد من قبل بنك الكويت المركزي لعام 2017، إلا أن نسبة معيار تغطية السيولة انخفضت في الربع الذي يليه وبلغت 115% وذلك بسبب انخفاض متوسط الأصول السائلة عالية الجودة وبالمقابل ارتفاع صافي التدفقات النقدية الخارجة، ليقوم البنك برفع متوسط الأصول السائلة عالية الجودة في 31 سبتمبر 2017 وبهذا زادت نسبة معيار تغطية السيولة إلى 127% لتعاود الانخفاض في الربع الأخير من 2017 وبلغت 125% رغم الارتفاع الكبير في قيمة الأصول السائلة عالية الجودة.

قام بنك الكويت برفع قيمة نسبة معيار تغطية السيولة إلى 90% وبهذا عمل البنك على أن لا تنخفض قيمة تغطية السيولة عن هذا المعدل وبدأت بالارتفاع إلى أن بلغت أعلى قيمة لها في 30 جوان 2018 والتي قدرت ب177% ليعاود المعدل الانخفاض في نهاية 2018 إلى 130%، حيث قام البنك بزيادة متوسط الأصول السائلة عالية الجودة من نقد ومعاملات النقد وأوراق مالية قابلة للتداول الفوري وذلك بسبب ارتفاع كبير في صافي التدفقات النقدية الخارجة ولتجنب البنك الوقوع في حالات الضغط بسبب ندرة

السيولة المتوفرة. وهذا ما يدل على الوضع الجيد للبنك وقدرته على تلبية التزامات التدفق النقدي في الوقت المناسب. والشكل التالي يوضح تطور نسبة معيار تغطية السيولة لبنك وربة:

الشكل(03-07): تطور نسبة معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبنك وربة لسنتي 2017 و2018.

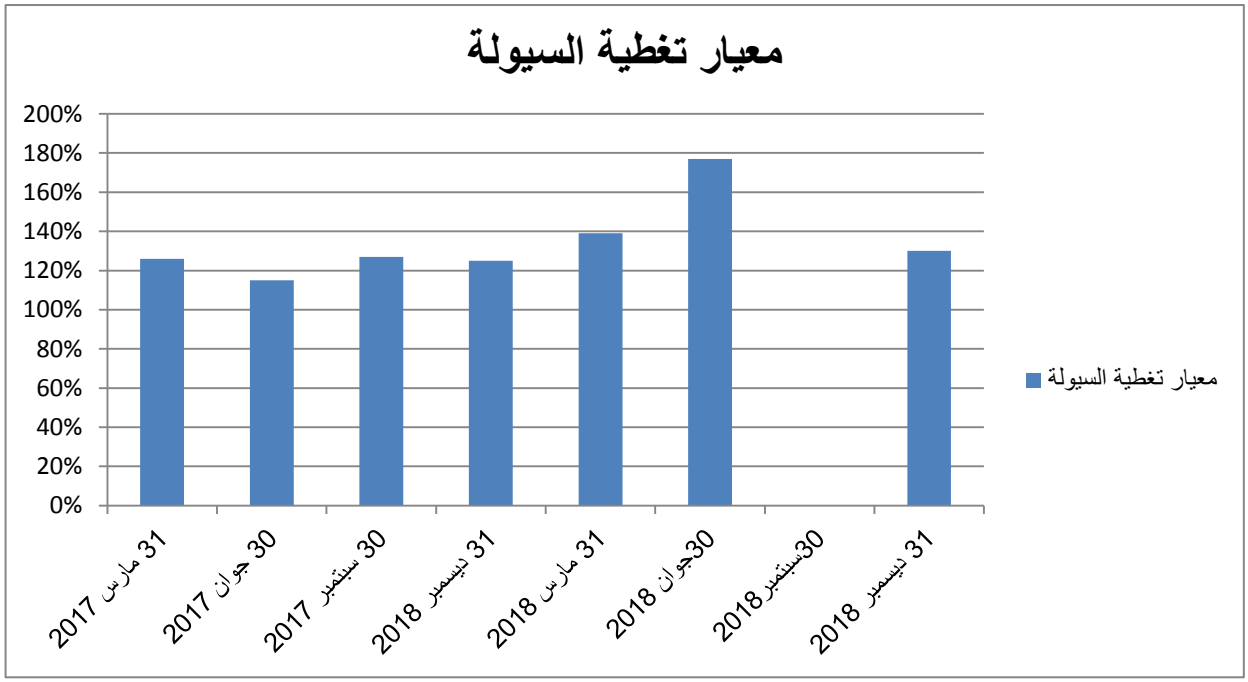

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

ثانيا: معيار التمويل المستقر.

يهدف البنك من خلال معيار صافي التمويل المستقر إلى تعزيز إدارة مخاطر السيولة لدى البنوك، حيث يتطلب من البنوك المحافظة على مصادر تمويل أكثر استقرارا لمقابلة الأصول والأنشطة خارج الميزانية، والتقليل من احتمالية حدوث فجوات واسعة في مصادر التمويل الاعتيادية.

1-التمويل المستقر المتاح: يتكون التمويل المستقر المتاح من عدة بنود والمتمثلة في:

-رأس المال: يتضمن رأس المال المتعلق بالتمويل المستقر المتاح من رأس المال الرقابي وأدوات رأس المال الأخرى والذي عرف تغيرات وتطورات خلال سنتي الدراسة ، يدير بنك وربة رأس ماله بفاعلية بهدف الحفاظ على مستويات كافية لتغطية جميع المخاطر التي تتضمنها الأعمال، ويتم تقييم قاعدة رأس المال لمساندة النمو الحالي والمستقبلي للأعمال التي يقوم بها البنك ويتم تحديد تخصيص رأس المال على أساس توقعات النمو في التمويل والاستثمار لكل نوع من الأعمال. والجدول التالي يبين قيم رأس المال الرقابي للبنك:

الجدول(03-20): تطور رأس المال الرقابي الربع سنوي لبنك وربة لسنة 2018.

"الف دينار كويتي"	
المدة	رأس المال الرقابي.
31 مارس 2018	185.295
30 جوان 2018	183.690
30 سبتمبر 2018	185.004
31 ديسمبر 2018	284.731

المصدر: اعتمادا على تقارير معامل التمويل المستقر لبنك وربة لسنة 2018.

يمثل الجدول رقم (03-20) تطور رأس المال الرقابي الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي خلال سنة 2018 أن رأس المال الرقابي عرف ارتفاعا مستمرا في قيمته حيث بلغت قيمة الارتفاع حوالي 100.000 مليون دينار كويتي من بداية سنة 2018 إلى نهايتها، وعرف رأس المال هذه الزيادة من خلال طرح 500.000.000 سهم للاكتتاب حق الأولوية لمساهمي البنك يبلغ سعر السهم 180 فلس (القيمة الاسمية 100 فلس وعلاوة إصدار 80 فلس)، و بناءا عليه يتكون من رأس المال الرقابي للبنك في 31 ديسمبر 2018 من 1.500.000 ألف سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم، وكذا زيادة قيمة المخصصات العامة بنسبة 30%.

وبالتالي فالبنك بمعدلات أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الرقابي، مما يتيح له القدرة على تغطية أي حادث طارئ والتدخل المبكر في حالة حدوث أي ضغط.

_البنود الأخرى للتمويل المستقر المتاح: إضافة إلى رأس المال الرقابي يتكون تمويل المستقر المتاح من جملة من المبالغ التي تم توزيعها على البنود المبينة في الجدول التالي:

الجدول (03-21): بنود التمويل المستقر المتاح الربع سنوي لبنك وربة لسنة 2018.

"الف دينار كويتي"						
			2018			
			31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
الودائع وحسابات الاستثمار من عملاء التجزئة .	القيمة قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر حسب فترة الاستحقاق المتبقية.	اقل من ستة أشهر	158.725	173.616	178.409	203.663
		أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة	12.043	15.804	35.116	36.260
		أكثر من سنة	23.354	26.784	24.975	17.497
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.		177.045	197.262	217.148	233.428
			31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
الودائع الأخرى من غير عملاء التجزئة.	قبل تطبيق معاملات التمويل المستقرة لفترة الاستحقاق المتبقية.	اقل من ستة أشهر	145.158	821.827	944.298	1093.842
		أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة	12.043	356.833	265.802	318.595
		أكثر من سنة	23.354	342.042	309.849	218.385
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.		164.834	896.460	841.955	873.342
			31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
الالتزامات الأخرى التي لم يتم ادراجها في الفئات السابقة	القيمة قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر حسب فترة الاستحقاق المتبقية	فترة استحقاق غير محددة	21.046	23.318	15.618	107.086
		اقل من ستة أشهر	3.685	4.404	15.884	12.815
إجمالي التمويل	المستقر المتاح		1222352	1277712	1244107	1391500

المصدر: اعتمادا على تقارير معامل التمويل المستقر الربع لبنك وربة لسنة 2018.

يمثل الجدول رقم (03-21) تطور التمويل المستقر المتاح الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي خلال سنة 2018 ونلاحظ أن:

- عرفت الودائع وحسابات الاستثمار من عملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة ارتفاعا مستمرا لفترة استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر حيث قدرت في 31 مارس 2017 بـ 158.725 ألف دينار كويتي وبلغت في 31 ديسمبر 2018 بـ203.663 ألف دينار كويتي، وكذا المتعلقة بفترة استحقاق متبقية أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة حيث ارتفعت من 12.043 ألف دينار كويتي في نهاية الربع الأول من 2018 إلى 36.260 ألف دينار كويتي، أما الودائع وحسابات الاستثمار من عملاء التجزئة لفترة استحقاق متبقية أكثر من سنة واحدة فعرفت تذبذبا حيث ارتفعت في النصف الأول من سنة 2018 وعاودت الانخفاض إلى أن بلغت في 31 ديسمبر 2018 قيمة 17.497 ألف دينار كويتي. وهذا ما يدل على أن البنك قد اعتمد على الجزء الأكبر من هذه الودائع لتمويل احتياجاته والمحافظة على معدل تمويل مستقر؛
- أن الودائع الأخرى من غير عملاء التجزئة في فترة استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر كان في ارتفاع مستمر إلى أن بلغ أعلى قيمة في نهاية السنة المالية حيث قدر بـ 1.093.842 ألف دينار كويتي، أما في فترة استحقاق متبقية أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة واحدة وفترة استحقاق أكثر من سنة فقد عرفا تذبذبا خلال سنة الدراسة؛
- يتبين أن الالتزامات الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة قد ارتفع في 30 جوان 2018 حيث بلغ 23.318 ألف دينار كويتي وهذا فيما يتعلق بفترة استحقاق غير المحددة إلا أنه عاود الانخفاض في الربع السنوي الذي يليه وبلغ 15.618 ألف دينار كويتي، إلا أنه ارتفع بمعدل كبير جدا في نهاية 2018 حيث قدر بـ 107.086 ألف دينار كويتي، أما فيما يتعلق بفترة استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر فعرفت هي الأخرى تذبذبا حيث بدأت بالارتفاع منذ بداية السنة إلى 30 سبتمبر 2018 لتنخفض في نهاية ديسمبر 2018 وقدرت بـ 12.815 ألف دينار كويتي.

ويتضح مما سبق على أن القيم العالية لموارد البنك تكمن في الودائع والحسابات الاستثمارية ويعبر الارتفاع المستمر فيها على مدى قدرة البنك على إدارة وتسيير عملياته، حيث تمكن البنك من زيادة قاعدة العملاء بشكل جوهري عن طريق جدب أكثر من 20.000 عميل جديد.

2-التمويل المستقر المطلوب: يهدف إلى تقدير القيمة المطلوبة لتمويل أصل معين نتيجة لتجديد استحقاق هذا الأصل أو عدم القدرة على تسييل الأصل أو استخدامه كضمان في عمليات الحصول على التمويل

المضمون خلال سنة واحدة من دون تحمل تكلفة عالية، والجدول التالي يبين تطور التمويل المستقر المطلوب لبنك وربة:

الجدول (03- 22): تطور التمويل المستقر المطلوب الربع سنوي لبنك وربة لسنة 2018.

			"الف دينار كويتي"			
2018						
			31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
مج الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	القيمة قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر حسب فترة الاستحقاق المتبقية.	فترة استحقاق غير محددة.	-	-	237.188	149.370
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر		15.349	15.817	15.279	6.019
			31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
عمليات التمويل المنتظمة و المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول عالية الجودة من المستوى الأول.	قبل تطبيق معاملات التمويل المستقرة لفترة الاستحقاق المتبقية.	فترة استحقاق غير محددة.	8.499	5.564	12.008	6.718
		أقل من ستة أشهر	205.149	236.831	161.618	262.073
		أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة	2.500	-	4.725	-
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.		32.023	35.525	29.605	39.311
			31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
عمليات التمويل المنتظمة والمقدمة للمؤسسات غير المالية والمضمونة بأصول عالية	قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر لفترة الاستحقاق المتبقية.	أقل من ستة أشهر	241.453	640.280	858.214	1.016.959
		أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة	172.476	72.676	101.053	174.480
		أكثر من سنة	317.442	562.195	367.260	313.805

الجودة من غير أصول المستوى الأول.			524.406	918.674	846.893	909.524
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.					
عمليات التمويل السكنية المنظمة			31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
	قبل تطبيق معاملات التمويل المستقرة لفترة استحقاق	فترة استحقاق متبقية أكثر من سنة.	79.566	76.678	86.105	103.509
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.		67.631	65.176	73.189	87.982
الأصول الأخرى غير المدرجة في فئات سابقة			31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
	قبل تطبيق معاملات التمويل المستقرة	فترة استحقاق غير محددة.	145.150	134.207	138.505	183.933
	لفترة الاستحقاق المتبقية.	أقل من ستة أشهر	3.685	4.404	15.883	14.818
		أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة	-	2.365	2.503	501
		اكثر من سنة	2.000	-	-	-
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.		147.150	135.389	139.756	185.186
البنود خارج الميزانية			31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
	قبل تطبيق معاملات التمويل المستقرة لفترة الاستحقاق المتبقية.	فترة استحقاق غير محددة.	-	359.343	415.885	381.387
		أقل من ستة أشهر	-	53.310	54.079	51.468
		أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة	-	18.528	30.988	25.405
		اكثر من سنة	-	-	-	47.715
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.		-	23.964	27.557	25.299
	اجمالي التمويل المستقر	**المطلوب**	1203206	1194544	1132279	1253321

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير التمويل المستقر الربع سنوي لبنك وربة لسنة 2018.

يمثل الجدول رقم (03-22) تطور التمويل المستقر المطلوب الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي خلال سنة 2018 ، ومن خلال الجدول نلاحظ:

- خلال الربع الأول والثاني من سنة 2018 لم يقم بنك وربة بالإفصاح عن قيمة الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية قبل تطبيق معامل التمويل المستقر المطلوب واكتفى بالإفصاح عن القيم بعد تطبيق معامل التمويل المستقر المطلوب، أما خلال الربع الثالث والرابع من 2018 تم الإفصاح عنها وعرفت انخفاضا كبيرا من 237.188 ألف دينار كويتي في 30 سبتمبر إلى 149.370 ألف دينار كويتي في 31 ديسمبر؛
- عرفت عمليات التمويل المنتظمة والمقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة غير الأصول من المستوى الأول لفترة استحقاق غير محددة تذبذبا في قيمه ما بين الانخفاض والارتفاع أما لفترة أقل من ستة أشهر وأكثر من ستة أشهر وأقل من سنة فعرفت تزايد في قيم إلا أن هذه الأخيرة لم يقم البنك بالإفصاح عنها لربع الثاني والربع الأخير من 2018. أما عمليات التمويل المنتظمة والمقدمة لغير المؤسسات المالية فعرفت تزايدا كبيرا في قيمها لفترة أقل من ستة أشهر إلا أن الفترتين أقل من ستة أشهر وأكثر من سنة، وفترة أكثر من سنة عرفا تغيرا بالانخفاض والارتفاع خلال السنة المالية 2018؛
- عرفت قيم الأصول المالية غير المرهونة والأسهم التي يتم تداولها داخل نطاق السوق الرسمي انخفاضا في النصف الأول من سنة 2018 لتبدأ بالارتفاع إلى غاية 31 ديسمبر 2018 حيث بلغت 103.509 ألف دينار كويتي؛
- قيمة الأصول الأخرى غير المدرجة في فئات سابقة عرفت انخفاضا متواليا إلى غاية 31 ديسمبر 2018 حيث عرفت تطورا وصل إلى 183.933 ألف دينار كويتي هذا فيما يخص مدة غير محددة، أما الفترة أقل من ستة أشهر وأكثر من ستة أشهر وأقل من سنة عرفت تذبذبا مرة بالارتفاع ومرة بالانخفاض، ليصنف البنك هاته الأصول لأكثر من سنة فقط في بداية الربع الأول بقيمة 2.000 ألف دينار كويتي؛
- في الربع الأول من 2018 لم يصنف بنك وربة أية قيمة في البنود خارج الميزانية ليبدأ في تصنيفها في الربع الثاني من 2018 وعرفت تغيرا في قيمها حيث ارتفعت في 30 سبتمبر 2018 لتعاود الانخفاض في أخر السنة المالية لتصنيف تاريخ الاستحقاق أكثر من سنة.

بعد التوصل إلى إجمالي التمويل المستقر المتاح وإجمالي التمويل المستقر المطلوب، نقوم بقسمة إجمالي التمويل المستقر المتاح على إجمالي التمويل المستقر المطلوب للحصول على معيار صافي التمويل المستقر والممثل في الجدول التالي:

الجدول (03 -23): نسبة صافي التمويل المستقر الربع سنوي لبنك وربة لسنة 2018.

"الف دينار كويتي"	
المدة	صافي التمويل المستقر .
31 مارس 2018	101.6%
30 جوان 2018	106.96%
30 سبتمبر 2018	109.9%
31 ديسمبر 2018	111.03%

المصدر: اعتمادا على تقارير معيار التمويل المستقر الربع سنوي لبنك وربة لسنة 2018.

يمثل الجدول رقم (03-23) تطور معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي خلال سنة 2018 حيث تمثلت استراتيجية بنك وربة في ضمان وجود تمويل مستقر متاح وكافي ليتناسب مع التمويل المستقر المطلوب في جميع الأوقات من أجل الحصول على نسبة تمويل مستقر لا تقل عن النسبة الموضوعة من قبل بنك الكويت المركزي والمقدرة بـ 100%ومن خلال الجدول يتضح أن معامل التمويل المستقر عرف تطورا مستمرا خلال سنة الدراسة حيث بلغ في 31 مارس 2018 نسبة 101.6%ليصل إلى 111.03% في نهاية 2018 ، ، من أجل المحافظة على المركز المالي للبنك أثرت مقررات بازل3 على بنك وربة تأثيرا كبيرا جدا لأنه استلزم على البنك توفير موارد مالية إضافية لتلبية نسب التمويل المستقر المقررة في تعليمات البنك المركزي ولضمان ذلك ركز البنك على زيادة تمويله من مصادر طويلة الأجل وتمكن من الحصول على قرض مشترك بقيمة 400 مليون دولار أمريكي لمدة ثلاث سنوات تقريبا لتحسين مركزه العام من نسبة التمويل المستقر المطلوب.

والشكل التالي يوضح تطور نسبة صافي التمويل المستقر:

الشكل(03-08) : تطور صافي التمويل المستقر الربع سنوي لبنك وربة لسنة 2018.

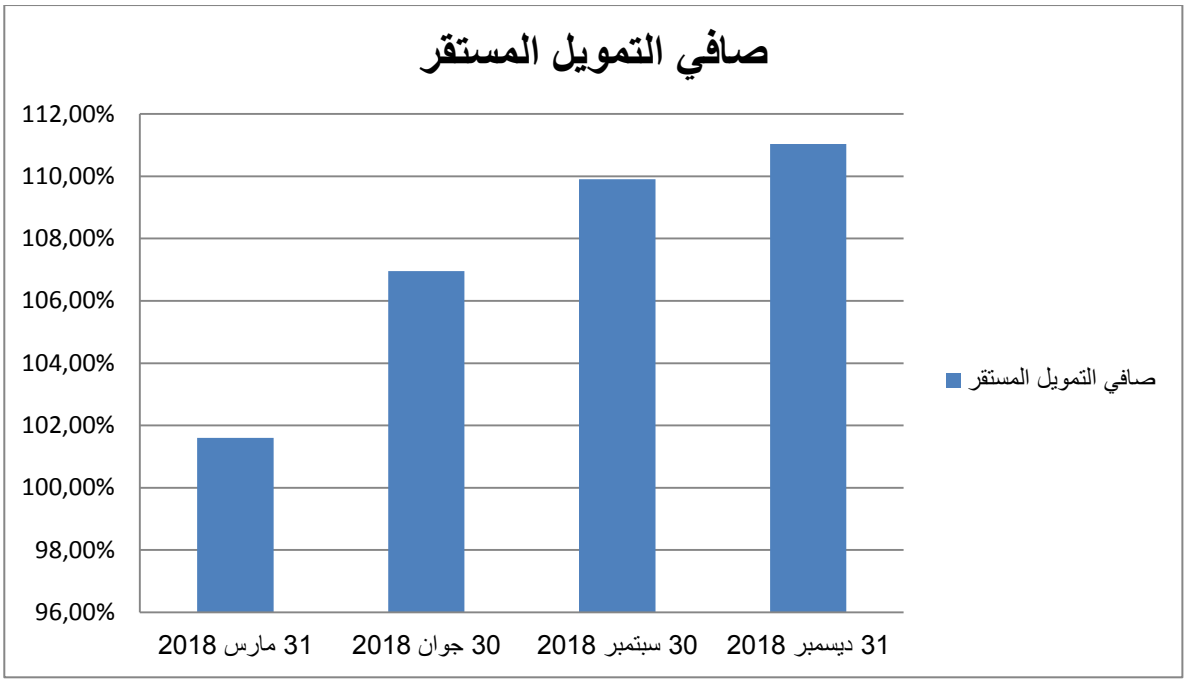

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

المطلب الثاني: تطبيق نسب السيولة لبيت التمويل الكويتي خلال فترة 2017-2018.

اعتمد بيت التمويل الكويتي نسب السيولة لبازل 3 في إدارة سيولته، حيث يقوم بقياس هذه النسب بشكل دوري وعلى مستوى بيت التمويل الكويتي الكويت والمجموعة المصرفية، ووفقا لتعميم بنك الكويت المركزي والمبادئ التوجيهية لضمان أن بيت التمويل الكويتي في جميع الأوقات لديه مصادر تمويل جيدة وممتثلة للحدود الرقابية لتلك النسب.

أولا: معيار تغطية السيولة.

من أجل التأكد من احتفاظ بيت التمويل الكويتي بمستوى كاف من الأصول السائلة، والتي يمكن تحويلها بشكل فوري إلى نقد لمقابلة متطلبات السيولة خلال 30 يوم من فترات الضغط، يقوم البنك بحساب النسبة والبنود المشكلة منها كالتالي:

1-الأصول السائلة عالية الجودة: يعمل البنك على ضمان الحفاظ على مخزون من الأصول السائلة عالية الجودة التي يمكن استخدامها لتغطية حاجات السيولة أو الاقتراض بضمانها ولتوفير النقد حال وجود طلب غير متوقع للنقد من قبل العملاء.

الجدول(03-24): تطور الأصول السائلة عالية الجودة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنتي 2017 -2018.

"الف دينار كويتي"	
المدة (الربع سنوي).	الأصول السائلة عالية الجودة
31 مارس 2017	2.463.676
30 جوان 2017	3.424.448
30 سبتمبر 2017	3.671.159
31 ديسمبر 2017	3.799.379
31 مارس 2018	3.915.214
30 جوان 2018	3.895.761
30 سبتمبر 2018	3.963.342
31 ديسمبر 2018	3.987.534

المصدر: اعتمادا على تقارير تغطية السيولة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنتي 2017 و2018.

يمثل الجدول رقم (03-24) تطور الأصول السائلة عالية الجودة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي خلال سنتي 2017-2018 والتي عرفت تزايدا مطردا منذ بداية سنة 2017 وكانت قيمتها في نهاية الربع الأول 2.463.676 مليون دينار كويتي، لتشهد ارتفاعا وصل الى 3.987.534 مليون دينار كويتي في نهاية الربع الأخير من سنة 2018 أي تطور بنسبة 61.78%.

تتكون محفظة بيت التمويل الكويتي بعد تطبيق معدلات التدفق من الأصول السائلة عالية الجودة على أصول المستوى الأول بقيمة 90.05% في بداية سنتي الدراسة، وعرفت زيادات بسيطة إلى غاية 30 جوان 2018 أين بلغت أعلى قيمة لها ب95.66% لتنخفض في الربع الذي يليه إلى 95.43%لتعود بالارتفاع نسبيا إلى 95.66% في 31 ديسمبر 2018.

والشكل التالي يوضح هذا التطور:

الشكل (03-09): تطور الأصول السائلة عالية الجودة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنتي 2017 و2018.

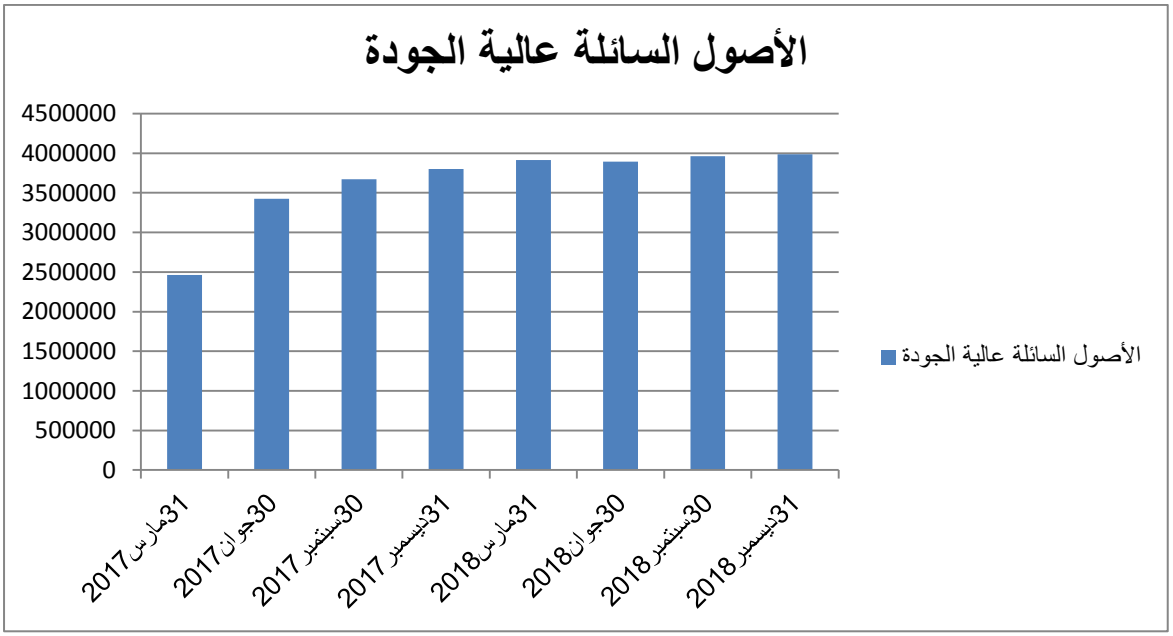

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق.

2-صافي التدفقات النقدية الخارجة: يتمثل صافي التدفقات النقدية الخارجة لبيت التمويل الكويتي في الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة والتدفقات النقدية الداخلة.

أ-التدفقات النقدية الخارجة: والمتمثلة في الجدول التالي:

الجدول(03- 25): إجمالي التدفقات الخارجة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنتي 2017 و2018.

"الف دينار كويتي"					
2017					
البيان		31 مارس	30 جوان	30 سبتمبر	31 ديسمبر
ودائع التجزئة والمشاريع الصغيرة:					
– الودائع المستقرة.	قبل تطبيق التدفق	868.676	942.272	1.449.663	1.000.045
	بعد تطبيق التدفق	53.338	68.226	91.190	86.211
– الودائع أقل استقرارا.	قبل تطبيق التدفق	6.439.197	7.503.289	7.570.773	7.992.765
	بعد تطبيق التدفق	1.126.323	1.296.210	1.315.638	1.313.690
الودائع وحسابات الاستثمار والأموال الأخرى غير المضمونة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة:					
– الودائع التشغيلية.	قبل تطبيق التدفق	245.588	272.942	303.355	294.237
	بعد تطبيق التدفق	272.942	68.226	75.831	73.550
– الودائع غير التشغيلية.	قبل تطبيق التدفق	1.407.960	1.866.855	1.820.162	1.776.145
	بعد تطبيق التدفق	720.397	996.916	957.885	928.905
التدفقات النقدية الخارجة الأخرى:					
– تدفقات عالية عن عقود التحوط	قبل تطبيق التدفق	603.006	707.921	673.140	561.822
	بعد تطبيق التدفق	603.006	707.921	673.140	561.822
– خطوط الائتمان والسيولة الملزمة.	قبل تطبيق التدفق	1.175.706	1.402.913	1.485.107	1.923.809
	بعد تطبيق التدفق	113.488	135.501	143.105	254.368
– التزامات التمويل المستقبلية الأخرى.	قبل تطبيق التدفق	2.123.390	2.602.952	2.726.261	2.595.682
	بعد تطبيق التدفق	648.689	760.432	856.966	714.842
– تدفقات نقدية تعاقدية أخرى.	قبل تطبيق التدفق	129.766	159.520	158.710	163.521
	بعد تطبيق التدفق	129.766	159.520	158.710	163.521
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة 2017		3.516.394	4.208.593	4.272.465	4.096.909
2018					
البيان		31 مارس	30 جوان	30 سبتمبر	31 ديسمبر
ودائع التجزئة والمشاريع الصغيرة:					
– الودائع المستقرة.	قبل تطبيق التدفق	1.040.992	976.295	849.776	937.759
	بعد تطبيق التدفق	90.306	84.601	73.583	82.482
	قبل تطبيق التدفق	8.117.395	8.329.672	8.209.282	8.132.730
		1.339.313	1.376.341	1.358.069	1.358.069

– الودائع أقل استقرارا.	بعد تطبيق التدفق				
الودائع وحسابات الاستثمار والأموال الأخرى غير المضمونة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة:					
– الودائع التشغيلية.	قبل تطبيق التدفق بعد تطبيق التدفق	304.557 76.060	289.871 72.356	307.319 76.679	298.300 74.501
– الودائع غير التشغيلية.	قبل تطبيق التدفق بعد تطبيق التدفق	1.783.531 940.104	1.789.108 935.243	1.835.035 983.265	1.777.946 945.727
التدفقات النقدية الخارجة الأخرى:					
– تدفقات عالية عن عقود التحوط	قبل تطبيق التدفق بعد تطبيق التدفق	454.233 454.233	468.923 468.923	367.029 367.029	442.995 442.995
– خطوط الائتمان والسيولة الملزمة.	قبل تطبيق التدفق بعد تطبيق التدفق	2.011.784 322.117	1.894.145 279.375	1.729.644 239.898	1.686.933 223.793
– التزامات التمويل المستقبلية الأخرى.	قبل تطبيق التدفق بعد تطبيق التدفق	2.746.361 822.654	2.771.681 788.450	2.753.305 839.822	2.530.566 827.312
– تدفقات نقدية تعاقدية أخرى.	قبل تطبيق التدفق بعد تطبيق التدفق	166.582 166.582	174.842 174.842	164.729 180.427	180.427 180.427
إجمالي التدفقات النقدية	الخارجة 2018	4.211.368	4.180.131	4.109.579	4.135.305

المصدر: اعتمادا على تقارير معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنتي 2017 و2018.

يمثل الجدول رقم (03-25) تطور التدفقات النقدية الخارجة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنتي 2017 و2018، ومن خلاله نلاحظ ما يلي:

- اعتمد بيت التمويل الكويتي على الودائع كمصدر رئيسي لتغطية متطلبات السيولة. حيث قام البنك بتصنيف الحجم الأكبر من الودائع كودائع اقل استقرارا حيث يظهر الجدول الفرق الكبير في قيمة الودائع المستقرة وكذا الودائع الأقل استقرار، في نهاية الربع الأول من سنة 2017 كانت قيمة الودائع المستقرة 868.676 الف دينار كويتي مقابل 6.439.197 الف دينار كويتي من الودائع الأقل استقرارا لتنخفض مباشرة في الربع الثاني الودائع المستقرة إلى 272.942 الف دينار كويتي ليتم تصنيف ذلك الجزء كودائع أقل استقرارا حيث ارتفعت هذه الأخيرة إلى 7.503.289الف دينار كويتي ، لتبقا الودائع المستقرة تأخذ ارتفاعا وانخفاضا نظرا للظروف وشروط تصنيف الودائع لتصل

الودائع المستقرة في نهاية 2017 إلى 973.759 الف دينار كويتي مقابل 8.132.730 الف دينار كويتي كودائع أقل استقرارا؛

- قام البنك بتصنيف الجزء الأكبر من الودائع وحسابات الاستثمار والاموال الأخرى إلى ودائع غير تشغيلية حيث عرفت ارتفاعا كبيرا منذ الربع الأول من 2017 حيث قدرت ب1.407.960 الف دينار كويتي لتصل في نهاية سنتي الدراسة إلى 1.777.946 الف دينار كويتي، اما الودائع التشغيلية عرفت تذبذب حيث بدأت بالارتفاع إلى غاية 30 سبتمبر 2017 حيث بلغت 303.355 الف دينار كويتي لتنخفض في الربع الذي يليه وترتفع مجددا في 31 مارس 2018 إلى 304.557 الف دينار كويتي لتبلغ قيمتها في نهاية 2018 298.300 الف دينار كويتي؛
- أما التدفقات النقدية الخارجة الأخرى عرف بند التدفقات عالية عن عقود التحوط تذبذبا مستمرا خلال سنتي الدراسة حيث بلغت في 31 مارس 2017 قيمة 603.006 ألف دينار كويتي لترتفع في 30 جوان 2017 إلى 707.921 ألف دينار كويتي ثم عاود الانخفاض إلى غاية 31 سبتمبر 2018 حيث قدرت بـ 367.029 ألف دينار كويتي لترتفع مجددا إلى 442.995 ألف دينار كويتي، أما خطوط الائتمان والسيولة الملزمة فعرفت ارتفاعا متزايدا من بداية الربع الأول لـ2017 أين قدرت بـ 1.175.700 مليون دينار كويتي إلى أن بلغت في 31 مارس 2018 بـ 2.011.784 مليون دينار كويتي وهي زيادة كبيرة جدا ليعاود الانخفاض مجددا إلى أن بلغ في 31 ديسمبر قيمة 1.686.933 مليون دينار كويتي، اما التزامات التمويل المستقبلية فهي الأخرى عرفت تزايدا مستمرا من بداية سنة الدراسة إلى غاية 30 سبتمبر 2017 حيث بلغت2.726.261 مليون دينار كويتي لينخفض في 31 ديسمبر 2017 إلى قيمة 2.595.682 مليون دينار كويتي ليأخذ وتيرة بالارتفاع والانخفاض إلى غاية انتهاء السنة المالية 2018 بقيمة 2.530.566 مليون دينار كويتي، التدفقات النقدية التعاقدية الأخرى عرفت تغيرات متفاوتة في قيمها ما بين الارتفاع والانخفاض إلى أن بلغت أعلى قيمة لها وقدرت ب180.427 ألف دينار كويتي.

-**<u>التدفقات النقدية الداخلة:</u>** استثنى بيت التمويل الكويتي معاملات التمويل المضمونة من التدفقات النقدية الداخلة وصنفتها إلى تدفقات نقدية داخلة ناجمة عن عمليات التمويل المنتظمة (وفقا للأطراف المقابلة)، والتدفقات النقدية الداخلة الأخرى. والجدول التالي يوضح هذه التدفقات طيلة سنتي الدراسة.

الجدول (03-26): إجمالي التدفقات النقدية الداخلة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنتي 2017-2018.

"الف دينار كويتي"					
2017					
البيان		31 مارس	30 جوان	30 سبتمبر	31 ديسمبر
التدفقات النقدية الداخلة الناجمة عن عمليات التمويل المنتظمة	قبل تطبيق التدفق.	1.645.475	1.920.930	1.720.711	1.560.261
	بعد تطبيق التدفق.	1.188.427	1.395.451	1.280.632	1.175.320
التدفقات النقدية الداخلة الأخرى.	قبل تطبيق التدفق.	722.180	774.972	735.676	627.627
	بعد تطبيق التدفق.	722.180	774.972	735.676	627.627
اجمالي التدفقات النقدية الداخلة 2017		1.910.607	2.170.423	2.016.308	1.802.947
2018					
البيان		31 مارس	30 جوان	30 سبتمبر	31 ديسمبر
التدفقات النقدية الداخلة الناجمة عن عمليات التمويل المنتظمة	قبل تطبيق التدفق.	1.465.627	1.562.791	1.567.896	1.538.463
	بعد تطبيق التدفق.	1.159.384	1.057.665	1.266.020	1.232.129
التدفقات النقدية الداخلة الأخرى.	قبل تطبيق التدفق.	535.634	531.690	436.314	614.956
	بعد تطبيق التدفق.	535.634	531.690	436.314	614.956
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة 2018		1.695.017	1.589.356	1.702.433	1.847.085

المصدر: بالاعتماد على تقارير معيار تغطية السيولة لبيت التمويل الكويتي لسنتي 2017-2018.

يمثل الجدول رقم (03-26) تطور التدفقات النقدية الداخلة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي الربع سنوي لسنتي 2017 و2018، ومن خلاله نلاحظ ما يلي:

- عرفت التدفقات النقدية الداخلة الناجمة عن عمليات التمويل المنتظمة ارتفاعا في بداية السنة الأولى من الدراسة حيث بلغت في 30 جوان 2017 قيمة1920.930 الف دينار كويتي، لتبدأ بالانخفاض التدريجي الى غاية 31 مارس حيث انخفضت إلى 1465.627 الف دينار كويتي، ثم اصبحت قيمة التدفقات النقدية الناجمة عن عمليات التمويل المنتظمة في تذبذب إلى غاية 31 ديسمبر 2018فبلغت قيمتها 1538.463 الف دينار كويتي. اما التدفقات النقدية الداخلة الأخرى فعرفت

هي الأخرى تذبذبا في قيمها خلال سنتي الدراسة حيث بدأت بالارتفاع في بداية 2017 كانت 722.180 الف دينار كويتي الى غاية 30 سبتمبر 2017 فبلغت قيمة 735.676 الف دينار كويتي لتبدأ بالانخفاض لتبلغ في 30 سبتمبر 2017 ، 436.413 الف دينار كويتي، ثم ترتفع في نهاية السنة المالية 2018 لتبلغ 614.956 الف دينار كويتي.

نقوم بحساب صافي التدفقات النقدية من خلال طرح اجمالي التدفقات الداخلة من إجمالي التدفقات الخارجة للثلاثيات الثمانية لسنوات الدراسة والممثلة في الجدول التالي:

الجدول (03-27): صافي التدفقات النقدية الخارجة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنتي 2017 و2018.

"**الف دينار كويتي**"				
المدة	الثلاثيات	التدفقات النقدية الخارجة	التدفقات النقدية الداخلة	صافي التدفقات الخارجة
2017	31مارس2017	3516.394	1910.607	1605.787
	30جوان2017	4208.593	2170.423	2038.170
	30جوان2017	4272.465	2016.308	2256.157
	31ديسمبر2017	4096.909	1802.947	2293.962
2018	31مارس2018	4211.368	1695.017	2516.351
	30جوان2018	4180.131	1589.356	2590.775
	30سبتمبر2018	4109.579	1702.433	2407.164
	31ديسمبر2018	4135.305	1847.085	2288.221

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير معيار تغطية السيولة لبيت التمويل الكويتي لسنتي 2017 -2018.

بعد أن توصلنا إلى صافي التدفقات النقدية الخارجة للسنتين محل الدراسة، نقوم بتطبيق معادلة معيار تغطية السيولة وذلك بقسمة الأصول السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية والجدول التالي يظهر نسبة معيار تغطية السيولة لثلاثيات الثمانية.

الجدول (03- 28): نسبة معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنتي 2017 -2018.

"الف دينار كويتي"				
المدة	الثلاثيات	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة	صافي التدفقات النقدية الخارجة	معيار تغطية السيولة
2017	31مارس2017	2605.787	2463.676	152.45%
	30جوان2017	2038.170	3424.448	168.25%
	30سبتمبر2017	2256.157	3671.159	163.20%
	31ديسمبر2017	2293.962	3799.379	165.96%
2018	31مارس2018	2516.351	3915.214	156.56%
	30جوان2018	2590.775	3895.761	150.83%
	30سبتمبر2018	2407.164	3963.342	165.56%
	31ديسمبر2018	2288.221	3987.534	175.15%

المصدر: تقارير معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنتي 2017 و2018.

يمثل الجدول (03- 28) تطور معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنتي 2017 و2018 حيث نلاحظ أن نسبة السيولة أكبر من الحد القانوني الذي وضعه بنك الكويت المركزي 80%فقد بلغت هذه النسبة في 31 مارس 2017 نسبة 152.45% لترتفع في الربع الذي يليه إلى نسبة 168.25% لتأخذ وتيرة بالانخفاض والارتفاع إلى ان بلغت في نهاية السنة المالية 2018 أكبر نسبة 175.15%وهي أعلى من النسبة المقررة والمقدرة ب 90%، مما يعني أن هناك فائض السيولة لدى البنك، وهذا ما يعكس القدرة المالية للبنك على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل. والشكل التالي يوضح تطور معيار تغطية السيولة لبيت التمويل الكويتي:

الشكل (03- 10): تطور معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنتي 2017 و2018.

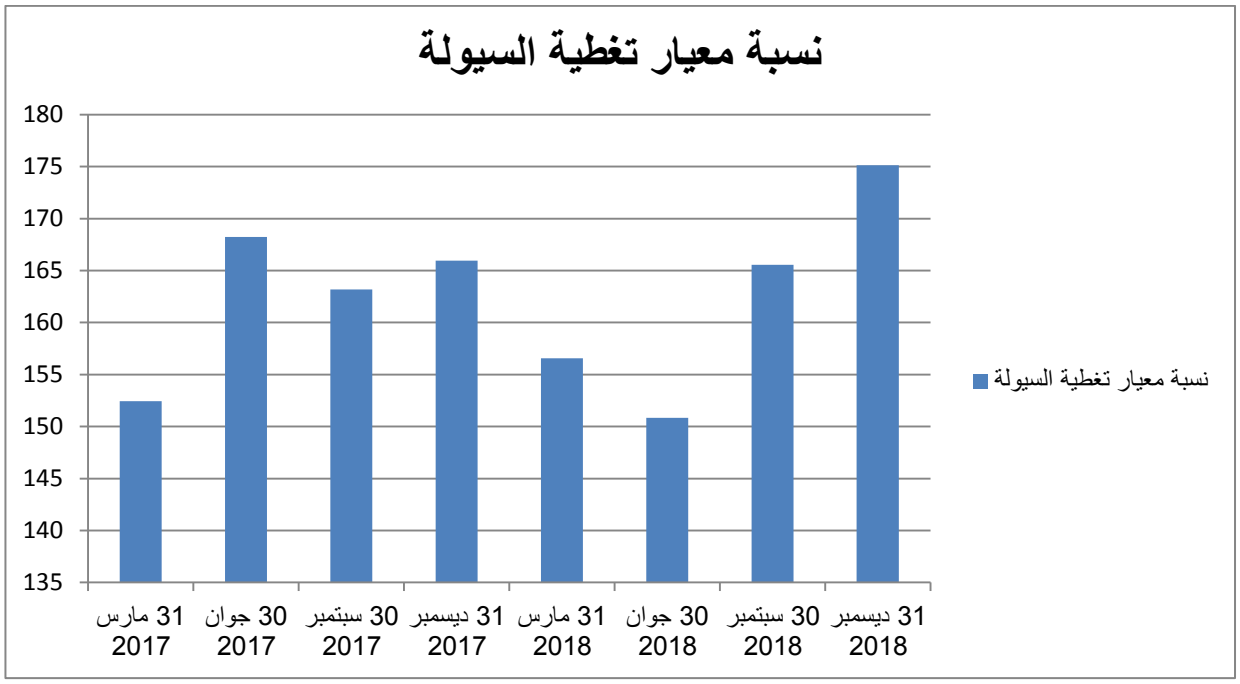

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق.

ثانيا: معيار التمويل المستقر.

يقوم بيت التمويل الكويتي بتحديد وتصنيف جميع موارد التمويل المتاحة للبنك ووضع خطة لاستخدامها لضمان توفر السيولة في جميع الأوقات، وذلك عن طريق حساب نسبة التمويل المستقر للتأكد من أنه يتوفر لدى البنك السيولة الكافية.

1-التمويل المستقر المتاح: يتكون التمويل المستقر المتاح من عدة بنود والمتمثلة في:

-**رأس المال:** يحتفظ البنك بمعدلات أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الرقابي، وذلك لمواجهة أي حادث طارئ والقدرة على تغطيته، والجدول التالي يبين تطور رأس المال الرقابي لبيت التمويل الكويتي:

الجدول (03-29): تطور رأس المال الرقابي الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنة 2018.

"الف دينار كويتي"	
المدة	رأس المال الرقابي.
31 مارس 2018	1.913.174
30 جوان 2018	1.882.007
30 سبتمبر 2018	1.852.827
31 ديسمبر 2018	1.948.206

المصدر: اعتمادا على تقارير معامل التمويل المستقر الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنة 2018.

يمثل الجدول رقم (03-29) تطور رأس المال الرقابي الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنة 2018 ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن رأس المال الرقابي لبيت التمويل الكويتي عرف تغيرا مستمرا في قيمه حيث قدر ب1.913.174 مليون دينار كويتي لينخفض في 30 جوان 2018 و30 سبتمبر إلى 1.882.007و1.852.827مليون دينار كويتي على التوالي، ليرتفع في 31 ديسمبر إلى 1.948.206 مليون دينار كويتي وجاءت هذه الزيادة كنتيجة لزيادة الأرباح المحتجزة بنسبة 2.5%وكذا قيم الأسهم العاملة الصادرة عن الشركات التابعة المجمعة والمحتفظ بها من قبل طرف ثالث (حقوق الأقلية)، إضافة إلى ارتفاع قيمة رأس المال الإضافي بحوالي 25%.

-**<u>البنود الأخرى للتمويل المستقر المتاح:</u>** والمتمثلة في الجدول التالي:

الجدول (03-30): تطور بنود التمويل المستقر المتاح الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنة 2018.

"الف دينار كويتي"						
2018						
				31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
الودائع وحسابات الاستثمار	القيمة قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر حسب فترة الاستحقاق المتبقية – الودائع المستقرة- .	اقلمن ستة أشهر		1061708	1020867	864.104	1080672
		أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة		979	1.576	1.959	10.396
		أكثر من سنة		477	335	28	713
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.			1010030	971.656	822.788	1037227
				31 مارس	30 جوان	30 سبتمبر	31 ديسمبر

لعملاء التجزئة	القيمة قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر حسب فترة الاستحقاق المتبقية – الودائع اقل استقرارا– .	أقل من ستة أشهر	6551468	6356269	6432743	6751898
		أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة	1219615	1525262	1229916	931.331
		أكثر من سنة	630.120	645.583	649.974	651.094
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر		7624094	7738960	7546364	7566000
الودائع وحسابات الاستثمار من غير عملاء التجزئة.			31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
	قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر – الودائع التشغيلية وحسابات الاستثمار.	اقل من ستة أشهر	302.946	325.290	297.215	299.643
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.		151.473	162.645	148.608	149.821
			31 مارس	30 جوان	30 سبتمبر	31 ديسمبر
	قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر – الودائع الأخرى من غير عملاء التجزئة–.	أقل من ست أشهر.	3682589	3808406	3754251	3958206
		أكبر من ست أشهر وأقل من سنة.	473.413	631.959	796.947	810.002
		أكثر من سنة.	719.463	852.843	774.696	637.623
	بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.		2330164	2544186	2447626	2400026
الالتزامات	صافي عقود التحوط المتوف=افقة مع أحكام الشريعة الإسلامية		31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
		4.619	4.619	7.791	11.607	10.445
	القيمة قبل تطبيق		31 مارس	30 جوان	30 سبتمبر	31 ديسمبر
		فترة استحقاق	1191257	1210889	1215266	1248672

الأخرى	معاملات التمويل المستقر حسب فترة الاستحقاق المتبقية	غير محددة				
		اقل من ستة أشهر	261.724	192.885	129.592	149.310
		أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة	2.245	2.247	2.265	2.259
		أكبر من سنة	165.803	168.430	156.429	179.073
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر		330.599	337.207	914.623	365.684
	اجمالي التمويل المستقر		13359535	13636661	13132836	13466964

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تقارير معيار التمويل المستقر الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنة 2018.

يمثل الجدول رقم (03-31) تطور بنود التمويل المستقر المتاح الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنة 2018، ومن خلاله نلاحظ ما يلي:

- باعتبار الودائع هي أموال الغير، لم يتم تصنيفها كأموال لفترة غير محددة حيث يتم عند إيداعها تحديد المدة الزمنية وبالتالي تكون محدودة بين أقل من ستة أشهر أو أكثر من سنة، عرفت الودائع المستقرة تزايدا معتبرا في قيمها في الفترات أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة وأكثر من سنة حيث زادت هذه الأخيرة بحوالي 60% عن الفترة الأولى أي بحوالي عشرة أضعاف القيمة بداية 2018، أما الودائع الأقل استقرارا فعرفت هي الأخرى ارتفاعا مع تذبذبات في منتصف السنة لتصل إلى أعلى قيمها في نهاية 2018 عدا الودائع لفترة أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة فقد عرفت انخفاضا كبيرا ؛
- أن الودائع التشغيلية وحسابات الاستثمار عرفت تزايد من الربع الأول إلى الثاني من سنة 2018 لتعاود الانخفاض بحوالي 9.5%، أما الودائع الأخرى من غير عملاء التجزئة فأخذت وتيرة متزايدة نسبيا؛
- لم يتم إدراج قيم صافي عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الالتزامات بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر لأن معامل التمويل لهذا البند 0% لكن من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة بدأت بالارتفاع بأكثر من 50% في 30سبتمبر 2018 لتنخفض في 31 ديسمبر 2018 لتصل 10.445 ألف دينار كويتي.

مما سبق نستنتج أن بيت التمويل الكويتي يعتمد بشكل رئيسي على ودائع وحسابات الاستثمار لعملاء التجزئة والتي عرفت تطورا كبيرا بفضل السياسية الائتمانية التي يتبعها البنك وقدرته على جذب العملاء، وكذا الودائع وحسابات الاستثمار من غير عملاء التجزئة رغم تطورها نسبيا فقط خلال سنة الدراسة.

2-التمويل المستقر المطلوب: يهدف إلى تقدير القيمة المطلوبة لتمويل أصل معين نتيجة لتجديد استحقاق هذا الأصل أو عدم القدرة على تسييل الأصل أو استخدامه كضمان في عمليات الحصول على التمويل المضمون خلال سنة واحدة من دون تحمل تكلفة عالية، والجدول التالي يبين تطور التمويل المستقر المطلوب لبيت التمويل الكويتي:

الجدول (03- 32): تطور بنود التمويل المستقر المطلوب الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنة 2018.

"الف دينار كويتي"						
	2018					
			31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
مج الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	القيمة قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر حسب فترة الاستحقاق المتبقية	فترة استحقاق غير محددة.	3728637	4016738	3954747	4064495
		أكثر من سنة	185.559	166.634	162.167	169.312
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر		271.325	248.490	262.348	270.953
			31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
عمليات التمويل المنتظمة و المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول عالية الجودة من المستوى الأول.	قبل تطبيق معاملات التمويل المستقرة لفترة الاستحقاق المتبقية.	أقل من ستة أشهر	1169929	1130540	1206721	1325415
		أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة	133.085	102.444	115.751	131.268
		أكثر من سنة	12.017	30.541	34.053	62.693
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.		254.049	251.344	272.937	327.139

			31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
عمليات التمويل المنتظمة و المقدمة للمؤسسات غير المالية والمضمونة بأصول عالية الجودة من غير أصول المستوى الأول.	قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر لفترة الاستحقاق المتبقية.	أقل من ستة أشهر	2842177	2908259	2830353	3039348
		أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة	1262848	1246717	1180808	1162829
		أكثر من سنة	5740470	5781580	5593236	5586309
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.		7778204	7843831	7588127	7658577
عمليات التمويل السكنية المنظمة			31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
	قبل تطبيق معاملات التمويل المستقرة– العمليات التي تخضع لوزن 35% و أقل وفقا لمعيار كفاية رأس المال–.	فترة استحقاق متبقية أكثر من سنة.	768.336	676.263	541.931	595.298
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.		499.419	439.571	352.255	386.943
	قبل تطبيق معاملات التمويل المستقرة للأوراق المالية غير المرهونة والأسهم التي يتم تداولها داخل السوق الرسمي	فترة استحقاق اكثر من سنة	16.710	16.829	16.918	16.954
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.		14.203	14.305	14.380	14.411
الأصول السائلة الأخرى			31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
	قبل تطبيق معاملات التمويل المستقرة – السلع المادية المتداولة تشمل الذهب–.	فترة استحقاق غير محددة.	33.108	27.667	44.876	38.155
	القيمة بعد تطبيق معاملات		28.142	23.007	38.145	32.432

	التمويل المستقر.				
	قبل تطبيق معاملات التمويل المستقرة– صافي عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية		31 مارس	30 جوان	30 سبتمبر	31 ديسمبر
		فترة استحقاق غير محددة	2.465	6.577	17.605	3.329
	القيمة بعد تطبيق التمويل المستقر.	معاملات	2.465	6.577	17.605	3.329
تطور الأصول الأخرى غير المدرجة في فئات سابقة.	قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر لفترة الاستحقاق المتبقية		31 مارس	30 جوان	30 سبتمبر	31 ديسمبر
		غير محددة	2427556	2407550	2392947	2377969
		أقل من ست أشهر	153.527	190.567	597.969	613.257
		أكثر من ست أشهر وأقل من سنة	20.720	4.378	32.372	33.862
		أكثر من سنة	790.196	814.497	401.520	406.491
	القيمة بعد تطبيق التمويل	معاملات المستقر	3304876	3319519	3109637	3108019
البنود خارج الميزانية	قبل تطبيق معاملات التمويل المستقرة لفترة الاستحقاق المتبقية.		31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
		فترة استحقاق غير محددة.	2491133	2468510	3686265	2491133
		أقل من ستة أشهر	554.547	682.319	639.537	634.114
		أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة	447.253	268.662	379.583	426.418
		اكثر من سنة	403.814	384.853	348.472	516.040
	القيمة بعد تطبيق التمويل	معاملات المستقر	193.706	178.305	267.741	203.385
	اجمالي التمويل المستقر	المطلوب	12356567	12340351	11833779	12069545

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير التمويل المستقر الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنة 2018.

يمثل جدول رقم (03-32) تطور بنود التمويل المستقر المطلوب الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنة 2018، ومن خلاله نلاحظ ما يلي:

- أن قيمة مجموع الأصول السائلة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في تذبذب تارة يزداد وأخرى ينخفض ليصل في نهاية السنة المالية إلى 4.064.495 ألف دينار كويتي لفترة استحقاق غير محددةو169.312 ألف دينار كويتي لفترة استحقاق أكثر من سنة؛
- عرفت عمليات التمويل المنتظمة والمقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول عالية الجودة من أصول المستوى الأول عرف انخفاضا متواليا لفترة استحقاق أقل من ستة أشهر حيث بلغ في 31 مارس 2018 قيمة 1.169.929 مليون دينار كويتي ليصل إلى 1.206.721مليون دينار كويتي إلا أنه عاود الارتفاع في نهاية ديسمبر 2018 إلى 1.325.415 مليون دينار كويتي وفترة اكثر من سنة عرفت تطورا متزايدا حيث بلغت في 31 مارس 2018 قيمة 12.017 ألف دينار كويتي لتصل إلى 62.693 ألف دينار كويتي في 31 ديسمبر 2018. أما عمليات التمويل المنتظمة والمقدمة للمؤسسات غير المالية المضمونة بأصول عالية الجودة من غير أصول المستوى الأول فعرفت ارتفاع متواصل يتخلله انخفاض في 30 سبتمبر 2018 حيث قدرت في 31 مارس 2018 بـ2.842.177 مليون دينار كويتي ليصل في 31 ديسمبر 2018 إلى 3.039.384 مليون دينار كويتي هذا فيما يخص فترة استحقاق اقل من ستة أشهر والفترتين أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة عرفا تذبذبا بالارتفاع والانخفاض خلال سنة الدراسة؛
- قيمة العمليات التي تخضع لوزن 35% أو أقل وفقا لمعيار كفاية رأس المال (بازل3) متغيرة ومتقلبة من فترة إلى أخرى، حيث كانت مرتفعة في 31 مارس 2018 بقيمة 768.336 ألف دينار كويتي ثم انخفضت في 30 جوان و30 سبتمبر لتصل إلى 541.931 ألف دينار كويتي لتبدا بالارتفاع مجددا في نهاية ديسمبر 2018 وبلغت 595.298 ألف دينار كويتي؛
- أن السلع المادية المتداولة بما يشمل الذهب كان في تذبذب أي فترات صعود وأخرى هبوط أما قيم صافي عقود التحوط المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية على جانب الأصول كانت هي الأخرى متغيرة سواءا بالارتفاع أو الانخفاض في الربع الأخير من السنة المالية وتبلغ 33.29 ألف دينار كويتي، ولكان من الملاحظ أن قيمها لم تتغير بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر وذلك لأن المعامل المطبق على هذه الفئة هو 0% إضافة إلى ما سبق صنف بيت التمويل الكويتي الأصول الأخرى إلى أصول غير المدرجة في فئات سابقة والتي أخذت في الانخفاض حيث قدرت في 31

مارس 2018 بـ 2.427.556 ألف دينار كويتي لتبلغ في 31 ديسمبر 2.377.969 ألف دينار كويتي، أما الفترة أقل من ستة أشهر فعرفت تطورا وارتفاعا مستمرا وكذا الفترة أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة، أما الفترة الأكثر من سنة فكانت تتغير من مدة إلى أخرى بالانخفاض والارتفاع حيث بلغت في 31 مارس 2018 قيمة 790.196 ألف دينار كويتي لتصل في 30 سبتمبر 2018 إلى 401.520 ألف دينار كويتي ثم ارتفعت بقيمة ضئيلة في 31 ديسمبر 2018 لتصل إلى 406.491 ألف دينار كويتي؛

- انخفاض قيم البنود خارج الميزانية في فترة استحقاق إلى غاية 31 ديسمبر 2018 أين بلغت قيمتها 3.686.966ألف دينار كويتي لتعرف هذه القيم تذبذبا بالارتفاع والانخفاض خلال الفترات الأخرى (أقل من ستة أشهر، أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة، أكثر من سنة).

ومما سبق نستنتج ان هناك تغير في قيمة إجمالي التمويل المستقر المطلوب سواءا بالارتفاع أو بالانخفاض من مدة إلى أخرى إذ نلاحظ أنها كانت في انخفاض خلال الثلاثيات الثلاث الأولى من السنة المالية 2018 لتعاود الارتفاع في نهاية 31 ديسمبر بقيمة 12.069.545 الف دينار كويتي.

بعد التوصل إلى إجمالي التمويل المستقر المتاح وإجمالي التمويل المستقر المطلوب، نقوم بقسمة إجمالي التمويل المستقر المتاح على إجمالي التمويل المستقر المطلوب للحصول على معيار صافي التمويل المستقر والممثل في الجدول التالي:

الجدول (03-33): نسبة صافي التمويل المستقر الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنة 2018.

"**الف دينار كويتي**"	
المدة	صافي التمويل المستقر .
31 مارس 2018	108.12%
30 جوان 2018	110.50%
30 سبتمبر 2018	110.98%
31 ديسمبر 2018	116%

المصدر: اعتمادا على تقارير معيار التمويل المستقر لبيت التمويل الكويتي لسنة 2018.

يمثل الجدول رقم (03-33) تطور نسبة التمويل المستقر الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنة 2018، ومن خلاله نلاحظ أن نسبة معامل التمويل المستقر عرفت تطورا مستمرا خلال سنتي الدراسة وهي أعلى من الحد القانوني المقرر من البنك المركزي الكويتي حيث بلغت في الربع الأول من 2018 نسبة

108.12% لتبلغ في نهايتها نسبة 116%، وبالتالي فالبنك قادر على مواجهة التزاماته في أجال استحقاقها دون أن يؤثر ذلك على مركزه المالي. والشكل التالي يوضح تطور نسبة صافي التمويل المستقر:

الشكل(3-11): تطور صافي التمويل المستقر الربع سنوي لبيت التمويل الكويتي لسنة 2018.

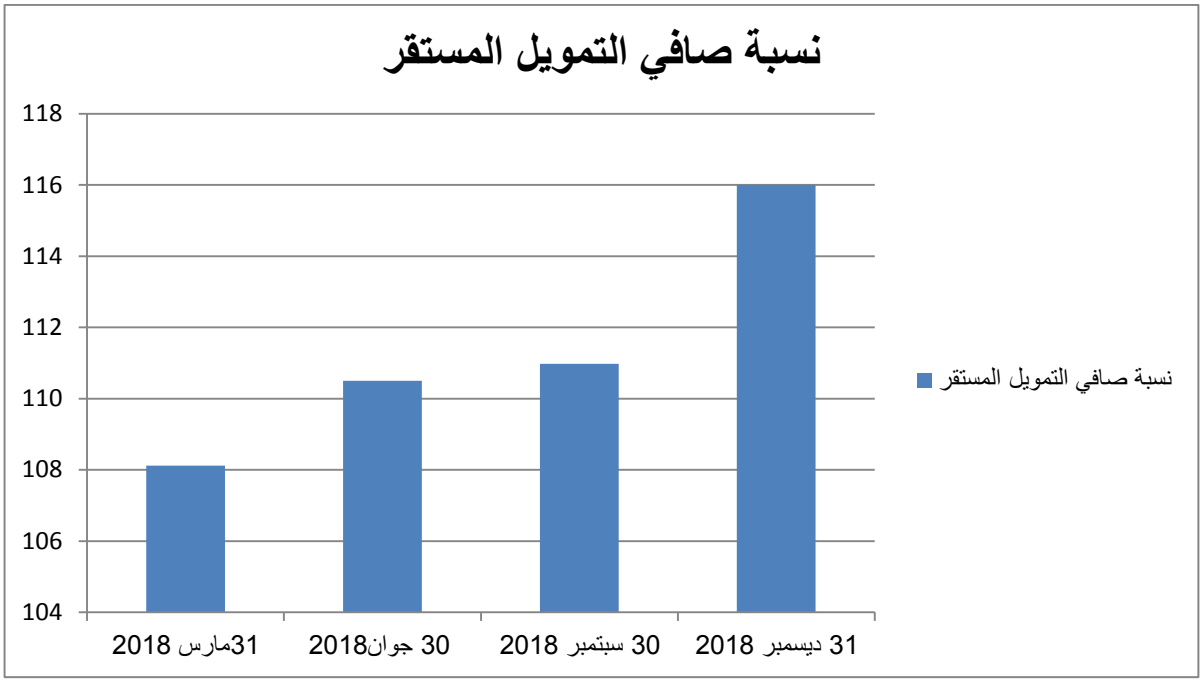

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

المطلب الثالث: تطبيق نسب السيولة لبنك بوبيان خلال فترة 2017-2018.

يعمل بنك بوبيان على مراقبة السيولة وتقييمها يوميا لضمان مطابقة التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة بصورة كافية مع استحقاق المطلوبات وذلك على المدى القصير والمتوسط والطويل.

أولا: معيار تغطية السيولة.

من أجل العمل على الحفاظ على نسبة معيار تغطية السيولة أكبر من المعدل المقرر يقوم البنك بوضع سياسة تمويل حيث تتم إدارة سيولة البنك استرشادا بسيولة البنك التي تتم مراجعتها واعتمادها بشكل سنوي من قبل مجلس الإدارة ويقوم مستند سياسة السيولة بتحديد الأهداف الرئيسية والسياسات والإجراءات الخاصة بتحديد وقياس ومراقبة معايير مخاطر السيولة في ضوء الحدود الداخلية وفي ظل السيناريوهات العادية والمضغوطة.

1-الأصول السائلة عالية الجودة:

تشمل الأصول السائلة عالية الجودة للبنك بشكل رئيسي على أصول في المستوى الأول تمثل النقدية وأرصدة الاحتياطي لدى بنك الكويت المركزي بالإضافة إلى إصدارات الدين من قبل الحكومات وبنوك التنمية الإسلامية بالعملات المحلية والأجنبية، بينما تشمل أصول المستوى الثاني على إصدارات الدين من مؤسسة إدارة السيولة الإسلامية الدولية ومؤسسات أخرى غير مالية بالعملات المحلية والأجنبية وتتكون أصول المستوى الأول من 80% من إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة لبنك بوبيان لسنة 2017 و69%لسنة 2018.

الجدول (03- 33): تطور قيمة الأصول السائلة الربع سنوي لبنك بوبيان لسنتي 2017 -2018 .

	"ألف دينار كويتي"
المدة	قيمة الأصول السائلة عالية الجودة
31مارس2017	395.720
30جوان2017	421.726
30سبتمبر2017	435.608
31ديسمبر2017	447.294
31مارس2018	477.587
30جوان2018	502.534
30سبتمبر2018	494.584
31ديسمبر2018	482.922

المصدر: بالاعتماد على تقارير معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبنك بوبيان لسنتي 2017 -2018.

يمثل الجدول رقم (03-33) تطور قيمة الأصول السائلة الربع سنوي لبنك بوبيان لسنتي 2017 و2018 ، ومن خلاله نلاحظ ما يلي:

أن قيمة الأصول السائلة عالية الجودة كانت في ارتفاع مستمر بداية من 31مارس 2017 حيث بلغت قيمتها 395.720 مليون دينار كويتي إلى غاية 31 ديسمبر 2017 بلغت 447 مليون دينار كويتي مقارنة بمتوسط سيولة يبلغ 152 مليون دينار كويتي ، ثم وصلت إلى أعلى قيمة لها البالغة 502.534 مليون دينار كويتي، لتبدأ بالانخفاض مباشرة إلى أن بلغت قيمة 489.922 الف دينار كويتي نهاية الربع الأخير من سنة 2018 بعد تطبيق الاستقطاعات مقارنة بمتوسط متطلبات سيولة يبلغ 303 مليون دينار كويتي، والشكل التالي يوضح تطور قيمة الأصول السائلة عالية الجودة :

الشكل (03-12): تطور قيمة الاصول السائلة عالية الجودة لبنك بوبيان لسنتي 2017 و2018.

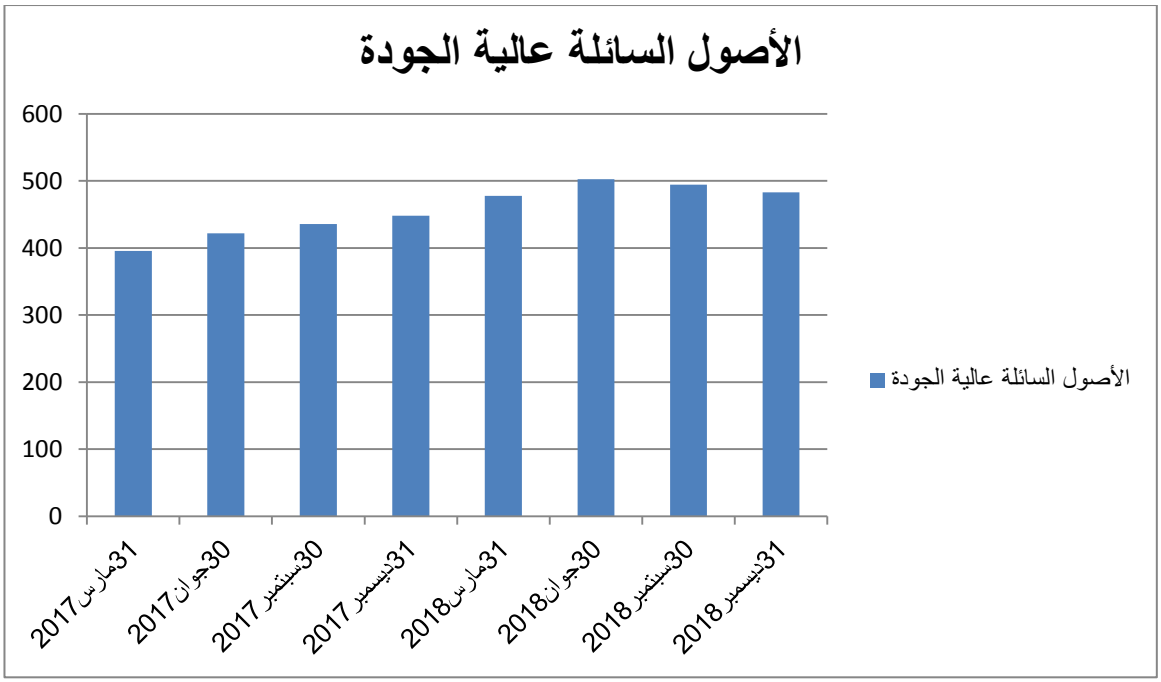

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

2-صافي التدفقات النقدية الخارجة: يتمثل صافي التدفقات النقدية الخارجة من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة مطروحا منها إجمالي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة. والمتمثلة في:

التدفقات النقدية الخارجة: يتم احتساب إجمالي التدفقات الخارجة المتوقعة من خلال ضرب أرصدة فئات وأنواع الالتزامات وحسابات الاستثمار داخل وخارج الميزانية في معدلات التدفق الخارج.

الجدول(03-34): إجمالي التدفقات النقدية الخارجة الربع سنوي لبنك بوبيان لسنتي 2017 و2018.

"الف دينار كويتي"					
2017					
البيان		31 مارس	30 جوان	30 سبتمبر	31 ديسمبر
ودائع التجزئة والمشاريع الصغيرة:					
– الودائع أقل استقرارا.	قبل تطبيق التدفق.	611.128	662.568	696.154	710.232
	بعد تطبيق التدفق.	91.524	98.243	104.101	106.300
الودائع وحسابات الاستثمار والأموال الأخرى غير المضمونة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة:					
– الودائع غير التشغيلية.	قبل تطبيق التدفق.	652.044	630.328	630.453	704.232
	بعد تطبيق التدفق.	346.127	338.173	329.076	106.300
التدفقات النقدية الخارجة الأخرى:					
– التزامات التمويل المستقبلية الأخرى.	قبل تطبيق التدفق.	1.082.883	1.168.962	1.208.187	1.231.844
	بعد تطبيق التدفق.	54.144	58.448	60.409	61.592
– تدفقات نقدية تعاقدية أخرى.	قبل تطبيق التدفق.	49.960	50.661	51.695	50.653
	بعد تطبيق التدفق.	49.960	50.661	51.695	50.653
احمالي التدفقات النقدية الخارجة 2017		541.755	545.525	545.281	581.278
2018					
البيان		31 مارس	30 جوان	30 سبتمبر	31 ديسمبر
ودائع التجزئة والمشاريع الصغيرة:					
– الودائع أقل استقرارا.	قبل تطبيق التدفق.	748.698	830.420	894.910	885.251
	بعد تطبيق التدفق.	111.541	123.328	135.482	134.462
الودائع وحسابات الاستثمار والأموال الأخرى غير المضمونة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة:					
	قبل تطبيق التدفق.	749.372	783.886	841.453	816.187
	بعد تطبيق التدفق.	387.746	431.724	459.482	479.448

– الودائع غير التشغيلية.					
التدفقات النقدية الخارجة الأخرى:					
– التزامات التمويل المستقبلية الأخرى.	قبل تطبيق التدفق.	1.300.220	1.296.089	1.319.611	1.299.500
	بعد تطبيق التدفق.	65.011	64.804	65.981	64.975
– تدفقات نقدية تعاقدية أخرى.	قبل تطبيق التدفق.	47.628	41.938	61.047	81.409
	بعد تطبيق التدفق.	47.628	41.938	61.047	81.409
إجمالي التدفقات النقدية	**الخارجة 2018**	611.926	661.794	722.332	760.294

المصدر: اعتمادا على تقارير معيار تغطية السيولة الربع سنوي بنك بوبيان لسنتي 2017 – 2018.

يمثل الجدول رقم (03–34) تطور إجمالي التدفقات النقدية الخارجة الربع سنوي لبنك بوبيان لسنتي 2017 و2018 ، ومن خلاله نلاحظ ما يلي:

– ان قيمة ودائع التجزئة والمشاريع الصغيرة والتي تم تصنيفها كودائع أقل استقرارا كانت في ارتفاع مستمر طوال مدة الدراسة وأنه لم يتم تصنيف أي ودائع كودائع مستقرة لأنها لم تستوفي الشروط أو لم تكم مؤمنة بنظام تأمين يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛

– الودائع وحسابات الاستثمار والأموال الأخرى غير المضمونة من غير عملاء التجزئة عرفت وتيرة متزايدة بداية من 30 جوان 2017 إلى غاية نهاية السنة المالية أين عرفت انخفاضا في قيمتها التي قدرت بـ 816.187 ألف دينار كويتي؛

–عرفت التزامات التمويل المحتملة الأخرى تذبذبا في قيمها خلال سنتي الدراسة حيث بلغت قيمتها في

31 مارس 2017 ب1.082.883 الف دينار كويتي لتبدأ بالارتفاع إلى غاية 31 مارس 2018 حيث بلغت 1.300.220 الف دينار كويتي في 30 سبتمبر 2018 لتستقر في نهاية 2018 عند قيمة 1.299.300 الف دينار كويتي، أما التدفقات التعاقدية الأخرى والتي يقدر معدل التدفق فيها صفرا فقد عرفت هي الأخرى تذبذبا في سنة 2017 وبداية 2018 لتبدأ بالارتفاع خلال 30 سبتمبر 2018 وبلغت قيمتها نهاية ديسمبر 2018 بـ 81.409 الف دينار كويتي.

–**التدفقات النقدية الداخلة:** يتم احتساب إجمالي التدفقات الداخلة المتوقعة من خلال ضرب الأرصدة القائمة بمختلف الأصول التعاقدية بالمعدلات المتوقعة لتدفقها.

الجدول(03-35): إجمالي التدفقات النقدية الداخلة الربع سنوي لبنك بوبيان لسنتي 2017 و2018.

"الف دينار كويتي"					
2017					
البيان		31 مارس	30 جوان	30 سبتمبر	31 ديسمبر
التدفقات النقدية الداخلة الناجمة عن عمليات التمويل المنتظمة	قبل تطبيق التدفق. بعد تطبيق التدفق.	565.657 399.658	577.797 411.638	622.966 426.261	629.767 429.217
إجمالي التدفقات النقدية	**الداخلة 2017**	399.658	411.638	426.261	429.217
2018					
البيان		31 مارس	30 جوان	30 سبتمبر	31 ديسمبر
التدفقات النقدية الداخلة الناجمة عن عمليات التمويل المنتظمة	قبل تطبيق التدفق. بعد تطبيق التدفق.	678.769 470.090	614.102 411.410	578.504 374.449	691.325 457.088
إجمالي التدفقات النقدية	**الداخلة 2018**	470.090	411.410	374.449	457.088

المصدر: اعتمادا على تقارير معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبنك بوبيان لسنتي 2017 -2018.

يمثل الجدول رقم (03-35) إجمالي التدفقات النقدية الداخلة الربع سنوي لبنك بوبيان لسنتي 2017 و2018 ، ومن خلاله نلاحظ أن التدفقات النقدية الناجمة عن عمليات التمويل المنتظمة عرفت تطورا ملحوظا منذ بداية 2017 حيث بلغت في 31 مارس 2017 قيمة 565.657 الف دينار كويتي لتصل إلى 678.769 الف دينار كويتي في 31 مارس 2018 لتبدأ بعدها بالانخفاض التدريجي لغاية 30 سبتمبر 2018 حيث قدرت بـ 578.504 الف دينار كويتي لتبلغ في نهاية السنة المالية 2018 أعلى قيمة لها المقدرة بـ 691.325 الف دينار كويتي.

وبهذا يمكننا الحصول على صافي التدفقات النقدية الخارجة بطرح قيمة إجمالي التدفقات النقدية الداخلة وهذا بعد تطبيق معدل التدفق من إجمالي التدفقات النقدية الخارجة والداخلة، والتي يمكن إيجازها في الجدول التالي:

الجدول (03-36): صافي التدفقات النقدية الخارجة الربع سنوي لبنك بوبيان لسنتي 2017 و2018.

"الف دينار كويتي"				
المدة	الثلاثيات	التدفقات النقدية الخارجة	التدفقات النقدية الداخلة	صافي التدفقات الخارجة
2017	31مارس2017	541.755	399.506	142.248
	30جوان2017	545.525	411.638	136.381
	30جوان2017	545.281	426.261	136.320
	31ديسمبر2017	581.278	429.217	152.061
2018	31مارس2018	611.926	470.090	152.981
	30جوان2018	661.794	411.410	250.383
	30سبتمبر2018	722.332	374.449	347.883
	31ديسمبر2018	760.294	457.088	303.206

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبنك بوبيان لسنتي 2017 و2018 .

يمثل الجدول رقم (3-37) صافي التدفقات النقدية الخارجة الربع سنوي لبنك بوبيان لسنتي 2017 و2018 ، ومن خلاله نلاحظ ما يلي:

في 31 مارس 2017 قدر صافي التدفقات النقدية الخارجة ب142.248 الف دينار كويتي لتبدأ بالانخفاض بعدها إلى غاية 31 ديسمبر 2017 أين عرفت ارتفاعا متزايدا لتعود للانخفاض في 31 ديسمبر 2018 وبلغت قيمتها 303.206 الف دينار كويتي.

الجدول (03-38): نسبة معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبنك بوبيان لسنتي 2017 -2018.

"الف دينار كويتي"				
المدة	الثلاثيات	إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة	صافي التدفقات النقدية الخارجة	معيار تغطية السيولة
2017	31مارس2017	395.720	142.248	278%
	30جوان2017	421.726	136.381	309%
	30سبتمبر2017	435.608	136.320	320%
	31ديسمبر2017	447.294	152.061	294%
2018	31مارس2018	477.587	152.981	312%
	30جوان2018	502.534	250.383	201%
	30سبتمبر2018	494.584	347.883	142%
	31ديسمبر2018	489.922	303.206	162%

المصدر: تقارير معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبنك بوبيان لسنتي 2017 -2018.

يمثل الجدول رقم (03-38) تطور نسبة تغطية السيولة الربع سنوي لبنك بوبيان لسنتي 2017 و2018 ، ومن خلاله نلاحظ أن نسبة معيار تغطية السيولة اخدت وتيرة في الارتفاع إلى أن وصلت في 30 سبتمبر 2017 ، 320% وهي نسبة مرتفعة كثيرا مقارنة مع نسبة 80% المقررة من بنك الكويت المركزي، لتعاود النسبة الانخفاض في نهاية السنة المالية 2017 وقدرت بـ 294%، أما خلال سنة 2018 فقد عرفت النسبة انخفاضا كبيرا بسبب انخفاض الأصول السائلة عالية الجودة للبنك وارتفاعا محسوسا في قيمة صافي التدفقات الخارجة حيث قدرت النسبة ب162% إلا أن هذه النسبة تعتبر جيدة لأنها أكبر من نسبة 90% التي وضعها بنك الكويت المركزي لسنة 2018. وهذا ما يدل على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الجارية ،والشكل التالي يبين تطور معيار تغطية السيولة لبك بوبيان

الشكل (03-11): تطور معيار تغطية السيولة الربع سنوي لبنك بوبيان لسنتي 2017 و2018.

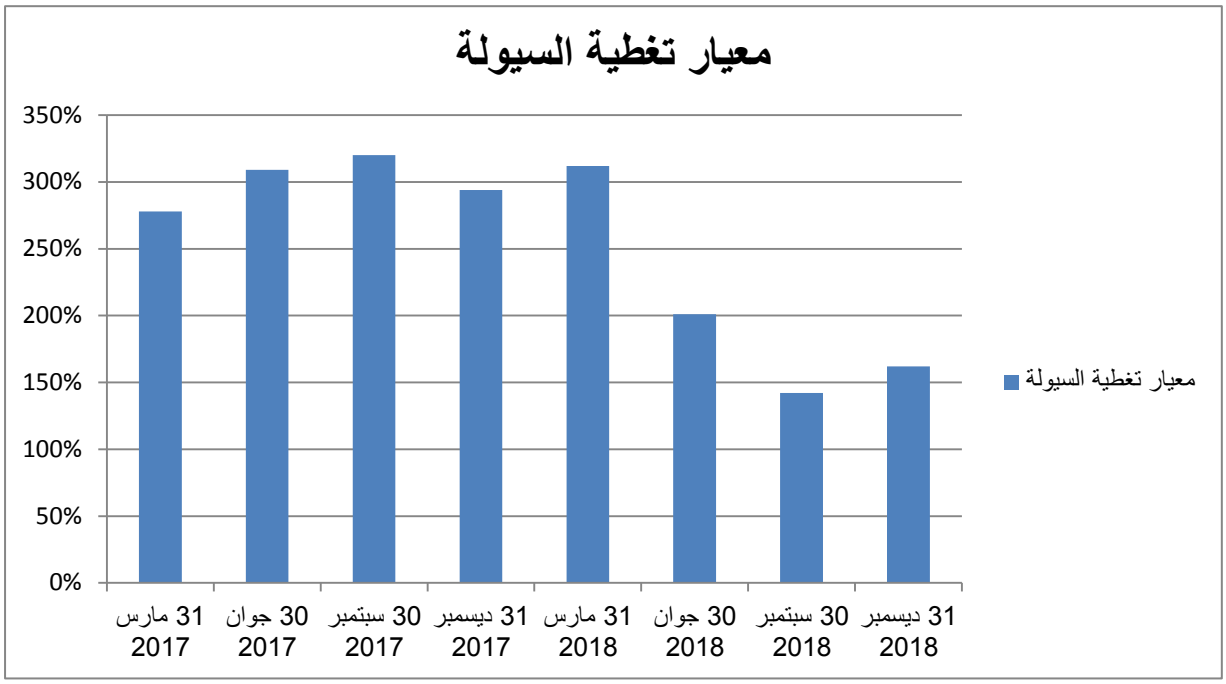

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول أعلاه.

ثانيا: معيار التمويل المستقر:

إن استراتيجية البنك على المدى البعيد تتمثل في الاحتفاظ بمحفظة مطلوبات قوية ومتنوعة، ولدى البنك محفظة تمويل قوية من خلال قاعدة عملائه المحلية الكبيرة من عملاء التجزئة بالإضافة إلى عملاء التمويل من غير عملاء التجزئة، ويتكون كبار عملاء بنك بوبيان في التمويل لغير عملاء التجزئة في الغالب من جهات تابعة للحكومة الكويتية وجهات شبه سيادية والتي مارس معها البنك علاقات وطيدة وبعيدة المدى.

1-**التمويل المستقر المتاح:** وتتمثل بنود التمويل المستقر المتاح وقيمه فيما يلي:

رأس المال: يعتبر رأس مال البنك الضمان الأول والرئيسي لعملاء البنك وبالتالي فإن زيادة رأس المال الرقابي يؤدي إلى زيادة فعالية وقدرة البنك في حماية أموال المودعين والمحافظة على البنك، والجدول التالي يبين تطور رأس المال الرقابي لبنك بوبيان:

الجدول (03-38) : تطور رأس المال الرقابي الربع سنوي لبنك بوبيان لسنة 2018.

"الف دينار كويتي"	
المدة	رأس المال الرقابي.
31 مارس 2018	423.203
30 جوان 2018	430.659
30 سبتمبر 2018	432.023
31 ديسمبر 2018	473.238

المصدر: اعتمادا على تقارير معامل التمويل المستقر لبنك بوبيان لسنة 2018.

يمثل الجدول (03-38) تطور رأس المال الرقابي الربع سنوي لبنك بوبيان لسنة 2018، ومن خلاله نلاحظ أن رأس المال الرقابي للبنك عرف تزايدا مستمرا مند بداية 2018' إذ بلغ في 31 مارس 2018 ،423.203 ألف دينار كويتي وارتفع إلى 473.238 ألف دينار كويتي في 31 ديسمبر 2018، وترجع هذه الزيادة إلى قيام البنك برفع رأس المال العادي للبنك ب 11% وكذا الشريحة 2 من رأس المال التي عرفت زيادة نسبية، ليصبح رأس مال البنك يتكون من 2.388.471.603 سهم مصدر ومدفوع بالكامل.

-**<u>البنود الأخرى للتمويل المستقر المتاح:</u>** والمتمثلة في :

جدول (03-39): تطور بنود التمويل المستقر المتاح الربع سنوي لبنك بوبيان لسنة 2018.

"الف دينار كويتي"						
2018						
			31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
الودائع اقل استقرار	القيمة قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر حسب فترة الاستحقاق المتبقية.	اقل من ستة أشهر	1083938	1207953	1228269	1304737
		أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة	152.139	172.574	182.805	184.573
		أكثر من سنة	135.186	140.199	144.244	140.072
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.		1.247.655	1382648	1414191	1480.451
			31 مارس	30 جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
الودائع الأخرى من غير عملاء التجزئة.	قبل تطبيق معاملات التمويل المستقرة لفترة الاستحقاق المتبقية.	اقل من ستة أشهر	1844676	1741934	1693405	1415.244
		أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة	369.256	322.333	388.579	613.704
		أكثر من سنة	102.838	67.657	81.986	141.274
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.		1052.896	955.059	947.148	1025368
			31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
الالتزامات الأخرى التي لم يتم ادراجها في الفئات السابقة	القيمة قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر حسب فترة الاستحقاق المتبقية	فترة اقل من ستة أشهر	70.523	63.847	69.584	67.122
		أكثر من سنة	6.525	6.836	6.931	7.041
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.		6.525	6.836	6.931	7.041
	إجمالي التمويل المستقر	**المتاح**	2730278	2775202	2800293	2986098

المصدر: اعتمادا على تقارير معيار التمويل المستقر بنك بوبيان لسنة 2018.

يمثل الجدول رقم (03-39) تطور بنود التمويل المستقر المتاح الربع سنوي لبنك بوبيان لسنة 2018 ، ومن خلاله نلاحظ ما يلي:

- شكلت الودائع المصدر الأكثر أهمية في تمويل بنك بوبيان، حيث عرفت الودائع اقل استقرارا المدرجة في بند الودائع وحسابات الاستثمار من عملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة ارتفاعا مستمرا خلال سنتي الدراسة والمتعلقة بفترتي متبقية أقل من ستة أشهر وأكثر من ستة أشهر أما لفترة استحقاق متبقية أكثر من سنة فعرفت هي الأخرى تطورا إلى أنها انخفضت نهاية الربع الأخير من السنة المالية إلى 140.072 ألف دينار كويتي. الودائع الأخرى غير عملاء التجزئة فعرفت وتيرة انخفاض متتالية لفترة استحقاق متبقية اقل من ستة أشهر حيث قدرت في 31 مارس 2018 ب1.844.676 مليون دينار كويتي لتنخفض إلى 1.415.244 مليون دينار كويتي في 31 ديسمبر 2018. أما الودائع لفترة استحقاق متبقية أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة واحدة وفترة استحقاق أكثر من سنة فقدرت قيمها في 31 مارس 2018 ب369.256 ألف دينار كويتي و102.838 ألف دينار كويتي على التوالي لترتفع قيمها وتبلغ في نهاية ديسمبر 2018 قيمة 613.704 ألف دينار كويتيو141.274 ألف دينار كويتي على التوالي؛
- الالتزامات الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة فقد عرفت ارتفاعا متتاليا تخلله انخفاضا نهاية ديسمبر 2018 لفترة استحقاق أقل من ستة أشهر بقيمة 67.122 ألف دينار كويتي ، أما فترة استحقاق أكثر من سنة فارتفعت قيمه من 6.525 ألف دينار كويتي في 31 مارس 2018 إلى 7.041 ألف دينار كويتي في 31 ديسمبر 2018.

-التمويل المستقر المطلوب: يقوم بنك بوبيان بتقدير إجمالي التمويل المستقر المطلوب بغية تقدير القيمة المطلوبة لتمويل أصل معين نتيجة لتجديد استحقاق هذا الأصل أو عدم القدرة على تسييل الأصل أو استخدامه كضمان في عمليات التمويل المضمون خلال سنة واحدة دون تحمل تكاليف عالية. والممثلة في الجدول التالي:

الجدول (03-40): تطور بنود التمويل المستقر المطلوب الربع سنوي لبنك بوبيان لسنة 2018.

"الف دينار كويتي"						
2018						
			31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
مج الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية	القيمة قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر حسب فترة الاستحقاق المتبقية.	فترة استحقاق غير محددة.	499.959	520.362	534.276	540.114
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر		31.970	34.498	41.284	47.315
			31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
عمليات التمويل المنتظمة و المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول عالية الجودة من المستوى الأول.	قبل تطبيق معاملات التمويل المستقرة لفترة الاستحقاق المتبقية.	أقل من ستة أشهر.	568.928	321.547	319.517	336.915
		أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة	13.853	10.779	5.446	10.173
		أكثر من سنة	-	-	11.899	12.074
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.		92.266	57.622	62.549	67.697
			31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
عمليات التمويل المنتظمة و المقدمة للمؤسسات غير المالية والمضمونة بأصول عالية الجودة من غير أصول	قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر لفترة الاستحقاق المتبقية.	أقل من ستة أشهر	1481323	1538534	1551518	1560513
		أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة	243.989	293.361	303.430	321.479
		أكثر من سنة	1199243	129.185	1270537	1319157
	القيمة بعد تطبيق معاملات		1882013	1960755	2007430	2062279

المستوى الأول.	التمويل المستقر.					
عمليات التمويل السكنية المنظمة			31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
	قبل تطبيق معاملات التمويل المستقرة لفترة استحقاق	فترة استحقاق متبقية أكثر من سنة.	40.637	74.141	82.706	82.878
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.		34.542	63.020	70.300	70.446
الأصول الأخرى غير المدرجة في فئات سابقة.			31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
	قبل تطبيق معاملات التمويل المستقرة	فترة استحقاق غير محددة.	208.306	210.061	203.859	209.518
	لفترة الاستحقاق المتبقية.	أقل من ستة أشهر	2.949	21.669	26.666	18.106
		أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة	13.624	–	9.346	–
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.		215.118	216.882	215.357	214.196
البنود خارج الميزانية	قبل تطبيق معامل التمويل المستقر لفترة الاستحقاق.		31مارس	30جوان	30سبتمبر	31 ديسمبر
		أقل من ستة أشهر	1300278	1297437	1270159	1320768
	القيمة بعد تطبيق معاملات التمويل المستقر.		65.014	64.872	63.508	66.038
			2320921	2397648	2460429	2527972

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير التمويل المستقر الربع سنوي لبنك بوبيان لسنة 2018.

يمثل الجدول رقم (03-40) تطور بنود التمويل المستقر المطلوب الربع سنوي لبنك بوبيان لسنة 2018 ، ومن خلاله نلاحظ ما يلي:

- مجموع الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لبنك بوبيان عرفت ارتفاعا طيلة سنتي الدراسة من 499.959 ألف دينار كويتي في 31 مارس 2018 إلى 540.114 ألف دينار كويتي في 31 ديسمبر 2018؛

- عمليات التمويل المنتظمة والمقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول عالية الجودة من المستوى الأول عرفت تذبذبا خلال سنتي الدراسة إلا فترة استحقاق أكثر من سنة والتي عرفت تطورا ضئيلا إلا أن بنك بوبيان لم يصنف أي مبالغ في هذا البند في تاريخ 31 مارس و30 جوان 2018 . أما عمليات التمويل المنتظمة للمؤسسات غير المالية بأصول عالية الجودة غير المستوى الأول فعرفت تطورا مستمرا لفترات الاستحقاق وهذا ما يدل على قدرة البنك التمويلية للمؤسسات المالية وغير المالية؛
- عمليات التمويل السكنية المنتظمة عرفت ارتفاعا متزايدا حيث قدرت في 31 مارس 2018 بقيمة 40.637 ألف دينار كويتي لترتفع إلى 82.878 ألف دينار كويتي في 31 ديسمبر 2018؛
- الأصول الأخرى غير المدرجة في فئات سابقة لبنك بوبيان عرفت تذبذبا في قيمها حيث قدرت 208.306 ألف دينار كويتي في 31 مارس 2018 لتنخفض إلى 203.859 ألف دينار كويتي في 30 سبتمبر 2018 لتعاود الارتفاع إلى 209.518 ألف دينار كويتي في نهاية 2018 هذا فيما يخص فترة استحقاق غير محددة، أما لفترة أقل من ستة أشهر فعرفت تطورا كبيرا جدا من 31 مارس إلى 30 سبتمبر 2018، حيث ارتفع من 2.949 ألف دينار كويتي إلى 26.666 ألف دينار كويتي لينخفض مجددا إلى 18.106 ألف دينار كويتي أما فترة استحقاق أكثر من ستة أشهر وأقل من سنة فبلغت قيمته في 31 مارس 2018 قيمة 13.624 ألف دينار كويتي و9.346 ألف دينار كويتي في 30 سبتمبر 2018 أما 30 جوان و31 ديسمبر لم يفصح البنك عن أي مبالغ للأصول الأخرى غير المدرجة لفترة استحقاق أكثر من سنة وفترة أقل من ستة أشهر؛
- البنود خارج الميزانية بلغت قيمة 1.300.278 مليون دينار كويتي في 31 مارس 2018 لتنخفض إلى أن بلغت 1.270.159 مليون دينارکويتي في 30 سبتمبر 2018 ثم عاودت الارتفاع في 31 ديسمبر 2018 إلى 1.320.768 مليون دينار كويتي.

بعد التوصل إلى إجمالي التمويل المستقر المتاح وإجمالي التمويل المستقر المطلوب، نقوم بقسمة إجمالي التمويل المستقر المتاح على إجمالي التمويل المستقر المطلوب للحصول على معيار صافي التمويل المستقر والممثل في الجدول التالي:

الجدول(03-41): نسبة صافي التمويل المستقر الربع سنوي لبنك بوبيان لسنة 2018.

المدة	صافي التمويل المستقر .
31 مارس 2018	118%
30 جوان 2018	116%
30 سبتمبر 2018	114%
31 ديسمبر 2018	118%

المصدر: اعتمادا على تقارير معيار التمويل المستقر الربع سنوي لبنك بوبيان لسنة 2018.

يمثل الجدول رقم (03-41) تطور نسبة التمويل المستقر الربع سنوي لبنك بوبيان لسنة 2018 ، ومن خلاله نلاحظ ما يلي:

عرفت نسب التمويل المستقر لبنك بوبيان قيم أعلى من الحد القانوني المقرر من البنك المركزي الكويتي المقدرة ب 100%حيث بلغت نسبة 118% في 31 مارس 2018 وهي%،ثم عرفت انخفاضا نسبيا إلى غاية 30 سبتمبر 2018 وذلك بسبب زيادة نسبة التمويل المستقر المطلوب وزيادة التزامات البنك إلا أنها عاودت الارتفاع في نهاية السنة المالية 2018 إلى نسبة 118%. وهي نسبة جيدة وتدل على الصلابة المالية لبنك بوبيان وقدرته على الاحتفاظ بنسبة تمويل مستقر متاح لمواجهة زيادة طلبات العملاء والاستثمارات.

والشكل التالي يوضح تطور نسبة صافي التمويل المستقر لبنك بوبيان:

الشكل رقم (03-12) : تطور معيار التمويل المستقر الربع سنوي لبنك بوبيان لسنة 2018.

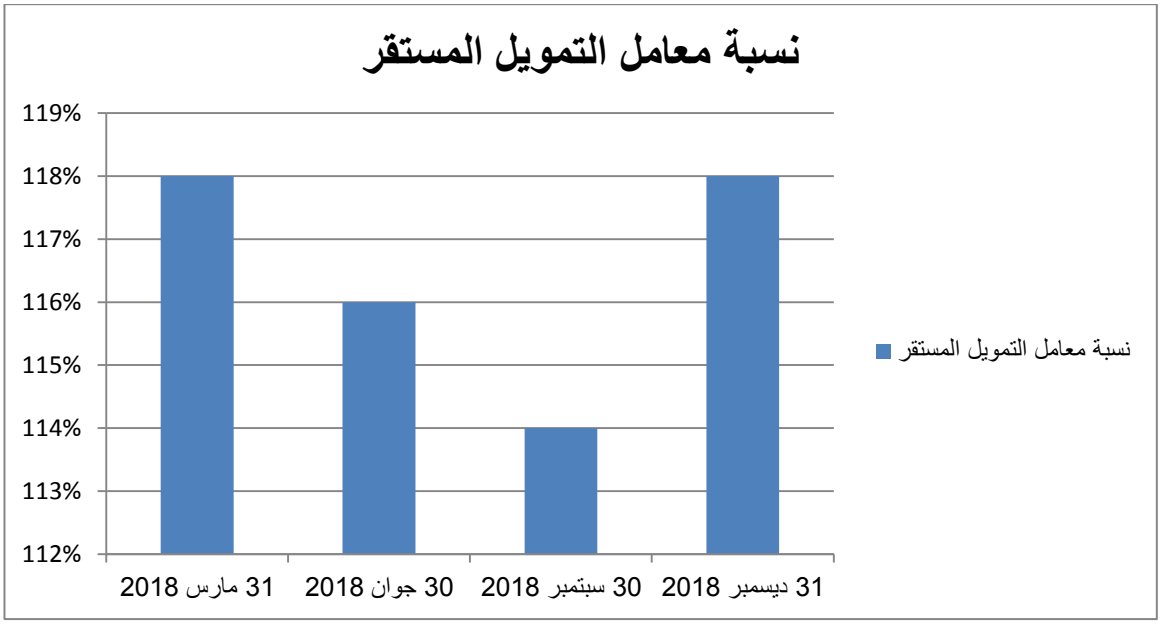

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

المبحث الثالث: تحديات تطبيق مقررات بازل3 على البنوك الإسلامية في الكويت.

لقد سعت البنوك الإسلامية إلى تطبيق مقررات بازل3، وبالشكل الذي يتناسب مع طبيعة أنظمتها إلا أنها واجهت جملة من التحديات التي قد تؤثر على نشاط هذه البنوك، وفي هذه المبحث سنتطرق إلى أبرز هذه التحديات.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية في الكويت.

تواجه الصناعة المصرفية الإسلامية في الكويت العديد من التحديات على النحو التالي: [1]

-**التحديات التشغيلية والتطويرية:** إن النمو الواضح في الصناعة المصرفية الإسلامية وتنامي الطلب العالمي على المنتجات الاسلامية، يتطلب تنوع الأدوات والمنتجات المالية التي تتيح المرونة الكافية للاستجابة لشتى المتطلبات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى "الهندسة المالية" وفق المنهج الإسلامي بابتكار أدوات مالية تجمع بين الضوابط الشرعية والكفاءة الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة وتنويع الخدمات والمنتجات المصرفية وتوزيع المخاطر وتقوية الإمكانيات التنافسية، وهذا بدوره يتطلب توافر موارد بشرية مؤهلة علميا وعمليا للقيام بالعملية التطويرية وابتكار المنتجات والخدمات للصناعة المصرفية الإسلامية.

-**التحديات الشرعية:** إن الالتزام بالضوابط الشرعية في المعاملات المصرفية رهن بتوفر القدرة والرغبة معا بغرض تحقيق الانضباط والالتزام الشرعي وهذا يتطلب المعرفة الشرعية الجيدة بالصيغ والأدوات المالية الإسلامية وأحكامها، وقد تبين أن هناك قصور في إلمام العاملين بالبنوك الإسلامية بالجوانب الشرعية والمصرفية.

وهذا الأمر بتطلب إعداد كوادر بشرية ملمة بالجوانب الشرعية والجوانب المصرفية بعمل على التأكد من الالتزام بالضوابط الشرعية للأعمال المصرفية.

[1]- محمد محمود عبد الله يوسف. البنوك الإسلامية في الكويت. الموقع الالكتروني، تاريخ الاطلاع : 2019/05/12.
https://www.arabnak.com

-تحديات تتعلق بالتعليم والتدريب: من التحديات التي تقابل البنوك الإسلامية، التعليم والتدريب والبحوث وهي أركان نمو أي نظام الأمر الذي ينعكس على العاملين القائمين على إدارة وتشغيل البنوك الإسلامية من الناحية الإدارية والمهنية.

وقد أكدت البحوث التي أجريت في هذا المجال مجموعة من النتائج ترتبط بعدم التخطيط للموارد البشرية في البنوك الإسلامية، وعدم توافر منهج محدد المعالم واضح لاختيار واختبار العاملين وفق معايير محددة، وهذا يلقى اهتمام على ضرورة إعداد وتطوير العاملين في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة.

-تحديات العولمة: ظهر في السنوات الأخيرة تحدي جديد يوجه البنوك الإسلامية يتمثل في المنافسة الشرسة من قبل البنوك العالمية والتي تمتاز بارتفاع مستوى خدماتها وخاصة عقب افتتاحها لأقسام خاصة بالمعاملات الإسلامية، ويفرض هذا التحدي أن تتجه البنوك الإسلامية لتحقيق مستوى الجودة الشاملة في خدماتها المصرفية وذلك من خلال تطبيق أحدث أساليب التقنية والاتصال.

-تحدي السيولة: يتمثل في حاجة البنوك الإسلامية لآليات تستطيع التوفيق بين رسالتها في التنمية وإعمار الأرض والتي تتطلب توظيف المدخرات في مشروعات طويلة الأجل وذات مخاطر مرتفعة وبين رغبات المودعين في سهولة تسييل الودائع مع قلة المخاطر. وللتغلب على هذه المشكلة ينبغي للبنوك الإسلامية ابتكار أدوات استثمارية طويلة الأجل وسهلة التسييل مثل الأوراق المالية وصناديق الاستثمار، كما يتحتم عليها تطوير اليات لضخ وامتصاص السيولة مثل الأسواق المالية الإسلامية.

المطلب الثاني: تحديات تطبيق مقررات بازل 3 على إدارة السيولة في البنوك الإسلامية الكويتية.

إن معايير بازل 3 جاءت لمعالجة تداعيات الأزمة المالية العالمية هذه الاخيرة التي اثبتت قصر المعايير السابقة في مواجهة مشكلة السيولة في البنوك، وهذه المعايير لم توضع للصناعة المصرفية الإسلامية بصفة خاصة الا اننا نجد البنوك الإسلامية في الكويت حاولت مواكبة وتطبيق هذه المعايير وقد تواجهها العديد من التحديات في سبيل الالتزام بها، من بين هذه التحديات:

- تحدي تصنيف الودائع فنظرا لحرمة مدفوعات الفائدة وفقا لمبادئ الشريعة، حيث تستقطب البنوك الإسلامية الكويتية الودائع في الغالب عن طريق حسابات استثمار بنظام تقاسم الربح، ويعتبر هذا النوع بوجه عام أقل استقرار من الودائع التقليدية، ومن المتوقع أن تكون البنوك الإسلامية مطالبة

بموجب قواعد بازل 3 بتعويض أثر ذلك التقلب زيادة حجم الأصول السائلة عالية الجودة في حوزتها، غير أن أسواق الأوراق المالية الإسلامية أصغر بكثير وأقل عمقا وتطورا في الأسواق التقليدية مما يؤدي إلى نقص المعروض من الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وهو ما يضغط بدوره على هذه البنوك.

- طبيعة نشاط البنوك الإسلامية الكويتية وصيغ الاستثمار التي تستخدمها لتوظيف مواردها في العديد من المشروعات الاستثمارية وعدم وجود أسواق مالية كبيرة ونشطة تقدم أدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية ما يضمن للبنك الإسلامية تسييل الأدوات المالية عند الحاجة لذلك بسهولة ودون تكبد خسائر.
- تشترط بازل3 على البنوك الإسلامية الاحتفاظ بقدر كاف من الأصول السائلة عالية الجودة لتغطية صافي التدفقات الخارجة لفترة 30 يوما في حالة التعرض لضغوط جديدة، وتحسب التدفقات بإعطاء مصادر التمويل بما فيها حسابات الاستثمار أوزانا متنوعة وكلما زادت المخاطر في مصدر التمويل كان حجم الأصول السائلة عالية المخاطر اللازمة كبيرا.
- التأمين على الودائع، فالحكم على الودائع بأنها مستقرة سيلزم أن تشملها الحماية التأمينية لكن برامج التأمين الإسلامية نادرة لأسباب منها أن الدعم الحكومي للبنوك الإسلامية يعتبر أمر مفهوما بشكل ضمني في كثير من دول العالم الإسلامي.
- انخفاض ربحية البنوك الإسلامية لاحتجاز نسب متزايدة منها للاحتياطات لاستخدامها في مواجهة الأزمات، مما يؤثر سلبا على نشاطها و ربحيتها.

خلاصة الفصل الثالث:

يتضح لنا من خلال دراسة الفصل أن البنوك الإسلامية الكويتية تلعب دورا بارزا في تفعيل وتطوير القطاع المصرفي في الكويت، ولقد سعت إلى مواكبة التغيرات الطارئة في القطاع المالي والمصرفي، وبذلت في ذلك جهود في اطار تطبيق المعايير العالمية المقررة وخاصة مقررات بازل3. على الرغم من أن هده الاتفاقيات لم تأخذ هده البنوك في عين الاعتبار، وجاءت وفقا لمبادئ عمل البنوك التقليدية.

كما تبين لنا أن البنوك محل الدراسة تتمتع بنسبة سيولة اعلى من تلك المحددة من قبل لجنة بازل3، حيث قام البنك المركزي الكويتي بوضع تعليمات لإعادة صياغة معايير السيولة حتى تتكيف مع تعليمات الشريعة الإسلامية.

إن نسب السيولة للبنوك محل الدراسة خلال تطبيق نسب السيولة الربع سنوي للفترة 2017-2018 يعبر عن قدرة هده البنوك في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل وطويلة الأجل في أجل استحقاقها دون أن يؤثر ذلك على مركزها المالي نظرا لسيولتها المرتفعة، وبالتالي فإن كل النسب في البنوك مرتفعة عما هو مقترح وهذا ما يجعلها تحقق الهامش المطلوب من الأمان.

الخاتمة

قـــائمة المـــراجع

اهتمت هذه الدراسة بموضوع السيولة وإدارتها إذ تعتبر من أهم القضايا الجديرة بالاهتمام في الصيرفة بشكل عام والصيرفة الإسلامية على وجه الخصوص، لما لهذه الأخيرة من صعوبة في إدارة سيولتها في ظل الظروف المحيطة بها، ونقص الأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، خاصة بعد ارتفاع وتيرة الأزمات المالية خلال العقود الماضية، فقد أصبح الحفاظ على السيولة اللازمة وحسن إدارتها هدفا متزايدا في سياق صنع السياسات الاقتصادية.

ان الصناعة المصرفية تتطلب مبادئ ومعايير للرقابة عليها من أجل منظومة مصرفية فعالة، لتأتي لجنة بازل للرقابة المصرفية دورا كبيرا في وضع مقررات للسلامة المالية للمصارف، وكانت البداية بمقررات بازل 1 ومع النقائص التي عرفتها، استوجب إحداث تغيرات أدت إلى ظهور بازل 2، وببروز الأزمة المالية العالمية الأخيرة أدت إلى قلب الموازين، مما استدعى ضرورة إعادة النظر في مقررات بازل2، وبالفعل تم تعديل هذه الاتفاقية وميلاد اتفاقية جديدة سنة 2010 أكثر صرامة وانضباط وهي اتفاقية بازل3، والتي يجب على كافة البنوك الالتزام بها حتى نهاية سنة 2019.

وبما أن القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية فإنه عرف تطورات كان أولها بروز الصيرفة الإسلامية والتي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، إذ عرفت هذه الأخيرة انتشارا واسعا في العالم وذلك نتيجة لصلابتها في مواجهة الأزمات خاصة فيما يتعلق بالأزمة المالية 2008، وحتى تندمج هذه البنوك في الاقتصاد العالمي وتكون قادرة على المنافسة والبقاء يجب عليها أن تطبق المقررات الاحترازية الدولية، إلا أن مقررات بازل في اتفاقياتها الثلاث أهملت وضع نسب ومعايير تتلاءم مع خصوصية البنوك الإسلامية، وهذا ما استدعى ضرورة إيجاد معايير تلاؤم هذا النوع من البنوك وتم وضع معايير تتكيف مع العمل المصرفي الكويتي.

ولأجل معرفة مدى امكانية إدارة السيولة في البنوك الإسلامية في ظل مقررات بازل3، تم القيام بهذه الدراسة، وذلك من خلال دراسة مقررات بازل3 المتعلقة بالسيولة بهدف معرفة مراحل تنفيذ نسب السيولة وكذا بنود وطريقة تقديرها، كما تمت دراسة النظام المصرفي الكويتي والبنوك محل الدراسة، حيث وجد أن البنوك الإسلامية في الكويت التزمت بتطبيق هذه المقررات وهذا من أجل التكيف مع المتغيرات العالمية ومن أجل ضمان الصلابة المالية للبنوك محل الدراسة و رفع أدائها وتعزيز قوتها في مواجهة الأزمات المستقبلية.

أولا: اختبار الفرضيات.

من خلال دراستنا لواقع تطبيق البنوك الإسلامية في الكويت لنسب السيولة المقررة في بازل3،ام التوصل إلى نتائج على أساسها اختبار صحة الفرضيات المعتمدة في هذه الدراسة، ومن ثم الإجابة على الإشكالية المطروحة:

الفرضية الأولى: يطبق بنك وربة نسب السيولة قصيرة وطويلة الاجل وفق مقررات بازل خلال الفترة 2017-2018 والتزم بما جاء فيها، أي أن نسب السيولة للبنك تفوق النسب المقررة وهي 100%، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: تتوفر متطلبات نسب السيولة قصيرة وطويلة الأجل في بيت التمويل الكويتي خلال فترة الدراسة، إذ أن نسب السيولة في البنك تفوق النسب المقررة وفق مقررات بازل3 وهي 100%، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: بنك بوبيان التزم بما جاء في مقررات بازل3 فيما يتعلق بنسب السيولة قصيرة وطويلة الأجل بقيم مغالاة فيها، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

ثانيا: النتائج.

وفقا لما تم عرضه وتحليله في الإطار النظري والتطبيقي، فيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- إدارة السيولة في البنوك الإسلامية تتم من خلال الأصول، ويعود ذلك لافتقار الصناديق المالية الاستثمارية إلى سوق مالية إسلامية، تعمل وفق سياسات وإجراءات تفي بمتطلبات السيولة، ويتم إصدار وتداول أدوات مالية قصيرة الأجل تساعد على نقل الأموال وتسييل الأدوات المالية؛
- حسن إدارة السيولة يكمن في الموازنة بينة الإبقاء على نسبة من السيولة للوفاء بالتزامات المتعاملين واستثمار جزء منها لتحقيق الربحية؛
- إن البنوك الإسلامية إلى جانب التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية قادرة على استيعاب أي تطور في مجال العمل المصرفي وعلى التقيد بأحدث المعايير في الإدارة المصرفية الحديثة، وقد كانت معايير

بازل3 أحسن دليل على ذلك، وهو ما يمثل أحد عناصر القوة لهذه البنوك في مواجهة الظروف الصعبة وفترات الضغط؛

- إن البنوك الإسلامية ستستفيد كثيرا من الإجراءات الاحترازية، لأنها اثبتت أنها يمكن أن تطبقها بسهولة وأن هذه الإجراءات لا تعيق أي وجه من أوجه التعامل البنكي الإسلامي؛
- رغم أن البنوك الإسلامية لم تلقى الاعتراف من لجنة بازل وطبيعة أصولها مختلفة، إلا أنها لم تؤثر على قدرتها بالوفاء بمتطلبات السيولة، حيث نجد أن البنوك الإسلامية لا تجد أي عوائق من حيث ندرة السيولة بل تعاني من فائض في السيولة؛
- يعمل البنك الكويتي المركزي على تطبيق اجراءات صارمة لتحقيق التطبيق الأمثل لمقررات بازل3، حيث تلزم البنوك المحلية سواء تقليدية او إسلامية بالإفصاح عن نسب السيولة قصيرة وطويلة الأجل والبنود المكونة لها وفقا لما ورد في بازل3؛
- أغلب ودائع البنوك محل الدراسة هي ودائع وحسابات الاستثمار لعملاء التجزئة، وبالتالي وجوب الاحتفاظ بالنقدية العالية من أجل مجابهة طلبات المودعين؛
- يتوفر في البنوك محل الدراسة موجودات سائلة عالية الجودة بقيم مرتفعة، والتي تمكنها من الصمود لمدة 30 يوما ممن فترة الضغط، كما يتوفر لديها المرونة اللازمة لفترات زمنية متوسطة وطويلة الأجل لملاءمة أية تغيرات في التركيبة الأساسية للموجودات والمطلوبات.

ثالثا: التوصيات.

انطلاقا من النتائج المتوصل لها من خلال الدراسة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- بما أن مشكلة البنوك الإسلامية هي فائض في السيولة عن المستوى المطلوب، فيجب على هذه الأخيرة استثمار فائض الأموال لدى الشركات الزميلة والتابعة، وكذا إصدار الصكوك؛
- يجب على الدول الإسلامية والبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية تطوير الأسواق المالية الإسلامية باعتبارها الركيزة الأساسية لتداول الأدوات المالية الإسلامية، وتنويع منتجات إسلامية من أجل تحسين إدارة السيولة؛
- إنشاء مركز لتطوير المنتجات والأدوات المالية الإسلامية تشترك في رأسماله جميع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛

- بما أن البنوك الإسلامية عرفت تزايدا وتطورا مستمرا فإنها بحاجة إلى بنك مركزي يتمثل دوره في وضع سياسة نقدية ومالية لإدارة السيولة في البنوك الإسلامية، وتنشيط السوق الثانوية الإسلامية وذلك من خلال طرح أدوات مالية مشروعة؛
- يجب على البنوك محل الدراسة الملائمة بين عمليات التمويل والاستثمار والودائع من حيث الآجال وهذا يتطلب تحليل الفجوات ومدد الاستحقاق للموجودات والمطلوبات؛
- على البنوك محل الدراسة العمل على تنويع مصادر التمويل والاعتماد على الودائع الاستثمارية طويلة الأجل؛
- التعاون والتنسيق بين البنوك الإسلامية من خلال إنشاء خطوط ائتمان بين بعضها البعض ، أي تحويل الفائض من بنك إسلامي إلى أخر في صورة ودائع استثمار أو ودائع جارية؛
- ضرورة اعتماد البنوك الإسلامية بتنويع الأوعية الادخارية لديها وعدم الاعتماد على الودائع وحسابات الاستثمار لعملاء التجزئة فقط؛
- العمل على تطوير السوق الثانوية لتداول الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حتى تتمكن البنوك الإسلامية من الاستفادة من سيولتها عند الحاجة.

رابعا: افاق الدراسة.

من خلال القيام بهذه الدراسة والتوصل غلى أهمية السيولة في البنوك الإسلامية والأثار المتنوعة لها، من حيث الفائض في السيولة أو العجز في السيولة، واثر مقررات بازل3 في أدارتها في البنوك الإسلامية في الكويت، فمن بين الدراسات التي يمكن دراستها في المستقبل :

- مساهمة صناديق الاستثمار الإسلامية في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية.
- اتجاهات البنوك الإسلامية في تطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- إدارة المخاطر المصرفية في البنوك الإسلامية وفقا لمقررات بازل3.
- تأثير مقررات لجنة بازل على الأداء المالي للبنوك الإسلامية.

قـــائمة المـــراجع

قائمة المراجع :

أولا: باللغة العربية.

1- الكتب:

1-حسين محمد سمحان: **أسس العمليات المصرفية والإسلامية**، دار المسيرة، عمان الأردن، 2013.
2-حكيم براضية: **دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان.2016.

3-خبابة عبد الله: **الاقتصاد المصرفي (النقود – البنوك التجارية – البنوك الإسلامية – السياسة النقدية – الأسواق المالية – الأزمة المالية)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الجزائر،2013.

4-رحيم حسين: **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة – الجزائر-، 2008.

5-شقيري نوري موسى وأخرون: **إدارة المخاطر**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2012.
6-شهاب أحمد سعيد: **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2011.
7-صادق راشد الشمري: **الصناعة المصرفية الاسلامية: مداخل وتطبيقات**، دار اليازوري، عمان، الأردن 2014.
8-عبد السلام لفته سعيد: **إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي**، دار الذاكرة،الأردن،2013 .
9-عبد الناصر براني أبو شهد. **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الاردن، 2013.

10-العزاوي محمد عبد الوهاب، خميس عبد السلام محمد: **الأزمات المالية: قديمها وحديثها، أسبابها ونتائجها، والدروس المستفادة.** ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.
11-محمد محمود العجلوني: **البنوك الإسلامية (أحكامها – مبادئها – تطبيقاتها المصرفية)** .الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2012.

12-محمود عبد الكريم إرشيد: **النشاط الاقتصادي الاسلامي وأثر القيم والأخلاق فيه**، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 2008.
13-منير ابراهيم هندي: **إدارة البنوك التجارية –مدخل اتخاذ القرارات-**، ط3، مطبعة الدالتا، الاسكندرية-مصر-، 2010.

14-نجاح عبد العليم أبو الفتوح : **أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية**، دار عالم الكتاب الجديد. الأردن، 2014.

15-نعيم نمر داوود: **البنوك الاسلامية نحو اقتصاد اسلامي**. دار البداية، عمان الاردن، 2012.

2- المذكرات والأطروحات الجامعية:

أ-أطروحات دكتوراه:

1- بن بوزيد سليمان: **استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي**، أطروحة دكتوراه في علوم اقتصادية؛ جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017.

2-أوصغير لويزة: **دراسات اتجاهات البنك المركزي على تطبيق مقررات بازل وأثارها على البنوك التجارية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ جامعة محمد بوضياف المسيلة،الجزائر،2018.

3-حياة نجار: **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1،الجزائر، 2014.

4-ذهبي ريمة: **الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003م-2011م)**. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ جامعة قسنطينة 2 الجزائر، 2013.

5-ريم عمري: **الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية**. أطروحة دكتوراه في لطور الثالث علوم التسيير ؛ جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي،2015.

6-زايدي مريم: **اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية؛ جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2017.

7-زبير عياش: **تأثير اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه؛ جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2011.

8-سعيدي خديجة: **اشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات بازل**، اطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر،2017.

9-سليمان ناصر :**علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**. ملخص أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر.2005.

10-عمر محمد فهد شيخ عثمان: **إدارة موجودات/ المطلوبات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية** ،أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية،2009.

11-عيسى أحمد عيسى المقابلة: **تأثير مقررات بازل على أداء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن**، أطروحة دكتوراه جامعة العجلون الأردن، 2014.

12-مشري فريد: **دور الأدوات المالية الاسلامية في تمويل البنوك الاسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2016.

ب-مذكرات ماجستير وماستر :

1-احلام موسى مبارك: **الية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

2-احمد قارون: **مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل**، مذكرة ماجستير تخصص علوم تجارية؛ جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر،2013.

3-أحمد محمد حسنين إبراهيم الهايج: **استخدام الصكوك لتمويل الاستثمارات العامة**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة، مصر، 2012.

4-حمدي محمد حمدي مصبح: **واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها**، مذكرة ماجستير؛ الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2010.

5-داودي رجاء: **إدارة المخاطر الائتمانية وفق لجنة بازل**، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك، منشورة، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي،الجزائر،2013.

6-ريما حيدر شيخ السوق: **اثر كفاية رأس المال في ربحية البنوك التجارية الخاصة في سورية**، مذكرة ماجستير في التمويل والبنوك؛ جامعة حماة، سوريا، 2017.

7-سندس بهتون: **واقع تطبيق البنوك الإسلامية للمعايير الدولية للرقابة المصرفية –مقررات بازل**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر،2017.

8-سهيلة عرف: **واقع تطبيق مقررا بازل 2 وبازل 3 في القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة ماستر ؛جامعة تبسة ،الجزائر، 2016.

9-طهير أميرة: **إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير بازل**، مذكرة الماستر في علوم التسيير؛ جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2017.

10-قدري نهلة: **إدارة السيولة والربحية في البنوك الإسلامية**. مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي ميلة، 2014 .

11-لبنى بن الشيهب: **دور معايير لجنة بازل في تفعيل نظام الحوكمة المصرفية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير؛ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر ، 2016.

12-ميرفت على أبو كمال: **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل-دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**-. مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال؛ الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين،2007.

13-ميساء محي الدين: **دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها**، مذكرة الماجستير في إدارة الأعمال؛ الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.

14-نريمان بوشوارب: **رأس المال الممتاز ودوره في مواجهة المخاطر البنكية وفق معايير بازل3**. مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة العربي بني مهيدي أم البواقي،2015.

نهاد ناهض فؤاد الهبيل : **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج حد التكلفة العشوائية SFA**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2013.

15-هاني أحمد محمود دبيك: **العلاقة بين تطبيق معيار كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية في فلسطين**، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل؛ الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين،2015.

3- الملتقيات والمؤتمرات:

1-أحمد محمد السعد، حمود بني خالد: **التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، مشكلة السيولة نموذجا**. بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية، 6،7 اوت.2014.

2-أسامة العافي. محمود الشويات: **إدارة السيولة النقدية في المصارف الاسلامية** مقدم إلى أعمال المؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرف الاسلامي.تحت عنوان **إدارة السيولة في المصارف الاسلامية** جامعة عجلون الوطنية، الأردن، 2015.

3-حسين حسين شحاتة: **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية –المعايير والأدوات**- الدورة العشرون للمجمع الفقهي الإسلامي، مكة المكرمة، 25،29 ديسمبر 2010.

4-حسين سعيد: **إدارة السيولة في المصارف الاسلامية**، المؤتمر الخامس للمصارف الاسلامية والمؤسسات المالية الاسلامية، سوريا، مارس 2010.

5-عبد الباري مشعل: الحلول الشرعية لإدارة السيولة في البنوك الاسلامية، المؤتمر الثاني عشر لعلماء الشريعة في المالية الاسلامية بعنوان **.منتجات التمويل الشخصي وأدوات إدارة السيولة في الصناعة المالية الاسلامية: تعزيز الانضباط الشرعي والكفاءة الاقتصادية**. ماليزيا 1-2 نوفمبر 2017.

6-عبد القادر الدويك: **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، المؤتمر الخامس للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، بنك سوريا الدولي الإسلامي ،سوريا.22،23 مارس ،2016.

7-كمال توفيق حطاب: **الصكوك الاستثمارية الاسلامية والتحديات المعاصرة**، بحث مقدم إلى مؤتمر "المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول" ، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 31 ماي-3 جوان، 2009.

8-محفوظي فؤاد وأخرون : الاستخدامات المالية والأنشطة الاستثمارية في المصارف الإسلامية كألية استراتيجية، الملتقى الدولي الأول، **الاقتصاد الإسلامي واقع ورهانات المستقبل**، المركز الجامعة غرداية، يومي 23-24 فيفري،2011.

9-محمد بن بوزيان وأخرون: **البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة**، واقع وافاق تطبيق لمقررات بازل 3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي ،**النمو المستدام والتنمية الاسلامية الشاملة من منظور اسلامي**، الدوحة قطر، 19-21 ديسمبر 2011.

10-مصطفى بن ناصر الناعبي: **الهندسة المالية ودورها في إدارة السيولة.** بحث مقدم للمؤتمر الأول للأكاديمية الأوربية للتمويل والاقتصاد الاسلامي .**المصارف الاسلامية بين فكر المؤسسين وواقع التطبيق.** الأكاديمية الأوربية للتمويل والاقتصاد الإسلامي، اسطنبول تركيا ، 16.17 افريل 2018.

11-منصف شرفي: **التصكيك ودوره في تطوير سوق مالية اسلامية،** المؤتمر الدولي العاشر للاقتصاد والتمويل الاسلامي تحت عنوان. **الجوانب المؤسسية للإصلاحات الاقتصادية والنقدية والمالية** .دوحة، قطر، 5 ماي 2015.

12-يوسف بن عبد الله الشبيلي: **أدوات إدارة مخاطر السيولة وبدائل اتفاقية إعادة الشراء في المؤسسات المالية الإسلامية** ، المؤتمر الحادي عشر للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة- البحرين- ، 8-7 ماي 2012.

4- المجلات:

1-أسماء طهراوي ، بن حبيب عبد الرزاق: **إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل.** مجلة دراسات اقتصادية اسلامية. المجلد 19، العدد 1،جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014.

2-بدر الدين قرشي: **التجربة السودانية في إدارة السيولة (تطبيق عمليات السوق المفتوح عبر الصكوك الحكومية)**، بنك السودان المركزي. شركة السودان للخدمات المالية المحدودة. خرطوم. أوت2009 .

3-حرم عبد الرحمان، أحمد عبد الرحمان: **مقررات بازل 1 2 3 ودورها في تقويم الأداء المصرفي للمصارف العاملة بالسودان** مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين،العدد25؛ (2016).

4-رقية بوحيضر، مولود العرابة : **واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل2**.مجلة جامعة الملك عبد العزيز. العدد 2؛ 2010.

5-زبير عياش: **اتفاقية بازل 3 كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي.** مجلة العلوم الانسانية، العدد 30 (2013)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ،الجزائر.

6-سليمان ناصر: **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل،** مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06 (2006)، الجزائر.

7-صادق أحمد عبد الله النسبي: **مكانية تلبية المصارف الاسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل** 3-دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية السعودية، مجلة أماراباك، العدد الحادي والعشرون(2016).

الصوفي ولد الشيباني: **التمويل عن طريق الصكوك الاسلامية،** مجلة الفقه والقانون، العدد الرابع والثلاثين، 2015.

8-عبد الكريم قندوز، حكيم براضية: **تقنيات واستراتيجيات إدارة السيولة بالمؤسسات المالية الإسلامية الفرص والتحديات.** مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 2، كلية الاقتصاد، جامعة أم البواقي ، الجزائر ،ديسمبر 2014.

9-فهد شلاش خلف الجبوري، عماد أحمد التركي الجبوري .**مشكلة إدارة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية وبعض المقترحات لحلولها**. مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد 23 ، جامعة تكريت، العراق، جانفي 2016.

10-محمد الموسى: **الصكوك الاستثمارية: مفهومها، نشأتها، مخاطرها، ضوابطها**. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 13 العدد2، الشارقة، ديسمبر 2016.

11-مشري فريد .**الأدوات المالية الإسلامية ودورها في علاج مشكلة السيولة في البنوك الاسلامية-دراسة حالة بنك دبي الاسلامي** : أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد السابع عشرن، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2015.

12-هبة عبد المنعم: **انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الإسلامية على إدارة السياسة النقدية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، يوليو 2016.

5-التقارير:

1-تقارير تغطية السيولة للربع سنوي بنك بوبيان 2017-2018.

2-تقارير تغطية السيولة للربع سنوي بنك وربة 2017-2018.

3-تقارير تغطية السيولة للربع سنوي بيت التمويل الكويتي 2017-2018.

4-تقارير معامل التمويل المستقر للربع سنوي بنك بوبيان 2017-2018.

5-تقارير معامل التمويل المستقر للربع سنوي بنك وربة 2017-2018.

6-تقارير معامل التمويل المستقر للربع سنوي بيت التمويل الكويتي 2017-2018.

7-التقرير السنوي لبنك بوبيان 2018.

8-التقرير السنوي لبنك وربة 2018.

9-التقرير السنوي لبيت التمويل الكويتي 2018.

10-التقرير السنوي للبنك المركزي الكويتي 2018.

6-القوانين:

1-بنك الكويت المركزي ، تعليمات رقم (2/ر ب أ/ 2003/149) بشأن نظام السيولة وفقا لسلم الاستحقاقات.

2-تعميم البنك المركزي رقم (2/ ر ب أ /346/ 2014).

3-تعميم البنك المركزي رقم(2/ ر ب أ/357/ 2015).

4-هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والاسلامية، المعايير الشرعية، معيار رقم 17 صكوك الاستثمار.

ثانيا:باللغة الأجنبية.

1- basel committe on banking supervision : basel3 : the liquiditi coverage ration and liquiditi risk monitoring, bank for international settlements, january2013

2- BASEL3 : A global regulatory frome work for more reselientbanks and bankingsystems, baselcommitte on bankingsypervusion, decemer2010,(june 2011) www.bis.org.

ثالثا: المواقع الإلكترونية.

1- https://www.mandumah.com
2- https://www.kantakji.com/media/224540/1-20.pdf
3- http://www.uabonline.org/ar/research
4- https://ar.wikipedia.org/wiki
5- https://www.arabnak.com
6- http://www.gcc-legal.org/LawAsPDF.aspx?opt&country=0&LawID=3946
7- http://www.gcc-legal.org/LawAsPDF.aspx?opt&country=0&LawID=3946
8- https://www.almarsal.com
9- https://kfh.com/en/home/Personal/Investor-Relations.html
10- www.bankboubyan.com
11- https://www.univ.chelef.dz.